

TNB الوطني

THE NATIONAL BANK | البنك الوطني



2019

ANNUAL REPORT
التقرير السنوي

الحوكمة	56
أنظمة الضبط والرقابة	56
الامتثال	58
سياسة التأهيل والتدريب	60
عدد العاملين في البنك كما بتاريخ 2019-12-31	61
التحصيل العلمي للعاملين في البنك	62
ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وذوي الصلة لأسهم البنك كما بتاريخ 2019-12-31	63
المعاملات مع جهات ذات العلاقة	63
ملخص منافع الإدارة العليا (بالدولار الأمريكي)	64
مدقق الحسابات	64
الأتعاب المهنية للتدقيق الخارجي	64
نشاط التداول على أسهم البنك	64
المسؤولية الاجتماعية	66
الشبكة المصرفية: فروع البنك وشبكة الصراف الآلي	78
شكل وآلية إيصال المعلومات للمساهمين	82
البيانات المالية الموحدة للعام 2019	84

جدول الأعمال	04
رؤية ورسالة البنك	06
تعريف عن البنك	08
كلمة رئيس مجلس الإدارة	12
إنجازات البنك للعام 2019	16
الخطة الاستراتيجية للبنك	20
نتائج الأعمال للعام 2019	22
تحليل المركز المالي للبنك	23
الخدمات المصرفية	24
منتجات البنك	25
الوضع التنافسي	34
أكبر خمسة عشر مساهماً	35
أعضاء مجلس الإدارة كما بتاريخ 2019-12-31	36
نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة	38
اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	46
الإدارة التنفيذية	50
الهيكل التنظيمي للبنك	53
سياسة ومنهجيات إدارة المخاطر	54

جدول أعمال الاجتماع العادي

أولاً: تقرير مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في
2019/12/31.

ثانياً: تقرير مدقق الحسابات عن السنة المنتهية في
2019/12/31.

ثالثاً: إبراء ذمة مجلس الإدارة حتى 2019/12/31.

رابعاً: انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية 2020،
وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

خامساً: المصادقة على تعيين عضو مجلس إدارة
مستقل.



رسالتنا:

الالتزام بأن نكون البديل الوطني لكافة الفلسطينيين الذين يبحثون عن مزود خدمات مالية قوي وآمن ومواكب للتطور والحدثة.

رؤيتنا:

الحفاظ على مكانتنا البارزة في القطاع المصرفي في فلسطين، والنمو بطريقة حكيمة ومريطة.



البنك الوطني في سطور

البنك الوطني (TNB) هو ثاني أكبر بنك فلسطيني، والأسرع نمواً في فلسطين منذ العام 2011. البنك الوطني أثبت أنه أحد أفضل مزودي الخدمات المصرفية المتكاملة والشاملة في فلسطين لقطاعي الشركات والأفراد بالإضافة إلى تقديمه للخدمات الاستثمارية والخزينة وتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. يضع البنك نصب عينيه تقديم خدمات مصرفية متطورة مواكبة لأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا المصرفية العالمية، حيث دأب على تطوير باقة من الخدمات والحلول الرقمية التي تطرح لأول مرة في فلسطين أو حتى في منطقة الشرق الأوسط.

يبلغ رأس مال البنك المدفوع 78 مليون دولار، وتم رفع رأس ماله المصرح به إلى 100 مليون دولار في العام 2019. يدار البنك الوطني من قبل مجلس إدارة يضم مجموعة من كبرى الشركات الفلسطينية، ومجموعة من أبرز رجال وسيدات الأعمال والكفاءات.

يتميز البنك الوطني بتقديم منتجات مصرفية مميزة ومتخصصة لعدة قطاعات والتي صممت بناء على الاحتياج المالي الفعلي لكل قطاع على حدة. ويقدم خدماته الأكثر حداثة وتطوراً في السوق المصرفية الفلسطينية من خلال شبكة فروع المنتشرة في مختلف محافظات

الضفة الغربية وصرافاته الآلية المتطورة والمتواجدة في أكثر الأماكن حيوية. إضافة إلى ذلك يمتلك البنك الوطني مجموعة من القنوات الإلكترونية الحديثة لتقديم الخدمة المصرفية لعملائه في أي منطقة جغرافية وفي أي وقت، وتشمل: الصيرفة الإلكترونية TNB Online Banking، وتطبيق TNB Mobile للهواتف المحمولة الذكية، إضافة إلى مركز الخدمات الرقمية Digital Service Center الذي يقدم باقة من الخدمات المميزة للعملاء دون أن يضطروا لزيارة الفروع، وذلك بهدف تقديم تجربة مصرفية فريدة من نوعها للعملاء دون عناء أو جهد وعبر أجود وأكثر الحلول التكنولوجية أماناً وتطوراً.

يعتبر البنك الوطني أكثر البنوك تنفيذاً لعمليات الاستحواذ والاندماج في السوق المصرفية الفلسطينية حيث نفذ العديد من عمليات الاستحواذ والاندماج الناجحة، فاستحوذ على أعمال بنك الاتحاد الأردني في فلسطين في العام 2015، وقاد ائتلاف مساهمين في العام 2017 للاستحواذ على حصة مسيطرة في البنك الإسلامي الفلسطيني (PIB) من خلال صفقة هي الأكبر في تاريخ بورصة فلسطين فاقت 70 مليون دولار أمريكي.

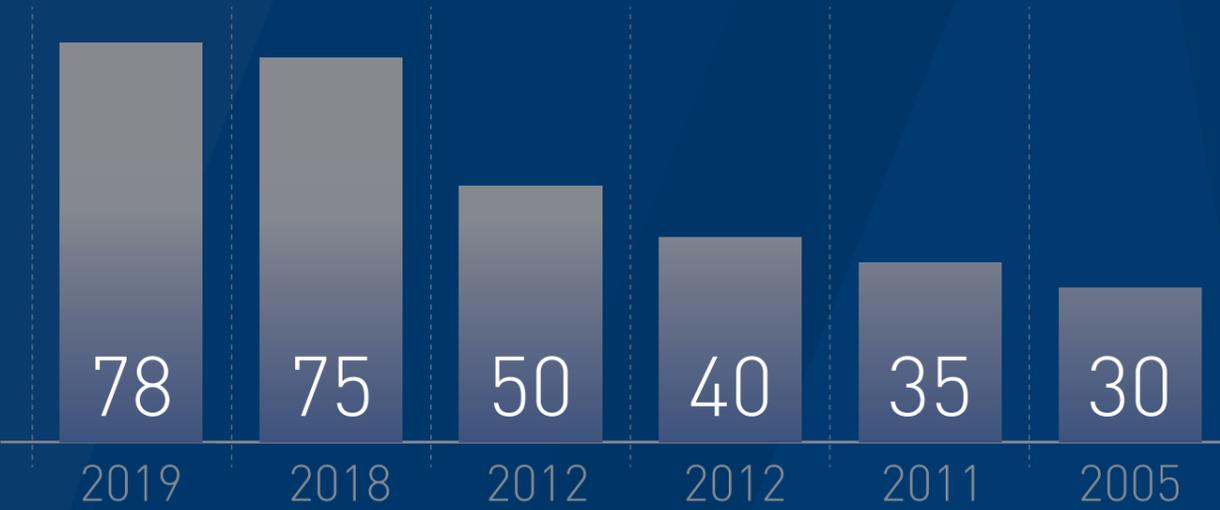
تم تأسيس البنك بتاريخ 20-8-2005 كشركة مساهمة عامة من قبل مساهمين من رجال الأعمال والشركات الفلسطينية بهدف تطوير الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وتوفير الخدمات المصرفية المتميزة، حيث تم تأسيس البنك برأس مال بلغ 30 مليون دولار وتم اكتتاب ما نسبته 38% من قبل مؤسسي البنك وطرح الفرق للاكتتاب العام حيث توزعت الأسهم المتبقية على أكثر من 18,000 مساهم.

في العام 2011، قامت شركة الاتصالات الفلسطينية بتملك حصة إستراتيجية في أسهم البنك الوطني من خلال اكتتاب خاص بقيمة 5 مليون دولار، لتصبح إجمالي حصتها في البنك 7 مليون دولار وليرتفع رأس مال البنك اثر ذلك إلى 35 مليون دولار.

في العام 2012 دخلت شركة مسار العالمية للاستثمار شريكا إستراتيجيا جديدا ليرتفع رأس مال البنك على اثر ذلك إلى 40 مليون دولار. وفي نهاية العام 2012 تم إطلاق البنك الوطني بجلته وهويته الجديدتين، تطبيقاً لاتفاقية التملك والضم ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار برأس مال مدفوع بلغ 50 مليون دولار ليشكل بذلك كياناً مصرفياً وطنياً جديداً قوياً قادراً على تغطية كافة الاحتياجات المصرفية لشرائح المجتمع الفلسطيني بثتى قطاعاته الاقتصادية.

في مطلع العام 2015، استحوذ البنك الوطني على أصول والتزامات بنك الاتحاد الأردني في فلسطين، وترتب على الصفقة دخول بنك الاتحاد شريكا إستراتيجيا ضمن البنك الوطني بنسبة 10% من رأس المال المدفوع والذي ارتفع ليصل إلى 75 مليون دولار، وليصبح البنك الوطني بذلك ثاني أكبر بنك فلسطيني من حيث حجم رأس المال.

وفي عام 2019 صادقت الهيئة العامة على رفع رأس المال المصرح به إلى 100 مليون دولار أمريكي، وتم رفع رأس مال البنك المدفوع ليصبح 78 مليون دولار.



ملايين الدولارات





شركة وطن للاستثمارات WatanInvest

يمتلك البنك الوطني ما نسبته 100% من شركة وطن للاستثمار المساهمة الخصوصية، والتي ضمها البنك تنفيذاً لاتفاقية التملك والضم ما بين بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة والبنك العربي الفلسطيني للاستثمار، وبناء عليه تم تغيير الصفة القانونية لشركة البنك العربي الفلسطيني للاستثمار واسمها وأصبحت ملكاً بالكامل للبنك الوطني.

الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات NIIC

يمتلك البنك الوطني في الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات 54%، حيث ومن خلالها قاد البنك تحالفاً للاستحواذ على حصة مسيطرة في البنك الإسلامي الفلسطيني (PIB) وصلت 45% من أسهم البنك. تأسست الشركة في العام 2018 كشركة مساهمة خصوصية بمجلس إدارة مكون من سبعة أعضاء.

وتجدر الإشارة، أن البنك الوطني ومن خلال صفقة الاستحواذ على 45% من أسهم البنك الإسلامي الفلسطيني، قام بتوحيد البيانات المالية للبنكين بعد أخذ الموافقات القانونية اللازمة من سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية بالتوافق مع المدقق الخارجي للبنك الوطني.



جائزة أفضل إدارة
خزينة 2014



البنك الأسرع نمواً
في فلسطين
2014، 2016، 2017



البنك الأفضل
لتمكين المرأة في
الشرق الأوسط



الريادة في التمكين
الاقتصادي للمرأة من
قبل اتحاد المصارف
العربية 2017



جائزة أمان للنزاهة
في العام 2012



البنك الأكبر من حيث
قاعدة المساهمين
2015



جائزة البنك الأكثر ابتكاراً
للعام 2018 من قبل مجلة
International Finance
العالمية.

استمراراً لدوره الريادي والتميز في شتى الحقول استطاع البنك الوطني أن يحظى باهتمام على المستوى المحلي والإقليمي ويحصل جوائز عديدة في مختلف المجالات ومنها:

جائزة البنك الأفضل لتمكين المرأة في الشرق الأوسط، من مؤسسة CPI Financial والمجلة التابعة لها The Banker Middle East، في العام 2017.

جائزة البنك الأسرع نمواً في فلسطين للأعوام 2014، 2016، 2017 من مؤسسة CPI Financial والمجلة التابعة لها The Banker Middle East، كما وصنفته المجلة في إصدارها رقم 100 بالبنك الأسرع نمواً على مستوى بنوك الشرق الأوسط.

جائزة البنك الأكثر ابتكاراً للعام 2018 من قبل مجلة International Finance العالمية.

جائزة البنك الأكبر من حيث قاعدة المساهمين من قبل اتحاد المصارف العربية، في العام 2015

جائزة أفضل إدارة خزينة من قبل مؤسسة CPI Financial والمجلة التابعة لها The Banker Middle East، في العام 2014.

جائزة الريادة في التمكين الاقتصادي للمرأة من قبل اتحاد المصارف العربية، في العام 2017.

جائزة أمان للنزاهة في العام 2012



طلال ناصر الدين
رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة



السيدات والسادة مساهمي البنك الوطني المحترمين،

أرحب بكم جميعاً، في الاجتماع السنوي للهيئة العامة للبنك الوطني لنضع بين أيديكم نتائج أعمال مصرفكم للعام المالي المنتهي 2019. العام الذي شهد نجاحات للبنك الوطني ونمواً في مركزه المالي، على الرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عصفت بفلسطين جراء أزمة المقاصة وتبعاتها التي القت بظلالها على نتائج قطاع الشركات الفلسطينية.

استطاع البنك الوطني في العام 2019، تدعيم موقعه التنافسي كثاني أكبر البنوك الفلسطينية حيث نمت مجمل بنود بياناتنا المالية، فبلغت أصولنا 2.42 مليار دولار لتتمو بنسبة 9.93% عن ما حققناه نهاية العام 2018، حيث بلغت حينها 2.20 مليار دولار. وبلغت ودائع عملائنا 1.97 مليار دولار نامية بنسبة 15% إذا ما قورنت بما حققته نهاية العام 2018. أما فيما يخص محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة فبلغت 1.43 مليار دولار لتتمو بنسبة 7.5% عن نهاية العام 2018 بعد أن كانت قد بلغت 1.33 مليار دولار. أما الربحية، فبلغت أرباح مصرفكم 18.12 مليون نهاية العام 2019، وتبلغ حصة مساهمي البنك منها 7.94 مليون دولار. ولتانة أدائنا المصرفي، تم تصنيف البنك الوطني في العام 2019 من قبل سلطة النقد الفلسطينية كبنك ذو أهمية نظامية على مستوى البنوك في فلسطين، حيث جاء التصنيف ضمن الحزمة الأولى من أصل خمس حزم معتمدة. وهذه شهادة أخرى تضاف إلى قائمة إنجازات البنك وتؤكد على حصافته المالية، باعتباره مؤشر للسوق المصرفي الفلسطيني بشكل خاص وللإقتصاد الوطني بشكل عام.

المساهمات والمساهمين الكرام،

في أواخر العام 2019، استثمر البنك الوطني بالطاقة الشمسية عن طريق شراء حصة من محطة «نور أريحا» المملوكة لشركة مصادر التابعة لصندوق الاستثمار الفلسطيني بقدرة إنتاجية مقدارها 1.17 ميغاواط، بغية سد احتياجاته من الكهرباء في منطقة نفوذ شركة كهرباء محافظة القدس. وهذه الخطوة هي جزء من المسؤولية الوطنية والبيئية والاجتماعية لنا، وسيكون لها عائد جيد على المدى الطويل. فنحن نساهم بالانفكاك عن إسرائيل في ملف الطاقة والاعتماد على المصادر البديلة المنشأة على أيدي فلسطينيين ودون الأضرار بالبيئة في الوقت ذاته.

على صعيد الخدمات والمنتجات المصرفية، واصل البنك الوطني رحلته التي بدأها في التحول الرقمي، واضعين نصب أعيننا طرح خدمات مصرفية رقمية تتاهي بمستواها الخدمات التي تطورها البنوك العالمية، بهدف تقديم تجربة مصرفية فريدة ومتطورة وأمنة لجمهور المتعاملين مع البنك. حيث شهد العام 2019 تحولاً ملحوظاً

في الخدمات الرقمية التي يقدمها البنك، إذ استطعنا تقديم خدماتنا الرقمية لما يقارب 29 ألف عميل وعميلة من خلال مركز الخدمات الرقمي، إضافة إلى نمو نسبة استخدام العملاء للقنوات الإلكترونية بما يقارب 166% عن العام 2018. طورنا خلال العام باقة من الخدمات الرقمية التي تطرح لأول مرة في فلسطين مثل خدمة الصراف الآلي دون بطاقة، وأتمته طلب دفاتر الشيكات عبر خدمتي الإنترنت والموبايل البنكي بشكل كامل، دون وجود أي تدخل بشري، وذلك من خلال نظام ربط خاص بين نظامي البنك وسلطة النقد الفلسطينية، الأمر الذي يمنح العملاء الإجابة الفورية على طلباتهم، إضافة إلى العديد من الخدمات الأخرى. وسنقوم خلال العام 2020 بتطوير المزيد من الخدمات والحلول الرقمية التي ستكون الأولى من نوعها في السوق المصرفي الفلسطيني بإذن الله.

الأخوة والأخوات،

وفيما يخص المنتجات، أضفنا في العام 2019 إلى مجموعة حسابات توفير الوطني، حساب توفير الأطفال «خطوتي»، دون اشتراط وجود حد أدنى في الحساب لتعزيز ثقافة الادخار عند جيل المستقبل منذ الصغر، إضافة إلى سحوبات أسبوعية على أجهزة نت كتابي التعليمية للأطفال المدخرين وكجزء من مسؤوليتنا الاجتماعية تبرعنا بمقابلها بأربعة أجهزة شهريا للأطفال من فاقدي الرعاية الأسرية التابعين لقرى الأطفال في فلسطين SOS.

إضافة إلى ذلك وكجزء من سياستنا ونهجنا لتمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً، عايدنا المرأة الفلسطينية في شهر آذار بإعادة إحياء مبادرتنا ضمن برنامج «حياتي» بتقديم مليون دولار إضافية دون فوائد أو عمولات لتمويل مشاريع إنتاجية ريادية مدرة للدخل بقيادتها، ودخلنا بشراكات ضمن المبادرة مع وزارتي شؤون المرأة والعمل، للوصول عبر مراكز التواصل والتشغيل المنتشرة في المحافظات الفلسطينية إلى أكبر كم من النساء الفلسطينيات الرياديات. وعقدنا على اثر هذه الشراكات العديد من ورش التوعية المصرفية التي استهدفت النساء في المحافظات.

وساهمنا مباشرة في زيادة نسب الشمول المالي للمرأة الفلسطينية، حيث وصلت نسبة المدخرات النساء في البنك 64% في نهاية العام 2019، وبلغت نسبة عميلاتنا النساء من قاعدة عملاء البنك 34.5%، فيما بلغت نسبة النساء المقترضات لإقامة مشاريع الإنتاجية 25% من مجموع المقترضين في محفظة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وهذه النسب مرتفعة إذا ما قيست بأرقام الجهاز المصرفي الفلسطيني، وسنستمر بتقديم المزيد للمرأة أيماناً منا بدورها في المساهمة في أحداث التنمية والنهوض بالإقتصاد الوطني الفلسطيني.

وفيما يتعلق بالتوسع والانتشار، افتتح البنك الوطني في العام 2019 فرعاً له في بلدة العيزرية، ليصبح البنك الأكثر انتشاراً في محافظة القدس، ولنغطي بذلك أكبر رقعة جغرافية ممكنة في المحافظة بهدف إيصال الخدمات المصرفية الوطنية إلى أهلنا المقدسيين. وبهذا ومع نهاية العام 2019 أصبح البنك الوطني يعمل من خلال شبكة فروع تضم 27 فرعاً ومكاتباً منتشرة في الضفة الغربية والقدس.

وفي الختام، اسمحوا لي بالإنبابة عن مجلس إدارة البنك الوطني وإدارته التنفيذية أن أتوجه بالشكر الجزيل لكم على دعمكم المستمر لمصرفكم، الذي ما كان ليحقق كل هذه القفزات والإنجازات الهامة اليوم دون ثقتم وإيمانكم المتواصل. كما وانتهز هذه الفرصة لتقديم وافر الشكر والتقدير لسلطة النقد الفلسطينية لدورها في تطوير وتمتين الجهاز المصرفي الفلسطيني. والشكر موصول كذلك لكافة موظفي وموظفات البنك لأدائهم المتميز وانتمائهم العالي لمؤسستهم.

نشكر حضوركم جميعاً ونعدكم بان يكون عام 2020 مليئاً بإنجازات جديدة تليق بالمستوى الذي وصله مصرفكم واستكمالاً لمسيرته المزهرة.

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

طلال ناصر الدين
رئيس مجلس الإدارة

البنك الوطني يُصنف كبنك ذو أهمية نظامية من قبل سلطة النقد الفلسطينية



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

صنفت سلطة النقد الفلسطينية في العام 2019 البنك الوطني « كبنك ذو أهمية نظامية » على مستوى البنوك في فلسطين، حيث جاء التصنيف ضمن الحزمة الأولى من أصل خمس حزم معتمدة. وهذه شهادة أخرى تضاف إلى قائمة إنجازات البنك وتؤكد على حصافته المالية، باعتباره مؤشراً للسوق المصرفي الفلسطيني بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام.

واصل البنك الوطني رحلته التي بدأها في التحول الرقمي Digital Transformation، واضعاً نصب عينيه الريادة في تقديم تجربة مصرفية مغايرة وأكثر تطوراً لجمهور المتعاملين مع البنك، ليتلقوا الخدمات المصرفية أينما كانوا وخارج أوقات دوام الفروع. وتتمثل رؤية البنك الرقمية انه وبحلول نهاية العام 2020، سيتمكن العملاء من التحكم بحساباتهم وأرصدتهم عن بعد ودون الحاجة لزيارة الفروع.

العام 2019 شهد تحولاً ملحوظاً في الخدمات الرقمية التي يقدمها البنك، حيث استطاع البنك تقديم خدماته الرقمية لما يقارب الـ 29 ألف عميل وعميلة من خلال مركز الخدمات الرقمية التابع له، إضافة إلى نمو حركاته عبر القنوات الإلكترونية بواقع 500% والتي تشمل الصرافات الآلية وخدماتي الأونلاين والموبايل. وطور البنك باقة من الخدمات الرقمية في العام 2019 منها خدمة الصراف الآلي دون بطاقة، وأتمته خدمة طلب دفاتر الشيكات عبر خدمتي الأونلاين والموبايل البنكي بشكل كامل دون وجود أي تدخل بشري، وذلك من خلال نظام ربط إلكتروني بين نظامي البنك وسلطة النقد، الأمر الذي يمنح العميل الإجابة الفورية على طلبه. إضافة إلى ذلك طور البنك صرافاته الآلية لتقبل إيداع الشيكات، وطور كذلك الأمر خدمة كشف الحساب الآلي الذي يصل العملاء المشتركين بالخدمة مجاناً عبر البريد الإلكتروني دورياً كل شهر. ويطبق البنك الوطني خطة استراتيجية طموحة لتطوير المزيد من الخدمات وطرح حلول مصرفية رقمية تضاهي بجودتها ما تقدمه البنوك العالمية.

2019

عام الاستثمار بالتكنولوجيا الرقمية

عام الاستثمار بالطاقة الشمسية

كجزء من مسؤولية البنك الوطنية والبيئية والاجتماعية، اشترى البنك الوطني حصة بقدر إنتاجية مقدارها 1.17 ميغاواط من محطة «نور أريحا» المملوكة لشركة مصادر التابعة لصندوق الاستثمار الفلسطيني، بغية سد احتياجاته من الكهرباء في منطقة نفوذ شركة كهرباء محافظة القدس. وبهذا أصبح مبنى الإدارة العامة و12 فرعاً في المنطقة يسدون حاجتهم من الكهرباء عبر مصادر الطاقة المتجددة.



2019

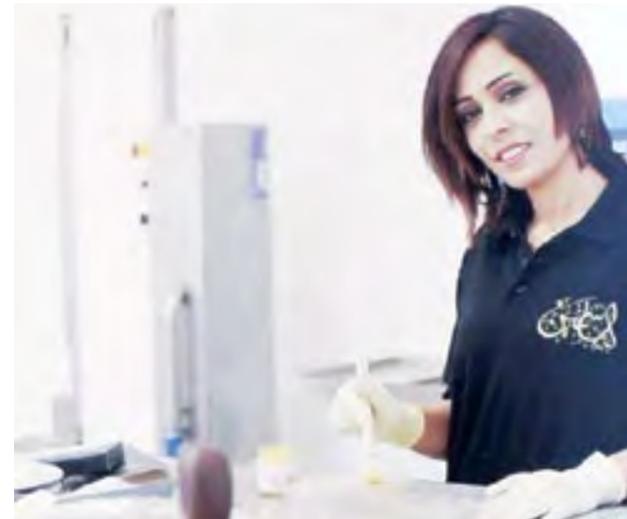
الشمول المالي للمرأة لدى البنك للعام

البنك الوطني مساهم فعال في تعزيز الشمول المالي للمرأة الفلسطينية

منذ العام 2015، يسعى البنك الوطني إلى المساهمة في تحقيق الشمول المالي للمرأة الفلسطينية وخاصة بعد إطلاقه أول منتج توفير مخصص لها، وتخصيصه لقروض مشاريع إنتاجية بقيادة بما مجموعه 3.5 مليون دولار دون فوائد أو عمولات لتمكينها اقتصاديا. ودأب البنك الوطني منذ تلك الفترة إلى الآن على نشر الوعي المصرفي بين هذه الشريحة الواسعة من المجتمع، عن طريق التركيز على الريف الفلسطيني والوصول إلى المناطق المهمشة.

في العام 2019، حقق البنك الوطني نسبة مرتفعة في مجال الشمول المالي للمرأة الفلسطينية، لتشكّل الإناث من مجمل عملائه 35.5% بعدما كانت النسبة في العام 2018 حوالي 34%. فعلى صعيد الحسابات، شكّلت نسبة الإناث اللواتي يملكن حسابات جارية 26% من نسبة العملاء بينما بلغت النسبة في فلسطين 11.4%. فيما يخص حسابات التوفير، أظهرت النتائج زيادة في نسبة المدخرات لدى البنك في نهاية العام 2018 لتسجل 64% مقارنة بالمدخرين من الذكور والتي بلغت نسبتهم 36%، حيث إن قاعدة المدخرات من النساء ارتفعت عن نهاية العام 2018 بواقع 9% مما يدل على نجاح حساب توفير «حياتي» من تحقيق أهدافه.

وفيما يتعلق بالقروض، أشارت النتائج أن نسبة الإناث اللواتي حصلن على قروض مشاريع صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر بلغت 25% من إجمالي المقترضين في المحفظة مع نهاية العام 2019، وهي نسبة مرتفعة إذا ما قورنت مع النسبة الحالية في فلسطين والتي تبلغ 4% فقط.



تجديد مبادرات تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا

سنوات، وبفترة سماح لمدة 6 أشهر. ومن خلال هذه المبادرة وقع البنك اتفاقيات مع وزارة العمل ووزارة شؤون المرأة للوصول إلى أكبر قدر من النساء في المحافظات الفلسطينية عن طريق مراكز التشغيل ومراكز التواصل.

في شهر آذار من العام 2019، جدد البنك الوطني مسؤوليته تجاه تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا بإعادة إحياء دعمه لإقامة مشاريع إنتاجية بقيادةها على شكل قروض صفرية الفائدة والعمولات ضمن برنامج «حياتي»، فطرح ما مجموعه مليون دولار لهذا الغرض، بسقف 30 ألف دولار للمشروع الواحد، وبفترة سداد ممتدة لسبع



وبذلك أصبح مجموع ما قدمه البنك من تمويلات لتمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا دون فوائد

3.5

مليون دولار

البنك الأكثر انتشارا في محافظة القدس

انطلاقا من أهمية القدس وطنيا واقتصاديا، واصل البنك الوطني التعزيز من تواجده في المحافظة للتسهيل على أهلنا المقدسين الوصول إلى الخدمات المصرفية الوطنية. فافتتح البنك الوطني في العام 2019 فرعا له في بلدة العيزورية، ليكون الفرع الرابع له في محافظة القدس بوجود فروع له داخل الجدار في مدينة القدس، ومدينة الرام، وبلدة حزما، وليصبح عدد فروع في المحافظة 4 فروع.



تتسم الخطة الاستراتيجية للبنك الوطني للأعوام 2018-2020 بأهداف طموحة للنهوض بخدمات البنك والحفاظ على مكانتنا البارزة في القطاع المصرفي في فلسطين، والنمو بطريقة حكيمة ومربحة.

حيث تكمن أهداف الخطة الاستراتيجية للبنك الوطني بالآتي:

- تحسين كفاءة الموارد، بهدف تحقيق عائد أعلى على الاستثمار للمساهمين.
- ضمان النهوض بجودة الخدمات المقدمة، وتوفير منتجات مصرفية تنافسية مسؤولة تلبى احتياجات عملائنا.
- تقديم خدمات مصرفية مبتكرة ورقمية حديثة، وتزويد العملاء بتجربة مصرفية رقمية متطورة.
- تحقيق مستوى ربحية مرضٍ لطموحات مساهمي البنك الوطني، وتغيير ترتيبه التنافسي ليصبح في موقع متقدم في القطاع المصرفي الفلسطيني.
- تطوير ورفع كفاءة رأس المال البشري العامل في البنك، ليتمكن من تقديم الخدمة بالصورة الأمثل.
- الاستعداد لحقبة التكنولوجيا الرقمية، باستغلال النظام البنكي لدعم القنوات الإلكترونية لتلبية تطلعات الجيل الشاب.
- الاستعداد لخطة التفرع الجغرافي خارج حدود فلسطين.
- انتهاج برنامج مسؤولية اجتماعية فاعل ومستدام يركز على دعم الاقتصاد الوطني والقطاعات الاجتماعية والبيئية.

ولتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية يعمل البنك الوطني على:

- التركيز على الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية في تقديم الخدمات المصرفية.
- الانتشار المدروس والاعتماد على القنوات الرقمية في تقديم الخدمات والوصول إلى الأماكن غير المخدومة.
- العمل على تطوير منتجات مصرفية مسؤولة مبنية على الاحتياج المالي الفعلي للقطاعات الاقتصادية المستهدفة.
- التركيز على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة التمويل لهذا القطاع.
- التركيز على قطاع الأفراد بتطوير منتجات جديدة وفريدة من نوعها.
- التميز في نوعية وجودة الخدمات المقدمة للعملاء.
- تدريب وتأهيل الكادر البشري في البنك الوطني بشكل أكبر مما يرفع من كفاءته وقدرته على تقديم الخدمات للعملاء بالشكل الأمثل.

الاستراتيجية الرقمية

الرؤية: نرتئي أن نكون السباقين في استغلال التكنولوجيا الرقمية لاستحداث ميزة تنافسية في العمل المصرفي الفلسطيني، وليصبح البنك الوطني في طليعة البنوك بالاستجابة والفاعلية الرقمية لخدمة العملاء.

يهدف البنك الوطني من خلال الاستراتيجية الرقمية، إلى تمكين العملاء وجمهور المتعاملين مع البنك من الوصول إلى الخدمات المصرفية من خلال مختلف المنصات الرقمية التي تناسبهم، وبأقل تكلفة وجهد. كما وتهدف كذلك، إلى تقنين التدخل البشري في العمليات المصرفية المختلفة، وتعزيز إمكانية الوصول إلى كافة الشرائح الاقتصادية من خلال حلول رقمية مبتكرة تتناسب والاحتياجات المصرفية لكل قطاع على حدا.

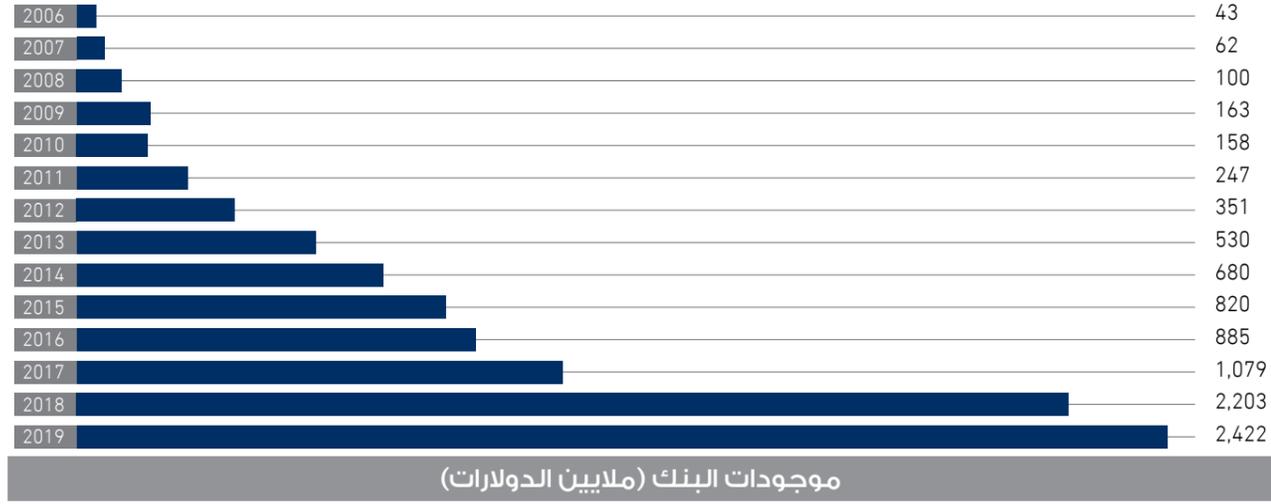
ترتكز الاستراتيجية الرقمية على:

- تعزيز التجربة الرقمية الفريدة للعملاء
- أتمته العمليات المصرفية الأساسية
- زيادة الكفاءة التشغيلية
- تعزيز قدرات تحليل وجمع البيانات
- الاستفادة من قاعدة البيانات المصرفية للعملاء باستخدام تقنيات التحليل الرقمية والذكاء الاصطناعي AI
- الاستفادة من واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة API لبناء شراكات مع مختلف المنصات الإلكترونية والرقمية

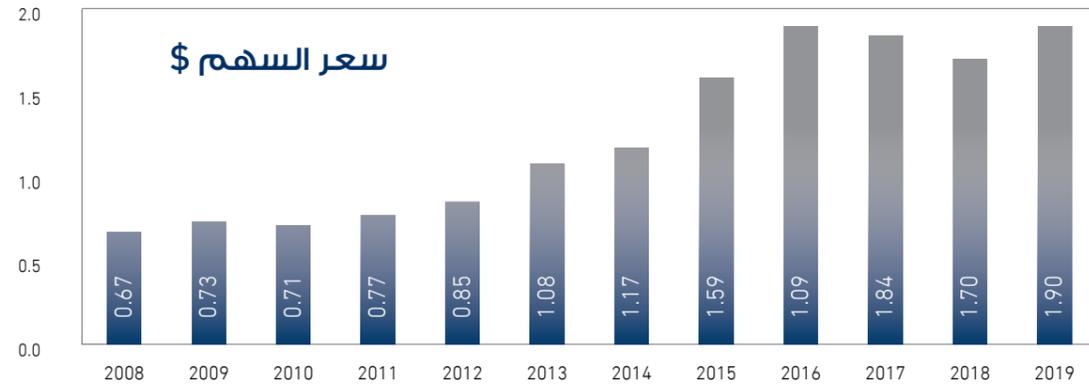
خلال العام 2019، قام البنك الوطني بتعزيز التجربة الرقمية للعملاء من خلال:

- توجيه العملاء للمنصات الرقمية والاستفادة من الخدمات الرقمية السريعة والمريحة بدلاً من طلب تلك الخدمات من خلال فروع البنك الوطني
- التقديم بطلبات تسهيلات ائتمانية من خلال الواجهات الرقمية بدلاً من التقدم بطلبات خطية من خلال فروع البنك الوطني
- تعزيز ميزة الخدمة الرقمية الكاملة دون الحاجة إلى تدخل بشري لاستكمالها
- تعزيز ميزة الموافقات الإلكترونية المباشرة على بعض الخدمات البنكية وذلك خلال المنصات الرقمية التابعة للبنك الوطني
- رفع الوعي حول الخدمات الرقمية عند العملاء عن طريق الترويج لكيفية الاستفادة منها واستخدامها عبر القنوات التسويقية للبنك

شهد العام 2019 كذلك نمواً في موجودات البنك لتصل إلى 2.42 مليار دولار أمريكي مرتفعة بنسبة 9.93% مقارنة مع 2.20 مليار دولار أمريكي كما وصلت الأرباح عام 2019 إلى 18.12 مليون دولار مقارنة مع 18.47 مليون دولار عن عام 2018 بنسبة انخفاض طفيف بلغت 1.88%



أما القيمة السوقية للبنك في نهاية عام 2019 بلغت حوالي 148.2 مليون دولار حيث وصل سعر السهم إلى 1.90 دولار للسهم الواحد في تاريخ 2019-12-31 مقارنة مع 1.70 دولار للسهم في نهاية 2018، والجدير بالذكر أن أعلى سعر لسهم الوطني خلال عام 2019 وصل إلى 1.91 دولار أمريكي.



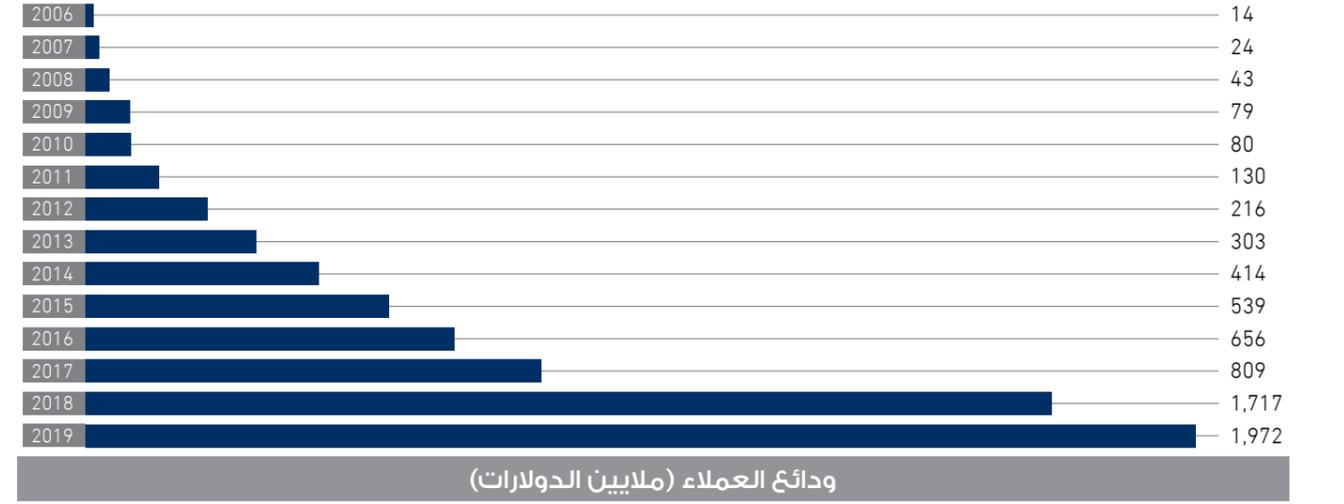
تحليل المركز المالي للبنك الوطني

2015	2016	2017	2018	2019	
%0.66	%0.84	%0.85	%0.84	%0.75	ROA*
%6.06	%8.00	%9.43	%9.92	%9.26	ROE*
%74.6	%79.2	%80.84	%77.30	%72.34	التسهيلات/الودائع*
%17.51	%14.36	%15.95	%15.21	%14.22	نسبة كفاية رأس المال*
%7.26	%9.87	%12.27	%12.00	%10.19	EPS
21.9	19.3	14.9	14.2	18.7	P/E
1.20	1.23	1.30	1.235	1.237	القيمة الدفترية

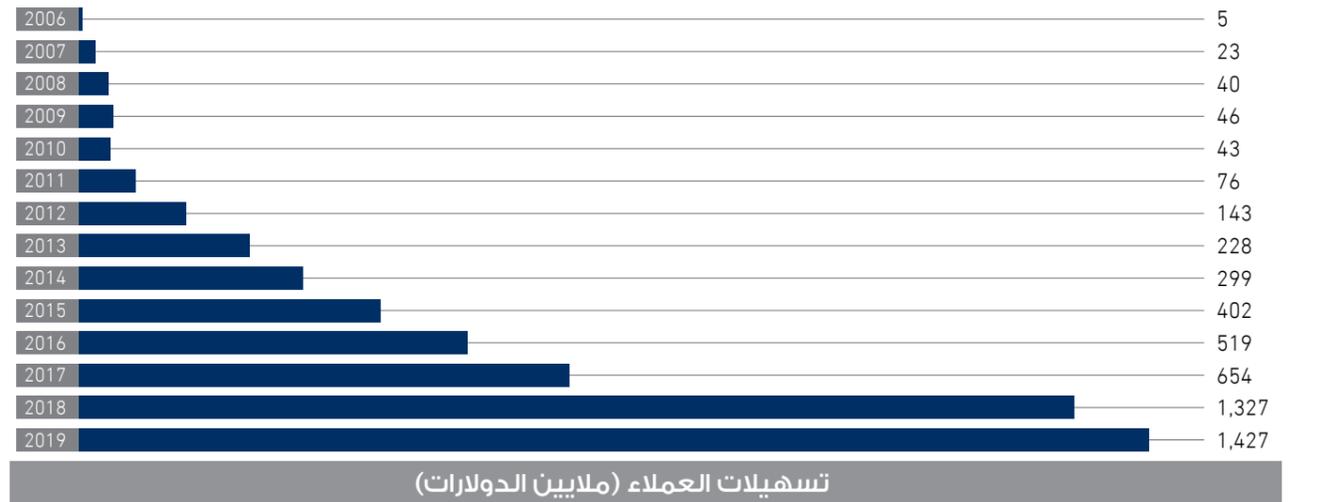
*وفقاً للبيانات المالية الموحدة

استمرت مؤشرات النمو الإيجابي للبنك الوطني في العام 2019 حيث واصل مسيرة التقدم والنجاح بتحقيقه نتائج مالية مميزة وتقدماً ملحوظاً في نسب الأداء والنمو ومستويات التشغيل والربحية، وهذا يعكس نجاح البنك في تطبيق خطته الاستراتيجية 2018-2020

كما تجاوزت ودائع العملاء في نهاية العام 2019 المليار والنصف دولار لتبلغ 1.97 مليار دولار محققة نسبة نمو بلغت 15% من ودائع العملاء عن السنة السابقة والبالغة 1.72 مليار دولار، ويعد هذا النمو دليلاً واضحاً على زيادة ثقة العملاء بالبنك بالإضافة إلى التوسع في قاعدة عملائه بسبب الخدمات المصرفية المميزة وتطويره لمنتجات مدروسة ومتخصصة تقسم سوق العمل إلى قطاعات وتحاكي الاحتياج المصرفي لكل قطاع على حد



فيما يخص محفظة التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في تاريخ 2019-12-31، فقد نمت بنسبة 7.5% لتصل إلى 1.43 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 1.33 مليار دولار في نهاية عام 2018، ويعزى ذلك إلى قدرة البنك على استقطاب عملاء جدد عن طريق جودة الخدمات المقدمة وإتباعه لسياسة توسع وانتشار تستهدف الريف الفلسطيني بافتتاح فروع في مناطق جغرافية غير مخدمه مصرفياً مما أدى إلى زيادة قاعدة عملائه واستقطابه لعملاء جدد هذا بالإضافة إلى السياسة الحكيمة المتبعة في إدارة محفظة تسهيلات ائتمانية متنوعة وتوزيع المخاطر المتعلقة بالإقراض بتمويل شتى القطاعات الاقتصادية. زيادة نشاط الإقراض انعكس بدوره على الدخل التشغيلي فقد بلغ صافي الفوائد والعمولات وأرباح فرق العملة للبنك حوالي 95.5 مليون دولار في نهاية العام 2019 مرتفعة بنسبة 17.13% عن عام 2018.



يسعى البنك الوطني إلى تقديم الحلول المصرفية الشاملة والأكثرها جودة وتطوراً لكافة القطاعات الاقتصادية والتي تشمل قطاع الشركات والأفراد والخدمات الاستثمارية والخزينة بالإضافة إلى تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة، وذلك من خلال دوائره المختلفة التي يشغلها كادر مهني متخصص ومتعدد الخبرات يعمل على تقديم الخدمة للعميل وتلبية احتياجاته بأعلى معايير الجودة.

خدمات الأفراد

- القروض الشخصية
- قروض الإسكان
- قروض السيارات
- حساب الجاري مدين
- البطاقات الائتمانية ماستركارد
- بطاقات الخصم الفوري Debit Cards
- خدمة كبار العملاء Platinum
- «حياتي» أول برنامج مصرفي متكامل للمرأة الفلسطينية

دائرة خدمات الشركات

- الخدمات التمويلية التجارية والصناعية والعقارية
- تمويل الأصول الثابتة
- حسابات الجاري مدين الثابت والمتحرك
- خطابات الضمان
- الاعتمادات المستندية
- الكفالات البنكية
- بوالص التحصيل
- الاستشارات المالية

دائرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر:

- التمويل بضمان الذهب
- تمويل مشاريع إنتاجية

- تمويل المشاريع المنزلية والنسوية
- تمويل احتياجات الموسم
- تمويل المجموعات
- تمويل الحاسوب الشخصي
- تمويل سيارات العمومي
- تمويل مشاريع ذوي الاحتياجات الخاصة
- تمويل المشاريع الشبابية
- تمويل مشاريع تمكين المرأة

خدمات الخزينة والاستثمار

- الاستثمار بالسندات المحلية والعالمية
- خدمة العقود الآجلة وعقود الخيار لأغراض التحوط
- خدمة سوق السلع والمعادن الثمينة
- خدمة الصناديق الاستثمارية
- خدمة الحفظ الأمين

سوق تبادل العملات

- العمليات الآنية (Spot Rate): هي خدمة بيع وشراء العملات الأجنبية بحيث تكون تغطية الصفقة فورية.
- العمليات الآجلة (Forward Rate): وهي خدمة بيع وشراء العملات الأجنبية بحيث تكون تغطية الصفقة مستقبلياً وفي تاريخ محدد متفق عليه
- عمليات المقايضة (Swap Rate): وهي مقايضة عملة بعملة أخرى ولفترة محددة متفق عليها

الخدمات الإلكترونية

الوطني أون لاين

حرصاً منا على راحتكم وتقديم تجربة مصرفية مختلفة لعملائنا بأخر ما توصلت إليه التكنولوجيا الرقمية وبأعلى معايير الأمان، نقدم لكم الخدمة المصرفية عبر الإنترنت «الوطني أونلاين» بخصائص ومميزات جديدة ومتطورة، تمكنكم من إنجاز معاملاتكم البنكية والتحكم بحساباتكم براحة ويسر في أي وقت وأينما كنتم دون الحاجة إلى زيارة الفروع.



الوطني موبايل

من خلال تطبيق الوطني موبايل تستطيع الآن إنجاز معاملاتك المصرفية بفاعلية أكبر أينما كنت وفي أي وقت عبر هاتفك النقال، ودون الحاجة إلى زيارة الفرع. تتمتع الخدمة بأعلى معايير الأمان والجودة ومميزات عالية التطور والحداثة. والتطبيق متوفر من خلال

Google Play و App Store.

كشف الحساب الإلكتروني

من خلال هذه الخدمة سيتمكن العملاء من الحصول على كشف حساب بشكل شهري لحساباتهم البنكية الموجودة في البنك الوطني، ودون الحاجة لزيارة الفرع، عن طريق إرسال كشف الحساب على شكل رسالة إلكترونية تصل العملاء على بريدهم الإلكتروني المسجل لدى البنك الوطني.



مركز الخدمات الرقمية



من خلال مركز الخدمات الرقمية، بإمكان عملائنا التواصل مباشرة مع موظفي أو موظفات البنك ، ودون الحاجة لزيارة فروع البنك في كل مرة. حيث يتميز مركز خدمة الجمهور الرقمي بتوفير العديد من الموظفين والموظفات المتفرغين فقط للإجابة عن أسئلتكم واستفساراتكم وتقديم العديد من الخدمات المصرفية لكم، ودون الاعتماد على "روبوتات" الدردشة التقليدية، عن طريق منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك مسنجر وواتس آب أو البريد الإلكتروني أو الموقع الإلكتروني للبنك.

@digitalsupport@tnb.ps

tnb.ps

+970 598 555 555

/TNBPalestine

عناوين الإتصال بالمركز:

استخدام الصراف الآلي دون بطاقة

من خلال خدمة Cardless أو استخدام الصراف الآلي بدون بطاقة، التي تعد الأولى من نوعها في فلسطين، والتي تمكن عملائنا من الاستفادة من خدمات الصرافات الآلية بدون الحاجة لحمل بطاقة الصراف الآلي.

تحل هذه الخدمة بشكل أساسي مشكلة نسيان العملاء للبطاقة، أو حاجتهم لاستخدام الصراف الآلي بشكل طارئ، حيث يمكن لعملاء البنك من خلال هذه الخدمة إنجاز العمليات البنكية البسيطة من خلال الصرافات الآلية مثل الاستعلام عن الرصيد، وسحب نقدي، وإيداع نقدي في الصرافات الآلية التي تستقبل الإيداع، وطلب كشف حساب مصغر والتحويل بين حسابات العميل، بدون الحاجة لحمل البطاقة.



خدمة Cardless

الأولى من نوعها في فلسطين



برنامج المكافآت



يقدم البنك الوطني التطبيق الابتكاري TNB Rewards لمكافأة عملائه من مستخدمي بطاقات البنك الوطني الائتمانية الفضية والذهبية وبلاتينيوم، والذي يتيح لمستخدمي البطاقات تجميع نقاط مكافأة عند كل استخدام للبطاقات الائتمانية - سواء حركات المشتريات عبر أجهزة نقاط البيع أو أي من حركات التسوق عبر الإنترنت، بالإضافة إلى التمتع باستبدال النقاط عبر مختلف القنوات الإلكترونية في أي وقت ومن أي مكان حول العالم.

تهدف الحملة لتشجيع الأفراد على التوفير من خلال تقديم جائزة شهرية، كما وتهدف إلى تعزيز ثقافة الادخار عبر تذكير الجمهور المستهدف أن الأهم هو توفير مبلغ اليوم للاستفادة منه غداً.

فُطَوْتين

حساب توفير الأطفال

حملة حسابات التوفير

حسابات توفير الوطني

اللي منوفره اليوم...
مِلاقية بكرة

شيكِل 200,000
جائزة شهرية



بطاقات ماستركارد الوطني

البطاقات (الفضية، الذهبية)



ماستركارد الوطني التي تعد إحدى قنوات البنك الآلية التي تعمل على مدار 24 ساعة، من أي مكان بالعالم والتي تتمكنك من الحصول على خدمات مصرفية متعددة من خلال استعمالها للسحب النقدي على أجهزة الصراف الآلي أو تسديد أثمان مشترياتك وخدماتك محلياً وعالمياً من خلال مواقع مبيعات الإنترنت وأجهزة نقاط البيع.

بطاقة الدفع المباشر (Debit Card)



بطاقة Visa Signature من البنك الوطني

بطاقة **Visa Signature** من البنك الوطني تمنحكم العديد من المنافع والمزايا التي تلائم أسلوب حياتكم وتغني تجربة سفركم أينما كانت وجهتكم حول العالم!

وخدمات إحالة طبية وقانونية في حالات الطوارئ، وخدمات عالمية لمساعدة العملاء. كما وتوفر خدمة عملاء 7/24 لضمان راحة بالكم أثناء سفركم واستخدامكم للبطاقة.

تعد بطاقة Visa Signature الرفيق الأمثل لسفركم من خلال مزايا ومكافآت حصريّة لحاملي البطاقة، بالإضافة إلى تقديمكم كعملاء ذوي امتياز في الأماكن التي يتم استخدام البطاقة فيها. تمتعوا بمنافع تشمل تأمين سفر لرحلات متعددة، بالإضافة لحماية مشترياتكم،



خدمة بلاتينيوم

تماشياً مع سياسة البنك الوطني والتي تستهدف تقديم خدمات متميزة وجديدة للعملاء وللارتقاء بجودة الخدمات والحلول المصرفية لأعلى المستويات، عمل البنك على إنشاء دائرة «البلاتينيوم» ليحظى عملائه النخبة المميزين بأقصى درجات الاهتمام والتقدير عن طريق تقديم مجموعة من الخدمات الاستثنائية التي تلي متطلباتهم الشخصية والمالية بصورة مهنية وسريعة.



بطاقة ماستركارد "بلاتينيوم"

بطاقة ماستركارد «بلاتينيوم» مبتكرة خصيصاً لتواكب أسلوب حياتكم ولتمنح الرفاهية، حيث تتمكنك من الوصول إلى أرقى وأفضل الخدمات المتميزة بسهولة ويسر في أي مكان في العالم، وتمنح لحاملها حزمة من المزايا والخيارات الاستثنائية للسفر والتسوق ويتمتع حاملها بالقدرة على الدخول إلى صالات رجال الأعمال في عدة مطارات في الشرق الأوسط.

WESTERN UNION **WU** SM

moving money for better

إرسال واستقبال الأموال
بأمان وسرعة



قام البنك الوطني خلال عام 2017 بإعادة إطلاق برنامج "حياتي" وتحويله إلى برنامج مصرفي متكامل مخصص لتلبية الاحتياجات المالية الشاملة للمرأة الفلسطينية ليكون بذلك الأول من نوعه في السوق المصرفية الفلسطينية. بحيث يقدم البرنامج كافة الخدمات البنكية والتي تشمل الحسابات بأنواعها وكافة أنواع القروض بالإضافة إلى البطاقات الائتمانية والخصم الفوري، بتسهيلات مختلفة على هذه الخدمات وأسعار فوائده تفضيلية بالإضافة إلى تمييز المشتركات بدفاتر شيكات وبطاقات بتصاميم خاصة تحمل لون وشعار البرنامج.



البنك الأفضل لتمكين
المرأة في الشرق الأوسط



أكبر خمسة عشر مساهماً

كما بتاريخ 2019-12-31

الاسم	عدد الأسهم	النسبة %
ENTERPRISE INVESTMENT COMPANY	14,459,837	18.5%
شركة الاتصالات الفلسطينية	13,055,450	16.7%
بنك الاتحاد/الأردن	7,800,000	10.0%
سمير هلال محمد زريق	7,726,930	9.9%
منال عادل رفعت زريق	7,726,273	9.9%
شركة بيرزيت للأدوية	3,897,479	5.0%
شركة اوركيد الاستثمارية	2,686,414	3.4%
عمر منيب رشيد المصري	2,496,000	3.2%
ش مجموعة الرواد العربية للتنمية والاستثمار	2,341,157	3.0%
SIRAJ PALESTINE FUND I, LTD	1,707,680	2.2%
SIRAJ PALESTINE FUND I HOLDING	1,647,566	2.1%
شركة مسار العالمية للاستثمار م.خ	1,179,691	1.5%
شركة السنابل للتجارة والاستثمار	780,000	1.0%
شركة سراج لإدارة صناديق الاستثمار	496,073	0.6%
صندوق ادخار موظفي ومستخدمي بنك الاتحاد	416,000	0.5%
المجموع	68,416,550.00	87.7%

امثالاً للممارسات الفضلى في حوكمة الشركات وإلى تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم 10 للعام 2017 وتطبيقاً لمدونة حوكمة الشركات الصادرة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تم خلال عام 2017 إعادة تشكيل المجلس ليضم عضوين مستقلين وممثل عن صغار المساهمين.

تم خلال عام 2019 تقييم مجلس إدارة البنك من خلال مراجعة أعمال كل عضو من أعضاء المجلس ونسبة حضور الاجتماعات سواءً للمجلس أو اللجان المنبثقة عنه، كما قام المجلس بمساعدة لجنة المكافآت الحوافز بإعادة تشكيل المجلس واللجان المنبثقة عنه آخذاً بعين الاعتبار المهارات والخبرة والنظرة المستقبلية لبلوغ التشكيل النهائي للجان المجلس بما يتوافق مع معايير حوكمة الشركات والمصارف.

تعريف العضو المستقل:

هو عضو مجلس الإدارة الذي لا يخضع لأية تأثيرات خارجية تحد من قدرته على اتخاذ القرارات الموضوعية لصالح البنك

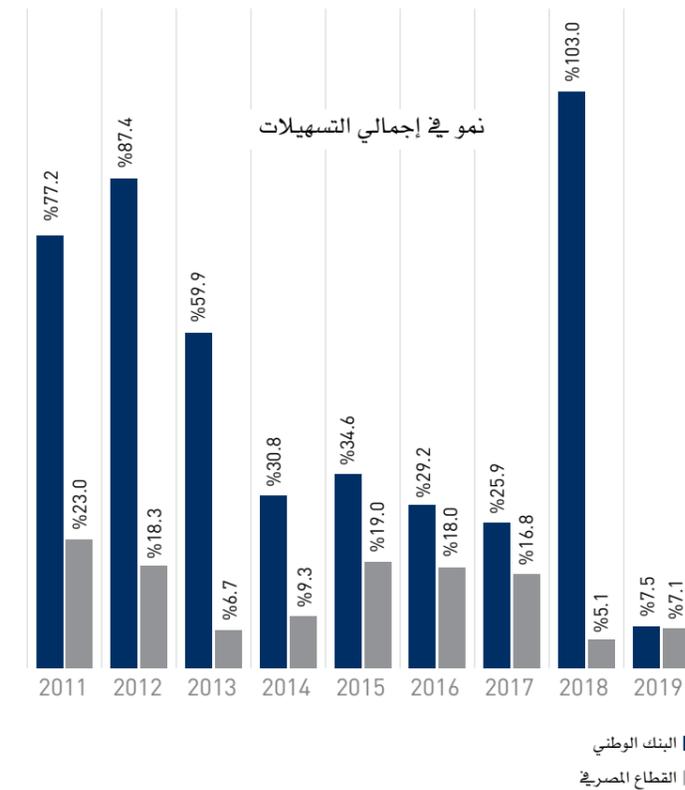
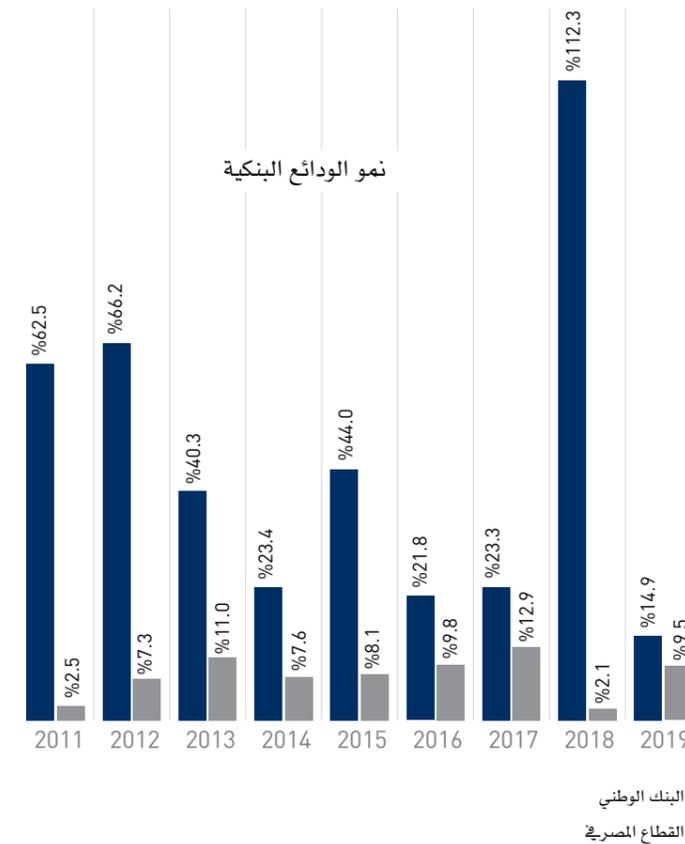
تعريف العضو الممثل عن صغار المساهمين:

هو عضو مجلس إدارة يمثل صغار المساهمين في البنك بحيث لا تزيد مساهمته أو مساهمة أقربائه حتى الدرجة الثانية عن (2 بالآلاف) من أسهم البنك.

الوضع التنافسي

النتائج المالية المميزة للبنك الوطني والتي جاءت نتيجة لتطبيق خطته الإستراتيجية الطموحة مكنت البنك من تغيير ترتيبه التنافسي واحتلال مراكز متقدمة بين البنوك الفلسطينية إذ حقق البنك الوطني تقدماً ملحوظاً في زيادة حصته السوقية على صعيد الودائع والتسهيلات حيث بلغت حصة البنك الوطني من إجمالي ودائع العملاء في البنوك الفلسطينية ما نسبته 26.3% في نهاية العام 2019.

يعمل البنك الوطني حالياً من خلال سبعة وعشرين فرعاً ومكاتباً منتشرة في كل من رام الله، نابلس، الخليل، جنين، عرابة، دورا، بيت لحم، دير جريز، عقربا، حزما، الرام، القدس، سنجل وطولكرم والعيزرية ويخطط لافتتاح فرعين جديدين في العام 2020





أعضاء مجلس الإدارة

كما بتاريخ 2019-12-31

عمر منيب المصري رجل أعمال معروف على مستوى العالم العربي ويمتلك خبرة 27 عاماً في القطاع النفطي والمصري. يشغل منصب المدير التنفيذي لشركة Edgo منذ العام 2006، وهي شركة إقليمية رائدة في مجال النفط والغاز والطاقة والبنية التحتية والمياه. أسس المصري عام 1996 مجموعة أطلس الاستثمارية التي تعنى بالاستثمار المصري والاستشارات المالية على مستوى إقليمي وتولى إدارتها. في العام 2004 استحوذ البنك العربي على المجموعة وضمها لتصبح الذراع الاستثماري له التي تعرف اليوم بـ (AB Invest)، وعلى اثر ذلك تم تعيين المصري كأول رئيس للاستثمارات المصرفية العالمية لدى البنك العربي. قام المصري أيضاً بتمثيل البنك العربي بعدة شركات شقيقة ومملوكة من قبله، ومن ضمنها البنك العربي الوطني في السعودية. يعتبر المصري أول الحاصلين على رخصة مستشار مالي ووسيط مالي ومدير استثمار من قبل هيئة الأوراق المالية في الأردن. تم دعوة المصري في عام 2004 ليساهم في تأسيس Dubai International Financial Exchange من خلال عضوية في DIFX Practitioner Commission.

في عام 2002 قام عمر بتأسيس جمعية CFA بالأردن كما تولى رئاستها وهي جمعية تضم الخبراء بالاستثمارات المحلية والاستشارات المصرفية. في أوائل التسعينيات، عمل المصري مديراً للاستثمارات المالية لدى Foreign & Colonial Emerging Markets في المملكة المتحدة، حيث أسس وأدار أول صندوق استثماري للشرق الأوسط في العالم والذي تم إدراجه في بورصة نيويورك.

يحمل المصري شهادة البكالوريوس في العلوم المصرفية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وتابع مسيرته الأكاديمية بإكمال دورة تدريبية مكثفة لمدة سنتين في التسهيلات الائتمانية في Philadelphia National Bank/Wharton Business School في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى إثره عمل على إدارة محفظة التسهيلات لـ Philadelphia National Bank في اليابان و تايلاند. انضم المصري إلى Young Presidents' Organization في العام 2001، وتم اختياره في عام 2009 كأفضل قيادي شاب من قبل منتدى الاقتصاد العالمي.



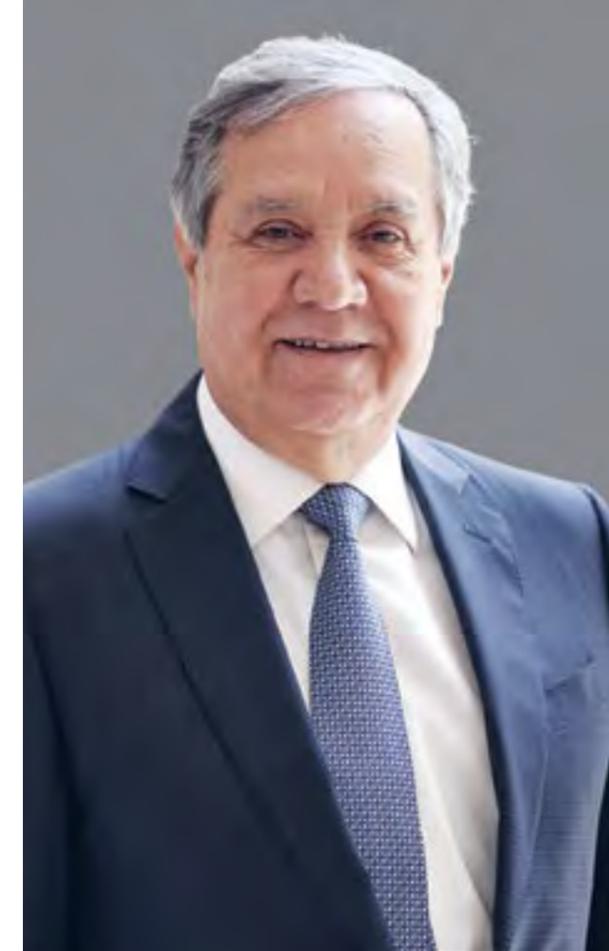
عمر منيب المصري

نائب رئيس مجلس الإدارة

يشغل السيد طلال ناصر الدين منصب رئيس مجلس إدارة البنك الوطني ويعتبر من أحد مؤسسيه منذ العام 2005 عندما كان يعرف ببنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة، ويشغل بالإضافة إلى ذلك منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي العام لشركة بيرزيت للأدوية.

يشغل ناصر الدين كذلك عدة مناصب حيوية، حيث انه رئيس مجلس إدارة شركة أبراج للاستثمارات العقارية، وشركة بتروبال للزيوت المعدنية، ولوتس للاستثمارات المالية، ورئيس المجلس الاستشاري لمؤسسة قرى الأطفال في فلسطين. إضافة إلى ذلك فهو عضو مجلس إدارة في كل من : مجموعة الاتصالات الفلسطينية منذ العام 2004، والشركة الفلسطينية للكهرباء، إضافة إلى كونه عضو مجلس أمناء في مستشفى مار يوسف بالقدس.

ومن الجدير ذكره أن ناصر الدين كان عضواً في مجلس إدارة صندوق الاستثمار الفلسطيني بين الأعوام 2002-2006، وكان يشغل منصب رئيس لجنة فض النزاعات، وعضو لجنتي الاستثمار والترشيجات، وفي نفس الفترة كان كذلك عضواً في مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية. أسس ناصر الدين اتحاد الصناعات الفلسطينية وترأسه حتى العام 2003، وساهم في تأسيس مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد) في العام 1997، كما وساهم في تأسيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينية في العام 1998. يحمل ناصر الدين شهادة ماجستير في الكيمياء من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1974.



السيد طلال ناصر الدين

رئيس مجلس الإدارة



دينا منيب المصري

عضواً



منال زريق

عضواً

السيدة دينا منيب المصري هي عضو مجلس إدارة للعديد من شركات القطاع الخاص والعام المعروفة في فلسطين. ومعروفة على الصعيد المحلي بنشاطها في دعم المجالات الخيرية والمبادرات التي تعزز التنمية الثقافية وتمكين الفلسطينيين من خلال مؤسسة منيب رشيد المصري للتنمية.

عملت المصري في التسعينات في بنك Manufacturers Hanover في مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة 3 سنوات، ثم انتقلت إلى بريطانيا لإدارة مكتب العائلة هناك. في العام 1995 انتقلت المصري إلى فلسطين حيث شاركت عائلتها في إنشاء العديد من الشركات في مختلف القطاعات والتي شملت شركات السلع الاستهلاكية، والمشروبات، والبناء بالإضافة إلى شركات تجارة السيارات.

تحمل المصري شهادة الماجستير في الدراسات البيئية بالإضافة إلى شهادة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية.

هي سيدة أعمال لديها خبرة كبيرة في مجال الأعمال التنفيذية، فهي ماهرة في أساليب التواصل، وقد أثبتت قدراتها في مجال بناء فريق العمل وتنمية قدرات الموظفين. تشغل حالياً العديد من المناصب في عدة شركات فلسطينية خاصة في مجالات مختلفة فهي رئيس مجلس إدارة شركة المستقبل للتطوير التربوي (مدرسة المستقبل)، ورئيسة مجلس إدارة شركة زووم للدعاية والإعلان، وعضو مجلس إدارة شركة سهم للاستثمار والأوراق المالية. بالإضافة إلى عضويتها في شركات مساهمة عامة مدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، فهي عضو مجلس إدارة الشركة الفلسطينية للاستثمار والإنماء (PID)، وعضو مجلس إدارة البنك الوطني (TNB). وقد لعبت دوراً ريادياً كشريك ومدير تنفيذي لأكثر من 23 عاماً في تأسيس ودعم المشاريع الاستثمارية لمجموعة شركات مسار العالمية، وشركات صندوق سراج، وشركة بيتي للاستثمار العقاري (الشركة المطورة لمدينة روابي) وأسست أكاديمية روابي الإنجليزية عام 2016 وشغلت منصب عضو مجلس بلدي لمدينة روابي لدورتين متتاليتين، كذلك عملت على تأمين الإشراف المالي والإداري لمبادرات جديدة للأعمال في مجال الصحافة والإعلام، وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية، والعقارات ووسائل الإعلام.

شاركت في تأسيس منتدى سيدات الأعمال الفلسطينيات، الذي أنشأ عام 2006 وتولت بالانتخاب منصب أول رئيسة للمنتدى ولا تزال عضو مجلس إدارة لغاية اليوم، وكذلك عضو مجلس إدارة مؤسسة شركاء في التنمية المستدامة. وعضو مجلس إدارة مؤسسة القادة الشابة في فلسطين (YPO). وعضو لجنة استشارية في YMCA رام الله. وقد تم تعيينها من قبل رئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد الله عام 2017 عضو في مجلس إدارة صندوق إقراض الطلبة في مؤسسة التعليم العالي الفلسطيني.

علاوة على ذلك، فهي زميلة في مبادرة قيادة الشرق الأوسط المنبثقة من شبكة آسبن للقيادة العالمية (Aspen Global Leadership Network)، وقد نالت جائزة التمكين الاقتصادي العالمية لعام 2013 من مؤسسة الأصوات الحيوية الأمريكية المرموقة. كما شاركت في العديد من المؤتمرات المحلية والعالمية.

رجل أعمال بارز، ومستثمر فلسطيني له استثمارات واسعة في قطاعات عديدة في فلسطين والخارج. لديه مهارات فريدة في التفاوض ويمتاز بتفكير تحليلي وخبره بارعه في إدارة الأصول. يشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة فلسطين للاستثمار والإنماء، شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين ورئيس مجلس إدارة شركة سهم للاستثمار والأوراق المالية، وشركة وساطة وخدمات استثمارية فلسطينية رائدة، كذلك يشغل منصب عضو مجلس إدارة البنك الوطني (TNB) البنك الأسرع نمواً ليجند بذلك تفانيه في رفع معايير الخدمات المالية في فلسطين. وأشرف على استثمارات مجموعة كبيرة من الشركات الخاصة في القطاع المالي وبخبرته الاستثمارية التي تجمع بين قوة المعرفة وبراعة المهارات قاد العديد من الشركات للتفوق في أدائها مقارنة بأقرانها. وشغل السيد زريق منصب رئيس مجلس إدارة اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين، ونائب رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب، ويولي اهتماماً واسعاً في قضايا التنمية المستدامة للقطاع الخاص الفلسطيني من خلال تعزيز عناصر النشاط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية على المستوى الوطني، فشغل عضوية الفريق الوطني للتنمية الاقتصادية في فلسطين، وعضوية مجلس إدارة صندوق الضمان الاجتماعي ورئيس لجنة الاستثمار فيه، وعضوية الفريق الوطني لانضمام فلسطين لمنظمة التجارة العالمية.

السيد سلامة خليل هو رئيس الإدارة المالية في مجموعة الاتصالات الفلسطينية، وقد انضم إلى أسرة المجموعة عام 2013، بعد تعيينه فيها ليتولى مهمة إدارة الشؤون المالية والإدارية في المجموعة. ويشتمل الدور الذي يقوم به السيد خليل على تطوير الإدارة المالية والإدارية والموارد البشرية والإشراف عليها، إلى جانب التخطيط ووضع الاستراتيجيات المالية في المجموعة.

تمتد خبرة السيد خليل العملية لأكثر من 17 سنة في مجال التدقيق والمحاسبة وإدارة الشؤون المالية حيث شغل السيد خليل في السابق مناصب عدة وأبرزها تعيينه نائب الرئيس للشؤون المالية في مجموعة بلوم القابضة في أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة، تضمن دوره تحديد الاستراتيجيات المالية للمجموعة، ووضع خطط عمل طويلة الأجل وقصيرة الأجل، ووضع الميزانية، وإدارة الحسابات، والخزانة، وإدارة تمويل عمليات المجموعة ومشروعاتها، وتطوير أنظمة المراقبة المالية.

وكما قد عمل قبل ذلك مديراً للتدقيق في شركة أرنست ويونغ للتدقيق على الحسابات في مدينة رام الله.

حيث أدار عمليات تدقيق المؤسسات الرائدة بما في ذلك المفوضية الأوروبية والبنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والعديد من البنوك والشركات المحلية الأخرى.

كما قام السيد خليل بإدارة مشاريع دولية لصالح وزارة المالية الفلسطينية متعلقة بالتدقيق والرقابة الداخلية والموازنة وإدارة المخاطر وبناء القدرات المؤسسية؛ بالإضافة إلى عمل دورات تدريبية نظرية وعملية على التدقيق والرقابة الداخلية.

يحمل السيد خليل على شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة بيرزيت في فلسطين منذ عام 2000 إلى جانب ذلك، يحمل العديد من الشهادات الدولية المتخصصة في المجالات المالية والمحاسبية وتضم شهادة محاسب عام معتمد (CPA) وشهادة مدقق داخلي معتمد (CIA) وأخصائي تمويل مشروع معتمد (CPFS) ومراقب مالي رئيسي (MFC).



سمير زريق

عضواً



سلامة خليل

عضواً

السيد معن ملحم هو المدير العام لشركة الاتصالات الفلسطينية «Paltel»؛ رائدة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في فلسطين والمزود الرئيسي لخدمات النت فائقة السرعة والهاتف الثابت وتراسل المعطيات وخدمات مراكز البيانات وغيرها من الخدمات المضافة، والتي تأسست عام 1997 كشركة مساهمة عامة.

شغل السيد ملحم منصب المدير العام لشركة الاتصالات الفلسطينية في شهر تشرين الأول للعام 2014، وذلك للمساهمة في تحسين وتطوير أداء الشركة في مختلف مجالات عملها ومنذ توليه إدارة الشركة حرص ملحم على تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز تجربة المشتركين وإطلاق عدد من المبادرات المميزة بالإضافة إلى إطلاق سرعات خط نت فائقة تقدم لأول مرة للمنزل الفلسطيني.

وعمل ملحم خلال الأعوام الماضية على زيادة الاستثمار بالشبكة وتوسيعها من خلال استخدام أكثر التقنيات تطوراً لتزويد المشتركين بخدمات اتصالات بجودة عالية، بالإضافة إلى توسيع شبكة الألياف الضوئية المنزلية في عدد من المدن، وفي عام 2017 قام بخطوة استثمارية تعد الأولى من نوعها في فلسطين وهي البدء بإنشاء مراكز بيانات في كل من مدينتي نابلس والبييرة؛ والتي تم تجهيزها وفق أعلى معايير مراكز البيانات العالمية لتقديم خدمات نوعية لقطاع الأعمال الفلسطيني وبعد تأجير جميع الوحدات الموجودة في مركز بيانات نابلس عمل ملحم على افتتاح مركز بيانات البييرة، ونجح ملحم بإحداث ثورة تكنولوجية في عالم التطبيقات من خلال إطلاق مجموعة من التطبيقات المميزة التي تسهل حياة المشتركين وطريقة تواصلهم واستخدامهم للإنترنت كان أهمها تطبيق PaltelNetGuard كما عمل على إنشاء قسم متخصص ولأول مرة في موضوع البيانات الضخمة وتحليلها data mining .

يشغل السيد عصام سلفيتي منصب رئيس مجلس إدارة «بنك الاتحاد» منذ عام 1997، وقد استطاع أن يقدم خلاصة خبراته الممتدة على مدار 48 عاماً في القطاعين الاقتصادي والمصرفي للمساهمة في إثراء استراتيجية البنك وخطته للنمو والتطور، علماً أنه كان قد شغل منصب مدير عام البنك ما بين عامي 1989 و2008.

في عام 2006، قام بتأسيس شركة فرعية تابعة ومملوكة كاملة لبنك الاتحاد باسم «الاتحاد للوساطة»، إلى جانب ذلك يتولى السيد سلفيتي حالياً رئاسة مجلس إدارة شركة الفنادق والسياحة الأردنية، وهو عضو في مجلس إدارة كل من مؤسسة الملك الحسين، وشركة زارا للاستثمارات، ومؤسسة التعليم لأجل التوظيف الأردنية حيث يشارك أيضاً في عضوية مجلس الأمناء للمؤسسة، ولم يغفل سلفيتي عن اهتمامه بالجانب التعليمي فهو عضو في مجالس إدارة مدرسة البكالوريا ومدرسة اليوبيل.

وكان قد شغل في السابق مناصب عدة أبرزها عضوية مجلسي إدارة مجلس التعليم العالي التابع لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وشركة سلفيتي وأولاده للصرافة في عمان وبيروت، وشركة الاتحاد لتطوير الأراضي، وشركة مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر، وجمعية رجال الأعمال الأردنيين، ونادي الأعمال الأردني السويسري، والجمعية الأردنية البريطانية، ومعهد البحر الأحمر للفنون السينمائية، إضافة إلى منصب نائب مدير عام المؤسسة المالية العربية، كما كان يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد السياحية التكاملية، وقد كان عضو في مجالس أمناء الجامعة الأردنية.

ولد السيد سلفيتي في فلسطين في مدينة يافا عام 1944. وقد حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1967. ويعتبر سلفيتي شخصية اقتصادية مرجعية في السوق الأردني، وله العديد من الإنجازات الداعمة للاقتصاد الأردني بشكل عام وللقطاع المصرفي بشكل خاص. هذا ولم يغفل عن دوره في دعم المجتمع وضرورة تقديمه لرسالة سامية ترنو للنهوض به، فشارك في فعاليات مختلفة داعمة للتعليم والثقافة في المملكة، ومن ذلك توليه لرئاسة مجلس إدارة مهرجانات الأردن الذي أقيم عام 2010.



كمال أبو خديجة

عضواً ممثلاً عن صغار المساهمين



الدكتورة غريس الخوري

عضواً مستقلاً



عزيز عبد الجواد

عضواً مستقلاً

يشغل السيد كمال أبو خديجة منصب مدير عام شركة راسل اكسبريس وهو شريك رئيسي فيها، ويزخر تاريخه العملي برأسه لعدد من المناصب في شركات فلسطينية رائدة، إذ عمل أبو خديجة كنائب رئيس تنفيذي ومدير مالي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية.

كما وشغل أبو خديجة منصب المدير المالي لكل من شركة التوريدات الطبية وشركة يونيبال وشركة المشروعات الوطنية-كوكا كولا. وخلال عمله مع هذه الشركات، قاد أبو خديجة العديد من عمليات إعادة الهيكلة والشراء والبيع والاندماج الهامة التي حدثت فترة عمله.

خدم أبو خديجة كعضو مجلس إدارة في عديد من الشركات الفلسطينية مثل بريكو، وبوابة أريحا، وفيتيل وغيرها. بالإضافة إلى عضويته في مجالس إدارة بعض المؤسسات الأهلية. يحمل أبو خديجة شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كيلوغ الأمريكية التابعة لجامعة نورثوسترن بولاية شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية.

الدكتورة غريس الخوري أستاذ مشارك في الإدارة شغلت عدة مناصب إدارية في جامعة بيرزيت منها منصب عميد كلية الأعمال والاقتصاد من 2015-2018 ومدير برنامج الماجستير في إدارة الأعمال ورئيسة دائرة إدارة الأعمال وبرنامج العلوم المالية والمصرفية. لديها أكثر من ثلاثين عاماً من الخبرة كأستاذة جامعية وباحثة ومستشارة. عملت مديرة للتسويق في شركات عائلية ومستشارة ومدرسة للعديد من المنظمات الخاصة والعامة. حاصلة على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سوفولك، الولايات المتحدة الأمريكية، ودكتوراه في إدارة الموارد البشرية من جامعة برادفورد، المملكة المتحدة. شاركت كعضو في مجلس الجامعة والمجلس الأكاديمي وعدد من لجان الجامعة والمجتمع. حصلت على شهادات في إدارة المشاريع وإدارة علاقات العملاء. وقد نشرت عدد من الحالات الدراسية الإدارية والمقالات والبحوث في العديد من المجلات الأكاديمية وأشرفت على العديد من رسائل الماجستير. شاركت أيضاً في تحرير كتاب بعنوان حالة الارتقاء إلى مستوى التحدي الرقمي: دروس من شركات البحر الأبيض المتوسط (2005). و تأليف كتاب «الإداري الفلسطيني: قيادة في ظل ظروف التحدي»، جاور، المملكة المتحدة (2012). و أيضاً شاركت في تحرير كتاب بعنوان «حالات إدارية في الإدارة والسلوك التنظيمي في السياق العربي»، أي جي آي غلوبال الولايات المتحدة (2014). د. الخوري تقوم بتقييم بحوث في الإدارة للعديد من المجلات العلمية الدولية وهي عضو هيئة التحرير لمجلة المنظمة المتعلمة (إيمرالد). د. الخوري حصلت على جائزة الأستاذ المتميز في جامعة بيرزيت عام 2013 وجائزة زمالة للبحث العلمي من مؤسسة التعاون عام 2015 كما قضت جزء من إجازة تفرغ علمي عام 2018/2019 وقامت بالتدريس بجامعة ولاية فلوريدا -الولايات المتحدة

يشغل السيد عزيز عبد الجواد منصب مستشار مجلس إدارة شركة التأمين الوطنية منذ أوائل العام 2012 وهو عضو مجلس إدارة فيها، كما ويعمل رئيساً لمجلس إدارة شركة أبراج الوطنية منذ العام 2014. شغل السيد عبد الجواد سابقاً عضوية مجلس إدارة لكل من مصرف الصفا، وغرفة التجارة الدولية ICC. في العام 2009 استلم منصب الرئيس التنفيذي لشركة التأمين الوطنية لمدة عامين، بعد أن كان مديراً عاماً للشركة لمدة 15 عاماً.

خبرة عبد الجواد ممتدة منذ العام 1967، إذ بدأ مشواره المهني في شركة الكويت للتأمين حيث تقلد عدة مناصب فيها، كان آخرها نائب مدير عام الشركة. في العام 1994 اختير السيد عبد الجواد ممثلاً لسوق فلسطين في مجلس إدارة الاتحاد العام العربي للتأمين واستمر بتمثيل سوق فلسطين هناك حتى العام 2007. شغل عبد الجواد عضوية مجلس الإدارة في العديد من الشركات والمؤسسات ومن ضمنها: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، شركة النخبة للخدمات والاستشارات الطبية، شركة مستشفى جبل داوود، والصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق. كما ترأس في العام 2008 مجلس إدارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين. يحمل عبد الجواد شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة القاهرة.

اجتماعات مجلس الإدارة

تم عقد ستة اجتماعات لمجلس الإدارة خلال العام 2019 كما في التفاصيل الواردة أدناه:

الأعضاء	المنصب	عدد مرات الحضور	نسبة الحضور
السيد طلال ناصر الدين	رئيس المجلس	6	100%
السيد عمر المصري	نائب رئيس المجلس	6	100%
السيد سمير زريق	عضواً	5	83%
السيدة دينا المصري	عضواً	4	67%
السيد سلامة خليل	عضواً	5	83%
السيد كمال أبو خديجة	عضواً	6	100%
السيد معن ملحم	عضواً	3	50%
السيدة منال زريق	عضواً	5	83%
السيد عصام سلفيتي	عضواً	2	33%
الدكتورة غريس خوري	عضواً	6	100%
السيد عزيز عبد الجواد	عضواً	6	100%

سياسة الشركة لتحديد حضور جلسات مجلس الإدارة والأعضاء

تلتزم الشركة بتوصيات لجنة المكافآت والحوافز بخصوص بدل نفقات حضور أعضاء مجلس الإدارة على تلك التوصيات مع العلم بأنه يتم تحديد مبلغ بدل نفقات الحضور كالتالي:

- تحدد رسوم ثابتة بدل عضوية رئيس مجلس الإدارة بقيمة 24,000 دولار ، ورسوم ثابتة بدل عضوية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بقيمة 14,000 دولار، على أن يتم دفع 1,000 دولار مقابل حضور كل جلسة من جلسات مجلس الإدارة.
- يتم دفع ما قيمته 625 دولار للعضو عن كل جلسة من جلسات اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بحد أقصى 12 جلسة، بحيث يكون الحد الأعلى الذي سيتم دفعه لعضو اللجنة الواحدة عن جميع اجتماعات اللجنة 7,500 دولار ، باستثناء لجنة التسهيلات بحيث يكون الحد الأعلى الذي يدفع عن جميع اجتماعات اللجنة 10,000 دولار.

ممارسات مجلس الإدارة وتضارب المصالح

تتطوي الحاكمية المؤسسية لدى البنك الوطني على أبعاد تتصف بالنزاهة والتعامل باستقامة وأمانة وموضوعية فيما يتعلق بممارسات المجلس وتضارب المصالح من خلال قيام كل عضو في المجلس وكل مسؤول رئيسي في البنك بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بوجود أو إمكانية وجود تضارب بين مصالحه ومصالح البنك، بذل كافة الجهود اللازمة التي تضمن عدم تضارب المصالح الشخصية مع مصالح البنك لأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين في البنك، كما يجب على كل عضو في المجلس وكل مسؤول رئيسي الإفصاح عن ذمته المالية ومصالحه الشخصية بشكل مباشر أو غير مباشر.

كما لم يشهد عام 2019 أي حالة امتناع عن التصويت ناتجة عن تضارب المصالح، ولم يتم انفاذ أي عقود أو معاملات تشمل تضارب المصالح بموجب قانون الشركات وقانون المصارف.

الإقرارات التي تم اتخاذها خلال العام 2019

يقر مجلس إدارة البنك الوطني بأنه لا توجد أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل المصرف، كما ويؤكد ويقر صحة الأمور التالية:

- صحة ودقة واكتمال المعلومات والبيانات المالية الواردة في التقرير السنوي.
- وجود نظام رقابة فعال في المصرف وأنظمة ضبط ورقابة داخلية على الإبلاغ المالي في البنك ويؤكد على المحافظة على هذه الأنظمة.
- وجود إطار عمل مستخدم لتقييم فاعلية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في المصرف.
- كما وتم اتخاذ كافة القرارات خلال العام 2019 بالتصويت عليها بالإجماع من قبل مجلس إدارة البنك.

اللجان التنفيذية

1. لجنة التسهيلات

تتألف لجنة التسهيلات من أربعة أعضاء من مجلس الإدارة، وتكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة معتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويترتب على لجنة التسهيلات المهام والصلاحيات التالية:

دراسة ملفات التسهيلات وإقرار منح التسهيلات التي تتجاوز 750 ألف دولار أمريكي.

1. إطلاع مجلس الإدارة بشكل واف ودوري على وضع المحفظة الائتمانية للبنك من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات المصنفة والمخصصات المعدة لمواجهة أية خسائر وجهود المتابعة والتحصيل. ويفترض باللجنة إعلام مجلس الإدارة بشكل فوري بأي تغيرات جوهرية تطرأ على وضع المحفظة الائتمانية للبنك.

2. وضع السياسة الائتمانية للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات لجنة التسهيلات في الإدارة العامة ولجان التسهيلات في الفروع، بما يتوافق مع القوانين وتعليمات سلطة النقد وقرارات وتوصيات لجنة إدارة المخاطر والمعايير البنكية وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة، كما تترتب على اللجنة مسؤولية مراجعة السياسات الائتمانية دورياً وتحديثها بما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسية والبنكية والتغيرات في وضع البنك.

3. إقرار الخطط التسويقية المعدة من الإدارة التنفيذية لمنح التسهيلات الائتمانية بكافة أشكالها.

4. التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة.

5. دراسة طلبات منح و/أو تجديد التسهيلات والتمويل المرفوعة من لجنة التسهيلات في الإدارة التنفيذية واتخاذ القرار المناسب بشأنها وفق الصلاحيات والسقوف المناطة باللجنة، ورفع التوصيات على طلبات التسهيلات ذات المبالغ التي تزيد عن صلاحيات اللجنة مشفوعة بالتسييبات اللازمة لمجلس إدارة البنك.

6. دراسة وضع الديون المتعثرة القائمة ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتأكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقاً لتعليمات سلطة النقد إضافة لتقديم التوصيات المتعلقة بإعدام هذه الديون.

دورية اجتماع اللجنة: أسبوعي

2. لجنة الاستثمار

تتألف لجنة الاستثمار من خمسة أعضاء من الإدارة وله أن يعززها بأعضاء من الإدارة التنفيذية والأقسام المعنية على أن تكون أغلبية أعضائها من مجلس الإدارة، وتكون ذات مهام وصلاحيات محددة ومكتوبة معتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويترتب على لجنة الاستثمار المهام والصلاحيات التالية:

1. الإطلاع على جميع التقارير والدراسات المتعلقة بوضع التوظيفات الخارجية واستثمارات البنك الحالية وأوضاع الأسواق المالية المحلية والدولية وجميع البيانات التي تمكن اللجنة من أداء مهامها بكفاءة ومهنية.

2. إطلاع مجلس الإدارة وبشكل دوري على وضع محافظ البنك الاستثمارية، وإطلاعه دون تأخير بأي تغيرات جوهرية تطرأ على وضع هذه الاستثمارات.

3. وضع السياسة الاستثمارية للبنك ومراجعتها وتحديثها دورياً والتأكد من توافقها مع القوانين والتعليمات السارية والمعايير البنكية، وعرضها على مجلس الإدارة للمصادقة عليها، على أن تحدد السياسة بشكل واضح آلية اتخاذ القرارات الاستثمارية وسقوف الصلاحيات وسقوف المراكز المختلفة بما يتوافق مع توصيات وقرارات لجنة إدارة المخاطر.

4. الموافقة على الاستثمار وامتلاك الأوراق المالية المختلفة وفقاً للصلاحيات المحددة للجنة من قبل مجلس الإدارة ورفع التوصيات لمجلس الإدارة حول القرارات الاستثمارية التي تتجاوز صلاحية اللجنة.

5. التأكد من التزام الإدارة التنفيذية بتنفيذ القرارات الاستثمارية وبالسقوف والصلاحيات المحددة من اللجنة.

6. دورية اجتماع اللجنة: اجتماع كل شهرين

دورية الاجتماع: بشكل ربعي

3. لجنة تكنولوجيا المعلومات

تتكون اللجنة من ثلاث أعضاء وتقوم اللجنة بمراجعة الخطة التكنولوجية للبنك Digitization Strategy وتعديلها والإشراف على تطبيقها من قبل الإدارة التنفيذية وتقوم اللجنة بالاطلاع على كافة الأمور التي من شأنها تحديد التوجهات الاستراتيجية والجوانب التكنولوجية للبنك بهدف وضع البنك بمصايف البنوك العالمية المتطورة تكنولوجيا وضمن أفضل الممارسات والتقنيات المستخدمة لوصول لهذه الغاية

دورية اجتماع اللجنة: اجتماع بشكل ربعي

لجنة التدقيق والمخاطر

السيد عزيز عبد الجواد - رئيساً

السيدة منال زريق - عضواً

السيد معن ملحمة - عضواً

لجنة التسهيلات

السيد طلال ناصر الدين - رئيساً

السيد سمير زريق - عضواً

السيدة دينا المصري - عضواً

السيد كمال أبو خديجة - عضواً

لجنة الاستثمار

السيد عمر المصري - رئيساً

السيد طلال ناصر الدين - عضواً

السيد سلامة خليل - عضواً

السيد سمير زريق - عضواً

السيد عصام سلفيتي - عضواً

لجنة الحوكمة والترشح والمكافآت

الدكتورة غريس خوري - رئيساً

السيد طلال ناصر الدين - عضواً

السيد عمر المصري - عضواً

السيدة منال زريق - عضواً

السيد عزيز عبد الجواد - عضواً

لجنة تكنولوجيا المعلومات Digitization

السيد عمر المصري - رئيساً

السيد معن ملحمة - عضواً

السيد عصام السلفيتي - عضواً

1. لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة

- تتألف لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت في البنك من خمسة أعضاء، وتتولى هذه اللجنة إجراءات ترشيح أعضاء مجلس الإدارة، وسياسات مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتفويضين، وعمليات تقييم المجلس والمدراء التنفيذيين، وضع خطط الإحلال الوظيفي، كما تقوم هذه اللجنة بتحديد تعويضات أعضاء مجلس الإدارة بما يشمل الرواتب والمكافآت وغيرها، وتتولى هذه اللجنة أية مسؤوليات تتعلق بأعضاء مجلس الإدارة من حيث التدريب المستمر والوصول إلى المعلومات والدعم الفني بالإضافة إلى الإشراف على تطبيق إطار سياسة الحوكمة بما يتوافق مع دليل الحوكمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة إلى المهام التالية :
- الإشراف على تطبيق إطار سياسة الحوكمة وذلك بالعمل مع الإدارة ولجنة التدقيق
- تزويد المجلس بالتقارير والتوصيات بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال القيام بمهامها بما يشمل تقييم مدى التزام البنك الوطني بدليل حوكمة المصارف ومقترحات لتعديل الدليل حتى يتوافق مع الممارسات الفضلى
- تقييم أداء مجلس الإدارة بشكل مستمر

دورية اجتماع اللجنة: اجتماعين خلال العام

- تتولى اللجنة مسؤولية توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر على أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل البنكي. وتحقيقاً لذلك يقوم البنك بتشجيع أعضاء مجلس إدارته على حضور الندوات والمناسبات التي تتيح لهم فرصة اللقاء مع المؤسسات والشركات المحلية والعالمية.

- توصي اللجنة بالمكافآت (بما في ذلك الراتب الشهري والميزات الأخرى) للمدير العام. كما تقوم اللجنة بمراجعة المكافآت (بما في ذلك الرواتب) الممنوحة لباقي أعضاء الإدارة التنفيذية.

- تقديم التوصيات للمجلس بشأن مستوى ومكونات ومكافآت وبدلات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

- تتولى اللجنة، مسؤولية التأكد من أن سياسة المكافآت لدى البنك تضمن أن تكون المكافآت والرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والاحتفاظ بهم، وبما يتماشى مع المكافآت والرواتب الممنوحة من قبل البنوك المماثلة في السوق.

- التأكد من أن سياسية المكافآت والحوافز تتوافق مع تعليمات سلطة النقد والنظام الداخلي للبنك الوطني، بالإضافة إلى إجراء تقييم دوري للسياسة لضمان تحقيق أهدافها.

- إعداد المعايير التي يتم اعتمادها من المجلس للشروط والمؤهلات الواجب توفرها في أعضاء مجلس الإدارة من حيث المهارات والخبرة وأية عوامل أخرى تراها مناسبة

- تقديم التوصيات للمجلس حول التغييرات التي تعتقد أنها مطلوبة بالنسبة لعدد أعضاء مجلس الإدارة أو أي من اللجان المنبثقة عنها

- وضع الخطط المناسبة لضمان إحلال رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين واستبدالهم في الحالات الطارئة

- الإشراف على سياسة الموارد البشرية بشكل عام

2. لجنة التدقيق والمخاطر

تتألف لجنة التدقيق والمخاطر من ثلاثة أعضاء من مجلس إدارة البنك الوطني ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمؤهلات العلمية والخبرة العملية في مجال المحاسبة والإدارة المالية، كما تقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات الجهات الرقابية بالإضافة إلى أفضل الممارسات وإرشادات لجنة بازل وتتولى اللجنة المهام التالية:

- تقوم اللجنة بتقديم التوصيات حول ترشيح المدقق الخارجي وتحديد أعاقبه، وتقييم استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته ومراجعة خطة المدقق الخارجي والتأكد من احتوائها على كافة أنشطة البنك.

- مراجعة القوائم المالية المرحلية والسنوية للبنك ومناقشتها مع الإدارة والمدقق الخارجي بالإضافة للأحكام والتقدير المتعلقة بالقوائم المالية.

- الإشراف المباشر على دائرة التدقيق الداخلي والتأكد من توفر النزاهة والموضوعية في عمل التدقيق الداخلي من حيث قدرة التدقيق الداخلي على تنفيذ مهامه بحرية كاملة وبعيدا عن أي تحيز من خلال:

- أ. تقديم التوصيات بخصوص اختيار وتعيين وإنهاء خدمة مدير التدقيق الداخلي والموازنة المخصصة للتدقيق وتحديد رواتبهم ومكافآتهم وعلاواتهم السنوية، وأعمال مراقبة الامتثال ومتابعة مدى استجابة الإدارة لتوصيات اللجنة والنتائج التي تتوصل إليها.

- ب. تقييم مدى كفاءة العاملين في التدقيق الداخلي وإجراءات الرقابة الداخلية ومراقبة الامتثال وأية أنظمة لإدارة المخاطر وأية تغييرات فيها.

- ت. مراجعة واعتماد خطة التدقيق السنوية وميثاق التدقيق

- ث. مراجعة التقارير المعدة من دائرة التدقيق الداخلي ومتابعة تصويب المخالفات

- الإشراف على التزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد الفلسطينية ومتابعة الإجراءات المتخذة والتأكد من تنفيذها ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة.

- مراجعة التقارير التي يعدها مراقب الامتثال في البنك ومتابعة التزامه بدليل إجراءات العمل ومدى شمول التقارير لكافة نواحي العمل وفق متطلبات سلطة النقد ذات العلاقة، وذلك بهدف الوصول إلى أقصى درجات الامتثال للقوانين والتعليمات والأنظمة والممارسات المصرفية السليمة.

- تحرص اللجنة على تطبيق نظام يتيح للموظفين الإبلاغ بشكل سري عن مخاوفهم بشأن المخالفات المحتملة وبطريقة تجعل من الممكن التحقيق في هذه المخالفات بشكل مستقل ومتابعتها دون تعرضهم للعقاب من رؤسائهم أو المعاملة السيئة من زملائهم وتتولى لجنة التدقيق المتابعة والتحقق من الملاحظات التي ترددها بموجب الآلية المعتمدة من المجلس.

- تقديم المشورة والتقارير اللازمة إلى مجلس الإدارة حول الوضع الآلي والمستقبلي لشهية المخاطر وثقافة المخاطر لدى البنك، والإشراف على استراتيجيات رأس المال وإدارة السيولة وأية مخاطر ذات علاقة بنشاطات وأعمال البنك للتأكد من أنها متوافقة مع شهية المخاطر المعتمدة والإشراف على تنفيذ الإدارة التنفيذية لإطار شهية المخاطر.

- التأكد من وجود بيئة مناسبة لإدارة المخاطر في البنك بحيث يشمل ذلك دراسة مدى ملائمة الهيكل التنظيمي للبنك ووجود كادر مؤهل يعمل بشكل مستقل على إدارة المخاطر الأساسية التي تواجه البنك، وفق نظام واضح لإدارة المخاطر، على أن يوفر هذا النظام بالحد الأدنى ما يلي:

- ج. توفر المراقبة الملائمة للمخاطر من قبل المجلس والإدارة العليا.
- ح. تحديد وقياس وضبط كافة المخاطر المرتبطة بالأنشطة البنكية.
- خ. إيجاد السبل الملائمة لتخفيض مستوى المخاطر والخسائر التي قد تتجم عنها.
- د. الاحتفاظ برأس المال اللازم لمواجهتها.

- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس. والتحقق من التزام الإدارة التنفيذية بسياسات إدارة المخاطر ومدى نجاحها في تحقيق النتائج والأهداف ومراجعة التقارير الصادرة عن دائرة المخاطر.

تجتمع لجنة التدقيق والمخاطر لمناقشة المواضيع المتعلقة بالتدقيق والامتثال ومكافحة غسل الأموال والمخاطر أربعة اجتماعات بالسنة على الأقل وتقوم بصورة منتظمة بتقديم تقارير عن أعمالها إلى مجلس الإدارة.

الإدارة التنفيذية

كما هي بتاريخ 2019/12/31

أحمد الحاج حسن المدير العام



يشغل السيد أحمد الحاج حسن منصب المدير العام للبنك الوطني منذ أواخر العام 2010، قاد البنك خلال هذه الفترة إلى إنجازات كبيرة كان من أبرزها تصنيف البنك كالبك الأسرع نمواً في الشرق الأوسط للعام 2014. صنف ضمن أكثر 50 شخصية مالية مؤثرة في الشرق الأوسط للعام 2016 وفقاً لمجلة Global Finance الأمريكية. إلى جانب ذلك يشغل الحاج حسن منصب أمين سر مجلس إدارة البنك الإسلامي الفلسطيني، وعضوية مجلس أمناء الجامعة العربية الأمريكية، ومجلس إدارة شركة MEPS Palestine.

شغل الحاج حسن العديد من المناصب الهامة والحيوية، ففي العام 2009 عمل مديراً عاماً للإدارة العامة للأوراق المالية في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، وتولى قبل ذلك عدة مناصب في سلطة النقد الفلسطينية ومنها: مديراً لدائرتي السلامة الكلية وإدارة الاحتياطي. كانت بدايات مشواره العملي في الجامعة الأمريكية بمدينة جنين والذي عمل فيها محاضراً للعلوم المالية والمحاسبة في كلية التجارة.

يحمل السيد الحاج حسن شهادة الماجستير في العلوم المالية والمحاسبة من جامعة برادفورد في بريطانيا، كما وحصل على شهادة دبلوم عالي في الأسواق المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في الأردن، بالإضافة إلى شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت.

د. مروان مزهر نائب المدير العام



يشغل الدكتور مروان مزهر منصب نائب المدير العام للبنك الوطني منذ أواخر العام 2012، ويعتبر من الرواد المؤسسين للبنك منذ نشأته وبداياته في العام 2006، بالإضافة إلى كونه محاضراً غير متفرغ لطلبة الماجستير في إدارة الأعمال في جامعة بيرزيت.

شغل مزهر العديد من المناصب داخل أروقة البنك، فتولى منصب مساعد المدير العام للشؤون المالية والاستراتيجية في بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة عام 2011، بعد أن كان يعمل مديراً لدائرة الرقابة المالية في العام 2006. في العام 2005، عمل مزهر مدققاً للحسابات في شركة KPMG. وبدأ مشواره العملي في الإدارة الإقليمية للبنك العربي في العام 2002 لغاية 2005 حيث شغل هناك مناصب عديدة.

يحمل مزهر شهادة الدكتوراه في الإدارة الاستراتيجية من جامعة International Personnel Academy في أوكرانيا، وحاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بيرزيت والتي أنهى منها أيضاً دراسته للبكالوريوس في المحاسبة.

عساف بليدي

مساعد المدير العام لتكنولوجيا المعلومات



يشغل السيد عساف بليدي منصب مساعد المدير العام لتكنولوجيا المعلومات في البنك الوطني منذ العام 2011، وهو مدير لدائرة التكنولوجيا الرقمية ولتطبيق مشروع المعايير العالمية لإعداد البيانات المالية 9IFRS. في العام 2014 تولى إدارة تطبيق النظام البنكي Temenos T24، والذي تم إطلاقه بنجاح في بداية العام 2017 حيث كان له دور ريادي ورئيسي في مرحلة التأسيس والتطوير.

بدأ بليدي مشواره العملي منذ تأسيس البنك منذ العام 2005 بتوليه منصب مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات. في العام 1995 عمل بليدي مع البنك الأهلي الأردني في فلسطين وشغل منصب رئيس قسم الحاسب الآلي لمدة 10 أعوام هناك. يحمل بليدي شهادة البكالوريوس في علم الحاسب الآلي من جامعة القدس.

غسان الجيوسي

مساعد المدير العام للعمليات المصرفية



يشغل السيد غسان الجيوسي منصب مساعد المدير العام لشؤون العمليات المصرفية والإجراءات في البنك الوطني وكان له دوراً أساسياً ورئيسياً بتأسيس البنك منذ انطلاسته عام 2006. عمل سابقاً في بنك القاهرة عمان مراقباً ومسؤولاً عن عدة دوائر وأقسام بالفروع والعمليات المصرفية وكان له دوراً بارزاً بإنشاء وتأسيس الدائرة هناك.

يحمل الجيوسي شهادة بكالوريوس في العلوم المالية والمحاسبة من جامعة الجزائر في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بهاء مصلح

مساعد المدير العام للتسهيلات



يشغل السيد بهاء مصلح منصب مساعد المدير العام للتسهيلات في البنك الوطني، عمل سابقاً في البنك الإسلامي العربي مديراً للاستثمار التمويلي لمدة خمسة أعوام، انتقل مصلح بعدها إلى البنك العقاري المصري العربي ليشغل منصب المدير التنفيذي للائتمان، وليتحقق بعدها بالبنك الوطني عام 2012 كمدير لمجموعة الخدمات المصرفية.

يحمل مصلح شهادة الماجستير في الإدارة المالية من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في المملكة الأردنية الهاشمية.

غسان حمدان

مدير التدقيق الداخلي



يشغل السيد غسان حمدان منصب مدير التدقيق الداخلي في البنك الوطني برتبة مساعد مدير عام، وكان له دور بارز في تأسيس البنك منذ نشأته في العام 2006 عندما كان يعرف ببنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة. تولى حمدان قبل ذلك العديد من المناصب في الإدارة الإقليمية لبنك القاهرة عمان في فلسطين والذي استمر بالعمل فيه لمدة اثني عشر عاماً، إذ بدأ عمله كمفتشاً ليترقى ويصبح رئيساً لفريق المفتشين وينتهي به الأمر مديراً لدائرة التدقيق الداخلي للبنك في فلسطين. يحمل حمدان شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة بغداد في العراق، بالإضافة إلى شهادة مدقق لنظام الجودة ISO، وحصل مؤخراً على شهادة محكم مالي ومصريف معتمد من وزارة العدل الفلسطينية.

سياسة ومنهجيات إدارة المخاطر

تعمل إدارة المخاطر في البنك الوطني بشكل دائم ومستمر على تحقيق أهدافها والمتمثلة بتحديد وقياس جميع أنواع المخاطر التي يواجهها البنك، وبالتالي يقوم البنك بإدارة المخاطر ضمن إطار كلي وذلك استناداً للممارسات والأعراف المتعارف عليها بحيث يتم الفصل ما بين دائرة المخاطر ودوائر الأعمال والعمليات التنفيذية، وبالتالي يتم إدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة البنك المختلفة وقياسها ومراقبتها بشكل مستمر من خلال دائرة مستقلة تابعة للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويتم مراقبة المخاطر والسيطرة عليها من خلال السقوف والنسب المحددة والمعتمدة سواءً من قبل مجلس الإدارة أو سلطة النقد الفلسطينية، كما يتم التأكد من فعالية الضوابط الداخلية وإجراءات السلامة والأمن التي تعمل على التقليل من التأثير على أنشطة البنك.

وقد تم تشكيل لجنة لإدارة المخاطر منبثقة عن مجلس الإدارة والتي تتولى بدورها العمل على ضمان وجود نظام رقابة داخلي فعال والتحقق من حسن أدائه.

كما تقوم الإدارة وبمشاركة دائرة المخاطر في البنك بتحليل القوائم المالية للبنك من خلال لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وتحديد حجم المخاطر المختلفة واتخاذ القرارات اللازمة لإدارتها بما ينسجم مع تطلعات الإدارة في تحقيق العوائد الكافية والمناسبة مع الاحتفاظ بمستويات مقبولة ومسيطر عليها من المخاطر.

ونشير إلى انه يتم تطبيق تعليمات سلطة النقد كأحد وسائل قياس المخاطر الممكن التعرض لها من خلال من خلال فحص التحمل Stress Testing المبني على أساس سيناريوهات مفترضة يتم تطبيق أثرها على بيانات البنك خلال فترات زمنية معينة وقياس ردة الفعل الناجم عنها وبالتالي وضع الخطط المناسبة لمواجهتها.

إضافة إلى تصنيف البنك الوطني كبنك ذو أهمية نظامية على المستوى المحلي، وذلك بناءً على مؤشرات ومحددات خاصه منها حجم البنك وحجم أعماله وغيرها من المؤشرات، ونظرا لهذا التصنيف وما يعنيه من أهمية للبنك الوطني على الصعيد المحلي للقطاع المصرفي والاقتصاد المحلي لفلسطين وتأثير أي أزمة قد يتعرض لها البنك الوطني على المستوى المحلي فقد قام البنك باتباع ووضع إجراءات رقابية إضافية لمراقبة والمخاطر والتنبؤ المسبق بها وذلك من خلال سياسة نظام للإنذار المبكر التي يتم من خلالها مراقبة المؤشرات ذات العلاقة بالمخاطر الخاصة بأعمال البنك ونشاطاته والتي قد يتعرض لها البنك، إذ يتم مراقبتها وفحصها بشكل دوري ومستمر. إضافة إلى وضع سياسة فحوصات التحمل الخاصة بالبنك والتي يتم من خلالها وضع سيناريوهات وفرضيات متفاوتة الشده وقياس ردة الفعل الناجم عنها وقياس مدى اثرها على كفاية رأسماله واستمراريته، ووضع الخطط اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر من خلال سياسة خاصة بإدارة الأزمات التي قد تنتج عن هذه المخاطر ووضع خطط الإنعاش والحلول اللازمة لضمان العودة إلى الأوضاع الطبيعية بأسرع وقت ممكن وبأقل الخسائر في حال تحقق أي أزمة .

مما سبق تتبع المخاطر منهجية مبنية على أساس وقائي يقوم على أساس الحد من المخاطر قبل وقوعها أي منهج Preventive Action بدلاً من العلاجي Corrective Action، كما أن تطبيق المعيار المحاسبي الجديد(IFRS9)من شأنه تعزيز هذه المنهجية خصوصاً وأن مبدأ على

قياس المخاطر والتحوط لها منذ البداية، وبالتالي هذه المنهجية تقوم على أساس منع التهديدات من الحدوث علماً بأن تطبيق متطلبات بازل 2 يتماشى مع هذه المنهجية أيضاً فيما يتعلق في تطبيق الدعامة الثانية Supervisory Review، وفي سبيل تنفيذ ذلك يتم متابعة ومراجعة الضوابط الداخلية ويتم رفع تقارير دورية من قبل دائرة المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس بعد عرضها على الإدارة التنفيذية العليا، حيث يتم من خلال هذه التقارير تناول جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك وبيان واقع الحال الخاص بالبنك من خلال هذه التقارير.

وتتلخص المخاطر التي يتعرض لها البنك فيما يلي:

مخاطر التشغيل:

هي عبارة عن المخاطر التي تحمل خسارة ناجمة عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، العنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية. ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر النظامية والتي سيتم توضيحها بالتفصيل لاحقاً.

مخاطر التشغيل عبارة عن الإخفاقات في أنظمة المعلومات (التوثيق، التجهيز، التسويات المحاسبية للعمليات المالية)، أو الإخفاق في الرقابة الداخلية والتي تؤدي إلى خسائر غير متوقعة. تظهر مخاطر التشغيل من الفشل في الرقابة المناسبة على عمليات التوثيق، التجهيز، التسويات المحاسبية للعمليات المالية، وبشكل أكثر توسعاً، جميع المخاطر التي يتعرض لها البنك أو المؤسسة المالية نتيجة الأعمال التي يقوم بها.

هذه المخاطر مرتبطة بالأخطاء البشرية، فشل الأنظمة وعدم كفاية الإجراءات والرقابة. وهذه المخاطر يمكن أن تتفاقم في حالات معينة مثل المشتقات المالية بسبب التعقيد في طبيعة هيكليات الدفع واحتساب القيم الخاصة بها.

ويعمل البنك على التقليل من حدوث هذه المخاطر بأقصى قدر ممكن من خلال التأكد من قوة ومتانة إجراءات وسياسات الضبط بما في ذلك التأكد من الفصل في الصلاحيات والرقابة الثنائية على الأنشطة.

مخاطر السوق:

طبيعة أنشطة البنك تعرضه إلى مخاطر تتعلق بأسعار الصرف والفائدة، وفي هذا الإطار يعمل البنك وللسيطرة على هذه المخاطر على تنويع استثماراته، كما يتم متابعة مخاطر السوق من خلال التقارير الدورية التي تقوم بإعدادها الدوائر المختصة ويتم عرضها من خلال الاجتماعات الخاصة بلجنة الموجودات والمطلوبات ALCO.

مخاطر أسعار الفائدة:

هي المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة والتي قد يكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله، حيث أن البنك الوطني يواجه هذه المخاطر من منطلق كونه وسيط مالي ولذلك فان مخاطر أسعار الفائدة قد تتطوي على تهديد كبير لأرباح البنك ورأسماله الأمر الذي يتطلب من البنك ادراه مخاطر سعر الفائدة من خلال المحافظة على مستويات مقبولة من العملات بالنسبة للبنك. وهناك أوجه متعددة من مخاطر سعر الفائدة أهمها اختلاف مواعيد الاستحقاق مقابل سعر الفائدة

الثابت وإعادة التسعير مقابل سعر فائدة متغير لأصول البنك وخصوصة ومراكزه المالية خارج الميزانية.

فالتقلبات في سعر الفائدة طبيعية الحدوث ويمكن أن يكون لها تأثير واضح على إيرادات البنك، فالتغيرات العكسية في أسعار الفائدة تسبب تكاليف فوائد مرتفعة أو دخل استثمارات متدني، وبالتالي أرباح منخفضة أو حتى خسائر وحجم التعرض للمخاطر يعتمد على مصادر تمويل البنك أو المتطلبات الاستثمارية، المخاطر تظهر في أي أعمال تقترض أو تستثمر أرصدها في أصول مرتبطة بالفوائد، فالنمو المتطور والمعقد للعمليات والمنافسة التي ظهرت في الأسعار جميعها جعلت مخاطر سعر الفائدة وإدارتها حساسة شأنها شأن إدارة المخاطر الائتمانية.

وتتم مراقبتها بشكل دوري من قبل دائرة رقابة الخزينة ومن قبل لجنة الأصول والخصوم التي تعتبر دائرة المخاطر عضواً فيها، ويقوم البنك بقياس مخاطر أسعار الفائدة عن طريق وضع حدود دنيا وحدود عليا لفروق أسعار الفائدة خلال فترات محددة وأيضاً مقابلة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجيات المخاطر.

مخاطر أسعار الصرف:

هي المخاطر التي يواجهها البنك أثناء قيامه بتنفيذ عمليات تبادل النقد الأجنبي، و/ أو المخاطر الناجمة عن التقلبات في أسعار تبادل العملات و/ أو المخاطر الناجمة عن إعادة تقييم العملات بالاعتماد على أسعار الصرف المعومة. يمكن أن تؤثر على قيمة الأصول والخصوم وعلى المركز التنافسي للبنك ويمكن أن تقود إلى تحقيق خسائر كبيرة.

مخاطر الصرف الأجنبي هو التعرض الحالي أو المستقبلي للأرباح ورأس المال الناجمة عن حركة معاكسة لأسعار صرف العملات.

تنشأ مخاطر أسعار الصرف الأجنبي في حالتين:

- عدم تطابق بين أصول وخصوم البنك بالعملات المختلفة لكل عملة على حدة (بما في ذلك البنود خارج الميزانية).
- عدم تطابق التدفقات النقدية للعملات.

هذه المخاطر ستستمر إلى حين تغطية المراكز المفتوحة. حيث أن عدم التطابق يمكن أن يظهر من عدة مصادر مختلفة مثل عمليات الصرف الأجنبي وتقديم الخدمات والمتاجرة والاستثمارات. ومقدار المخاطرة عبارة عن حجم التغيرات المحتملة في أسعار الصرف وحجم ومدة التعرض بالنقد الأجنبي.

هذا ويتم مراقبة مراكز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم إتباع استراتيجيات للتحوط والتأكد من الاحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمتوافقة مع تعليمات سلطة النقد .

مخاطر الائتمان:

تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة و/ أو عدم رغبة المقترض أو الطرف الثالث عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك في الأوقات المحددة مما يؤدي إلى حدوث خسائر. وفي هذا السياق يقوم البنك بتعزيز الأطر

المؤسسية التي تحكم إدارة الائتمان من خلال هياكل تنظيمية تقوم على أساس الفصل بين عمليات المنح والمتابعة ومن خلال وضع سقفوف وصلاحيات لشروط ومبالغ التسهيلات الائتمانية المباشرة (أفراد/ مؤسسات) إضافة إلى السقوف العامة الخاصة بنسب الائتمان المعتمدة من قبل مجلس الإدارة أو المحددة في تعليمات السلطة الرقابية والتي بمجملها تعمل على تقليل والحد من المخاطر الائتمانية، كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء، ويتبع البنك الأسس التالية في التقليل من مخاطر الائتمان :

– متابعة وضع التركزات الائتمانية لدى البنك للتحقق من عدم وجود أية تجاوزات.

– دراسة أي منتج جديد مقترح تقديمه من حيث المخاطر الخاصة به وتقديم التوصيات.

– مراقبة تصنيف الشركات والأفراد استناداً إلى التصنيف الائتماني المعمول به.

مخاطر السيولة:

هي المخاطر التي قد تؤدي إلى خسائر نتيجة عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق بسبب عدم مقدرة البنك على توفير التمويل اللازم أو أن الأصول السائلة لمقابلة هذه الالتزامات بأقل خسائر ممكنة.

تظهر مخاطر السيولة عندما يكون هناك عدم توافق بين آجال استحقاق الأصول والخصوم. وتظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة كافي لمقابلة التزاماته، في مثل هذه الحالات لسوء الحظ فإن المبالغ المحصلة من المقترضين هي ستخلق الفرق، لذلك لدى البنك خيار وهو دفع فوائد مرتفعة للحصول على ودائع جديدة من السوق، أو القيام ببيع بعض موجوداته السائلة أو التوجه للسوق المالي للتخلص من بعض موجوداته السائلة لحل هذه المشكلة.

ومن أجل تضادي هذه المخاطر يقوم البنك بالموازنة وباستمرار بين آجال استحقاق الأصول والخصوم بحيث يتوفر لدى البنك وبشكل دائم سيولة نقدية أو أصول مالية سهلة التسييل بدون تحمل خسائر لمواجهة أي طلب على الودائع أو الالتزامات الأخرى سواء على المدى القصير أو المتوسط أو الطويل.

الحوكمة

يلتزم البنك الوطني بتطبيق أعلى معايير الحوكمة الرشيدة، ويتجلى ذلك من خلال تطويرنا لدليل خاص بالحوكمة وفقاً لأحدث المعايير المحلية والدولية في هذا المجال وقد تم العمل أيضا على تعديله بما يتوافق مع الدليل الموحد الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية، ووفقاً للتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية بهذا الخصوص.

إن أهم ما ورد في دليل الحوكمة الخاص بالبنك الوطني، وضع هياكل تنظيمية وتحديث سياساته وإجراءاته وتطبيق أسس الإفصاح بما يتماشى مع متطلبات الحوكمة بما في ذلك الالتزام بأخلاقيات العمل لأهمية حماية مصالح البنك بكافة أطراف ذوي المصالح وبالتالي المحافظة على أداء وسعة البنك لتحقيق ذلك.

وتقوم العلاقة في البنك بين إدارته ممثلة بمجلس إدارته والإدارة التنفيذية من جهة والمساهمين من جهة أخرى وفق إطار عمل يضمن تطبيق أسس

الإفصاح والشفافية

يحرص البنك على المحافظة على مستويات عالية من الشفافية تجاه المساهمين والمودعين وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة والمشاركين في السوق من خلال الإفصاح عن معلومات تتسم بالدقة والكفافية والوقت المناسب وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية السارية والصادرة بمقتضى قانون البنوك النافذ والتشريعات ذات العلاقة، ويتمتع البنك بدرجة تامة بالتغيرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للشفافية والإفصاح المالي المطلوب كما يحرص البنك:

- أن تكون عملية الإفصاح واضحة ومستمرة ومتاحة لجميع أطراف السوق وتتيح مجالاً للمقارنة، وأن يتم الإفصاح بواسطة وسائل متعددة منتشرة يمكن الوصول إليها بسهولة وبتكلفة منخفضة.

- الإفصاح عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية في الوقت المناسب وبشكل يضمن وصول المعلومات إلى جميع الأطراف.

أنظمة الضبط والرقابة

يحرص مجلس الإدارة وإدارة البنك للاستفادة الفعالة من عمل التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي ومراقب الامتثال وضابط اتصال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وما يصدر عنهم من تقارير حول أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، كما يسعى البنك للحفاظ على نظام رقابي فعال بما يضمن نزاهة عملياتها من خلال ضمان استقلالية عملها وارتباطها المباشر مع لجان مجلس الإدارة.

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق فعالة يسهم في تعزيز أنظمة الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة، كما يعمل لدى البنك دائرة مراقبة الامتثال وذلك لمراقبة وضمان امتثال دوائر البنك المختلفة للقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة ورفع التقارير إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

نهج الإدارة السليمة والحوكمة في تحقيق أهدافه وتحقيق المنافع المختلفة لأصحاب المصالح بما في ذلك صغار المساهمين. ويوفر نظام الحوكمة معلومات تفصيلية ودقيقة في الوقت المناسب حول الجوانب الرئيسية المتعلقة بالبنك والمسؤوليات المتعلقة بمجلس إدارته واللجان المختلفة المنبثقة عنه تجاه البنك والمساهمين فيه.

وفي هذا الإطار يحرص البنك الوطني على الالتزام بتطبيق الممارسات السليمة للحوكمة والالتزام بأعلى معايير الكفاءة والدقة في نشاطاته بما يتماشى والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والتي جاءت منسجمة مع أحدث الممارسات الدولية السليمة ووفق توصيات لجنة بازل المتعلقة بالحوكمة.

كما يقوم البنك بجهود كبيرة لتلبية متطلبات المجتمع الفلسطيني من خلال تقديم الخدمات المصرفية وفق الأسس الحديثة وبطريقة سليمة تضمن تقديمها بطريقة آمنة لأطراف المصالح المختلفة، إضافة إلى مشاركة البنك بتقديم الدعم للأنشطة الاجتماعية المختلفة بما يعزز هويته وانتماءه الوطني كجزء من المسؤولية الاجتماعية التي تقع على عاتقه.

معايير الإفصاح والشفافية

- يقوم البنك بالإفصاح ويلتزم البنك بتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى حول نشاطاته لكل من سلطة النقد والمساهمين، والمودعين والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين، ويفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري و متاح للجميع.

- أن تشمل التقارير السنوية للبنك على معلومات كافية ومفيدة بحيث تمكن المستثمرين والمودعين والأطراف الأخرى ذات المصالح من أن يكون لديهم اطلاع جيد على أوضاع البنك.

- يلتزم البنك بالمحافظة على خطوط اتصال مع السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والبنوك الأخرى والجمهور بشكل عام.

معايير الإفصاح والشفافية

يولي البنك اهتمام بدائرة مكافحة غسل الأموال من خلال عملها كنقطة محورية داخل البنك للرقابة على كفاءة النشاطات ذات العلاقة باكتشاف عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع حدوثها إضافة إلى تقديم المساعدة والتوجيه للإدارة العليا للتأكد من أن إدارة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتمتع بكفاءة وفعالية.

يحرص البنك على الدوران المنتظم للمدقق الخارجي، وأن يكون معتمداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية ولديه ترخيص لمزاولة المهنة من الجهات الرسمية والمهنية ذات العلاقة لما يمثله من مستوى آخر من الرقابة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك وإبداء الرأي حول عدالة البيانات المالية.

كما يحرص البنك على وجود سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة البنكية لديه، وأن يتم تعميمها على كافة المستويات الإدارية، ومراجعتها بانتظام للتأكد من شمولها لأية تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين والتعليمات، وأية أمور أخرى تتعلق بالبنك.

التدقيق الداخلي

يدرك البنك أن وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة يسهم في تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة، ويساعد ذلك في تحقيق أهدافه والجهات الخاضعة لإشرافه من خلال إتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وتعزيز إطار الحوكمة، ويوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة ويتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب. ولإدارة التدقيق حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك. كما لها كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب وفيما يلي مهام الدائرة الرئيسية:

- وضع خطة تدقيق سنوية مرتكزة على المخاطر وتقديم تلك الخطة إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق لمراجعتها وإعتمادها، وإبلاغ الإدارة العليا ولجنة التدقيق بالأثار المترتبة على القيود التي تحد من الموارد المتاحة لخطة التدقيق الداخلي .

- التأكد من تنفيذ كل مهمة من مهمات التدقيق المشمولة ضمن خطة التدقيق الداخلي، بما في ذلك تحديد الأهداف والنطاق. وتخصيص الموارد الملائمة والإشراف عليها على النحو الكافي، وتوثيق برامج العمل واختبار النتائج، وتبليغ نتائج المهمة مع الاستنتاجات والتوصيات القابلة للتطبيق إلى الأطراف الملائمة.

- رفع تقرير تفصيلي وملخص بنتائج كافة زيارات التدقيق والتوصيات وإجراءات المتابعة إلى لجنة التدقيق ومتابعة النتائج التي توصلت إليها مهمة التدقيق والإجراءات التصحيحية التي ينبغي اتخاذها، وإبلاغ الإدارة العليا ولجنة التدقيق بصفة دورية عن أية إجراءات تصحيحية لم يتم تنفيذها بفعالية.

التدقيق الخارجي

يحرص البنك الدوران المنتظم للمدقق الخارجي، ويراعى في اختيار المدقق الخارجي أن يكون معتمداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية ولديه ترخيص لمزاولة المهنة من الجهات الرسمية والمهنية ذات العلاقة وعدم وجود أي شبهة بتعارض مصالح وأن لا يكون حاصلاً على أية تسهيلات ائتمانية مباشرة أو غير مباشرة من البنك بالكفالة الشخصية سواء بصفته أو لأزواجهم أو لأولادهم أو لأي منشأة يكونون منفردين أو مجتمعين شركاء فيها بنسبة تعادل %5 من أسهمها فأكثر، أو أعضاء في مجلس إدارتها، وأن لا يكون له منفعة مباشرة أو غير مباشرة مع البنك، أو مع الشركات التابعة للبنك، وأن لا يكون مديراً أو موظفاً أو مستخدماً لدى البنك، أو لدى الشركات التابعة للبنك ويتولى مهامه بما يتلاءم مع المعايير الدولية للتدقيق وتعليمات سلطة النقد من خلال:

- يعتمد في عمله على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال مهنة المراجعة والتدقيق والتقييد بمعايير وأدلة التدقيق الدولية، وقواعد أخلاقيات المهنة والأصول المهنية.

- تدقيق البيانات المالية والدفاتر والسجلات المحاسبية للبنك بما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية.

- الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى من معايير الإفصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية.

- التقييد بالسرية التامة وعدم إفشاء المعلومات التي حصل عليها بحكم عملة حتى بعد انتهاء مهمته في البنك.

- تزويد لجنة التدقيق بنسخة من تقاريره (الرسالة الإدارية) ، ويجتمع

- الحفاظ على فريق محترف من المدققين يتمتع بالمعرفة والمهارات والخبرات والشهادات المهنية، بما يحقق شروط ميثاق التدقيق الداخلي وضع خطة تدريبية متكاملة لتطوير مهارات وقدرات كادر التدقيق الداخلي والبقاء على تواصل مع تطورات المهنة، وضمان الالتزام بمبادئ الاستقامة، والموضوعية، والحفاظ على السرية، والكفاءة.

- اتخاذ الإجراءات لضمان تنفيذ أعمال دائرة التدقيق الداخلي وفقاً للإطار الدولي للممارسات المهنية لأعمال التدقيق الداخلي ومتطلبات الجهات الرقابية وسياسات وإجراءات العمل.

- إمكانية الوصول التام والمباشر ودون أية قيود إلى كافة الوظائف، وإمكانية الاطلاع على السجلات، والوصول إلى الممتلكات المادية، والاتصال مع الموظفين بما يُمكنه من أداء أية مهمة من مهمات التدقيق، كما يكون خاضعاً للمساءلة عن سرية السجلات والمعلومات وحمايتها .

- يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بتأكيد الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي للجنة التدقيق أو مجلس الإدارة سنوياً على الأقل، يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بالإفصاح عن أي تدخل في تحديد نطاق التدقيق وإنجاز أعماله وإبلاغ النتائج المتعلقة به، كما يقوم بالإفصاح عن تداعيات هذا التدخل.

- الحفاظ على برنامج تأكيد وتحسين جودة يغطي كافة جوانب ويتضمن البرنامج تقييم مدى تقيّد نشاط التدقيق الداخلي بالمعايير، وتقييم مدى كفاءة وفعّالية نشاط التدقيق الداخلي وتحديد الفرص المتاحة للتحسينات.

معايير الإفصاح والشفافية

المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.

- تقديم تقرير سنوي للهيئة العامة للبنك، يبين فيه أن مراجعته وتدقيقه لأعمال البنك وحساباته تمت وفقاً لمعايير وأدلة التدقيق الدولية، وإبداء رأيه في مدى عدالة البيانات المالية للبنك للفترة المالية التي قام بتدقيقها، وأنها قد أعدت وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية.

- حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمصرف والإجابة على ما يخصه من استفسارات للمساهمين

- تقديم تقرير لسلطة النقد ونسخة عنه لمجلس إدارة البنك خلال شهرين من انتهاء السنة المالية مشتملاً على ما يلي:

أ. أية مخالفات لأحكام قانوني المصارف وسلطة النقد والتشريعات الأخرى السارية والتي ارتكبتها البنك خلال السنة المالية التي تم مراجعة وتدقيق بياناتها .

ب. رأي المدقق الخارجي حول مدى كفاية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي في البنك.

ت. رأي المدقق الخارجي بشأن مدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة في الأصول والالتزامات.

ث. التحقق من عدالة البيانات التي أعطيت له خلال عملية التدقيق

الامتثال

يلتزم البنك الوطني بكافة القوانين الصادرة عن السلطات التشريعية والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية والقانون الفلسطيني، ويعمل بشكل دائم على تحديث سياساته وإجراءاته الداخلية لموائمتها مع الإصدارات الجديدة الواردة من الجهات الملزمة للبنك، ومن ثم متابعة تطبيقها. كما ويقوم البنك بمتابعة ودراسة الممارسات الفضلى العالمية للمحافظة على سمعة طيبة بين البنوك محلياً وعالمياً .

تختص دائرة الامتثال بفحص وتقييم امتثال البنك للسياسات والإجراءات الداخلية المعتمدة من قبل إدارة البنك الوطني والمتماشية مع قوانين وتعليمات المشرع، وتقييم المخاطر المرتبطة بعدم الامتثال لها ومدى تأثير ذلك على المصرف، وفي حال اكتشاف أي أخطاء يتم متابعتها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

تقوم دائرة الامتثال كذلك بإصدار سياسات وإجراءات تتطلب الاستفسار عن معلومات تفصيلية من العملاء والعمل على متابعة عملية تحديث بياناتهم من قبل الفروع بشكل مستمر، وذلك لحماية البنك والمساهمين والعملاء بشكل خاص من التعرض لأي تبعات قانونية قد تؤدي إلى تصنيف العملاء أو البنك ضمن القوائم غير الملتزمة.

وامتثالاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بدليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، يسعى البنك لتطبيق هذه القواعد والممارسات ابتداءً من مجلس إدارته إلى كافة الدوائر المختصة في البنك.

تعد دائرة الامتثال كذلك، وجهة عملاء البنك في تقديم الشكاوى والمقترحات وذلك بهدف تحقيق أعلى درجات الرضا عند العميل بالخدمات المصرفية المقدمة له، وتعمل دائرة الامتثال على استقبال الشكاوى وحلها بما ينسجم مع التعليمات وبما فيه مصلحة للعميل.

قانون الامتثال الضريبي الأميركي للحسابات الأجنبية (FATCA)

يلتزم البنك الوطني بتطبيق قانون الامتثال الضريبي «فاتكا» بشكل تدريجي وحسب إطار زمني محدد، وهو قانون أمريكي يهدف أساساً إلى منع التهرب الضريبي من قبل دافعي الضرائب الأمريكيين من خلال استخدام المؤسسات المالية غير الأمريكية وأدوات الاستثمار في الخارج.

أما بخصوص القانون فالبنك الوطني مسجل رسمياً للالتزام بتطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي وقد تم إعداد ملخص وخطة عمل لتعديل أنظمة البنك المختلفة للتماشي مع هذا القانون، حيث تم تعديل نماذج فتح الحساب وتحديث البيانات لتتماشى مع القانون بحيث يُلزم هذا القانون جميع عملاء البنك الوطني الجدد والحاليين بتعبئة نماذج معتمدة « نماذج المواطنة » وتوقيعها وتقديمها مع المستندات الأخرى لفتح الحسابات.

سياسة مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AML & CTF)

يحرص البنك الوطني على العمل ضمن الأطر القانونية الصادرة بخصوص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمستمدة من القانون الفلسطيني رقم 20 والمحدث عام 2015، ويطبق كذلك التعليمات والأنظمة الصادرة بالخصوص من قبل وحدة المتابعة المالية وسلطة

النقد الفلسطينية ومجموعة العمل المالي “FATF”. وقد اعتمد البنك سياسة خاصة لمكافحة هذه الظاهرة ومنع إتمام أي عملية محتملة من خلاله، وذلك في ظل ازدياد خطر عمليات غسل الأموال وتووع أساليبها مع التقدم التكنولوجي للعمل المالي والمصرفي وحفاظا على سمعة البنك على المستوى المصرفي المحلي والعالمي. استحدث البنك الوطني وبحسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية دائرة مستقلة لمكافحة غسل الأموال والتي تقوم برفع تقارير دورية حول التدابير التي يتخذها المصرف للحد من هذه الظاهرة، كما تقوم دائرة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك بمتابعة العمليات المالية والمصرفية أولاً بأول للتأكد من مدى التزام الفروع بحيثياتها حيث يتم مراجعة الإجراءات الذي يقوم بها كل فرع لتحقيق من مدى التزام بتعليمات مكافحة غسل الأموال، وفي حال وجود أي عمليات مشبوهة يتم التبليغ عنها للجهة المسؤولة حسب القانون الفلسطيني وهي وحدة المتابعة المالية.

كما ويقوم البنك بفحص البيئة رقابة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام أفضل الوسائل والممارسات الفضلى للحفاظ على بيئة استثمارية ذات مخاطر منخفضة.

قاعدة اعرف عميلك (KYC)

استكمالاً لسياسة مكافحة غسل الأموال، واستنادا لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وقرار قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة (2015) وحرصا من البنك الوطني على ضمان التطبيق الأمثل للممارسات الفضلى بهذا الخصوص محليا و عالمياً، تقوم دائرتي الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك بمراقبة الالتزام بالإجراءات التطبيقية الخاصة بالمعلومات المتعلقة بالعملاء قبل وبعد فتح الحسابات و طريقة توثيق هذه الحسابات والغرض من فتحها وتصنيفها بحسب درجة المخاطر المتوقعة الأمر الذي من شأنه أن يرسم تصورا عن طبيعة نشاط العملاء ويعزز من فاعلية العملية الرقابية، بالإضافة إلى زيادة القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة والصائبة بخصوص طبيعة التعامل معهم في مختلف المجالات.

يتم العمل بشكل دائم على تحديث بيانات العملاء، حيث يتم فحص مدى الدقة والفاعلية في تحديث بيانات العملاء، وذلك بهدف تأكيد حضور العملاء وتعزيز آليات تواصل معهم.

أحكام السرية المصرفية

يلتزم البنك الوطني بأحكام السرية المصرفية من خلال السياسات المعتمدة والمعممة على كافة الموظفين بغض النظر عن رتبته الوظيفية ، حيث يحظر إعطاء أي بيانات أو معلومات أو كشوفات عن حسابات العملاء وبياناتهم الشخصية الموجودة في سجلات البنك بطريقه مباشر أو غير مباشر إلا بموافقة خطية مسبقة من صاحب الحساب أو بقرار من جهة قضائية مختصة حسب القانون الفلسطيني أو الجهات الرقابية المعتمدة من سلطة النقد الفلسطينية.

سياسة التأهيل والتدريب

تشكل توجهات البنك الوطني المتصلة بتقديم خدمات متميزة لعملائه، أهم دوافع عملية بناء وتطوير قدرات كادره الوظيفي، كما ويشكل الهاجس المتصل بتطوير الخدمات البنكية بشكل مستمر، أحد أهم مصادر العملية التطويرية لرأس المال البشري في البنك . ولإدراك البنك العميق بأن جودة الخدمة المتميزة، لن تتحقق إلا إذا تم تدريب وتأهيل الموظفين وتمكينهم من الخدمات والمنتجات الخاصة للبنك ، فان البنك دائم السعي للنهوض بقدرات رأس ماله البشري ليس من حيث الإطار لبنية تلك القدرات وإنما من خلال تعظيم الإطار المفاهيمي حول السلة الخدمية للبنك، وتطوير أدوات التعرف على احتياجات العملاء، وصولاً إلى تقديم تلك السلة بالطريقة التي يسعى العميل للحصول عليها فيها.

وحيث أن رأس المال البشري يشكل الواجهة الإنسانية والحضارية للبنك، ومسار خدماته، وأدوات تدفقها، فقد حرص البنك على إشراك كادره في تصميم العمليات التدريبية والتطويرية وذلك من خلال التعرف على احتياجات الكادر والتعامل معها كمنطلق أساس في تصميم العمليات التطويرية وربطها في الجدارات (Competences)، وخلق تناغم بين الاحتياجات التدريبية للكادر، وتوجهات البنك التطويرية، انسجاما مع رؤية البنك وخطته لاستراتيجية.

وباعتبار رأس المال البشري هو الأهم بالنسبة للبنك الوطني، واحد اهم استثماراته، فان البنك يتطلع إلى انعكاس ذلك الاستثمار بالحصص السوقية، والتيقن من إسهام البنك في التطور المجتمعي، وعليه، فقط عملت دائرة رأس المال البشري في العام 2019 على تنفيذ (105) نشاطاً تدريبياً، موزعة على مختلف المسارات الوظيفية، ومنها (50) استهدفت موظفي الإدارة العامة، و(55) نشاطا تدريبيا استهدفت موظفي الفروع، وقد شارك في هذه النشاطات، (655) موظف، (200) موظف من الإدارة العامة، و(455) من موظفي الفروع.

وقد تركزت مجالات التدريب والتطوير خلال العام 2019 على عدة محاور من أهمها :

– تكثيف تدريب الدوائر الرقابية وتزويدهم بشهادات مهنية لرفع الكفاءة، وتدريبهم على الأنظمة الجديدة ومن أهمها:

- Dow Jones Sanction (screening and monitoring)
- Fatca Technical and Business Bank – BI
- Temenos AML Implementation

– قطاع الأعمال وتعزيز معرفة موظفي الفروع بالمنتجات البنكية (Product Knowledge) ، بالإضافة إلى تنفيذ برنامج (On Boarding Training) وتدريب الموظفين الخريجين الجدد بدون خبرة مصرفية سابقة، وحديثي التعيين على منتجات وخدمات البنك، لحوالي 300 ساعة تدريبية نظرية وعملية.

– تم التركيز على قطاع التكنولوجيا و ال Digitization حيث تم تدريب موظفي العمليات المصرفية بعدة برامج إلكترونية (Online Training) بمجالات الـ (Trade Finance) والبطاقات والحوالات. بالإضافة إلى تنفيذ عدد من الأنشطة التدريبية المتخصصة عبر استقدام مدربين خارجيين لدائرة النظام البنكي (T24)، لتمكين موظفي ومسؤولي هذه الدوائر من حضور تلك الأنشطة في الخارج، أو من خلال المشاركة في المؤتمرات والمعارض الدولية وذلك للإسهام في صقل معارف المشاركين ومهاراتهم، ولتمكينهم من الوقوف على الخدمات التكنولوجية في العالم.

– تنفيذ برامج تدريبية مختصة بجودة الخدمة وتدريب الموظفين على اهم المعايير لخدمة العملاء والارتقاء بمستوى الخدمة في البنك ،هذا وقد تم عقد عدة برامج تدريبية تختص بالمهارات الإدارية والقيادية لمدراء ومسؤولي الفروع وتزويدهم بالمهارات المتصلة برفع مستوى جودة الخدمة، والتميز بخدمة العملاء.

– خلال العام 2019 وفي إطار سعي دائرة رأس المال البشري لتعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين، تم تنظيم تدريب للنوع الاجتماعي في بيئة العمل، لمختلف المستويات الإدارية من الإدارة العامة والفروع، وقد تم اعتماد تدريب النوع الاجتماعي كبرنامج تدريبي للموظفين.

– لقد انتهجت دائرة رأس المال البشري التواصل مع الموظفين وعقد اجتماعات دورية معهم لمناقشة خطط المسار الوظيفي وخطط الإحلال الوظيفي، ومناقشتهم بالمنتجات والخدمات الخاصة بالبنك والاستماع إلى اقتراحاتهم، وتغذيتهم بالمعلوماتية العكسية.

عدد العاملين في البنك

كما بتاريخ 2019-12-31

سياسة التأهيل والتدريب

بلغ عدد موظفي البنك 632 موظفاً وموظفة كما بتاريخ 2019-12-31 موزعين على الإدارة العامة والفروع على النحو التالي:

فرع ريفيدا 24	فرع الرام 16	الإدارة العامة / رام الله 291
فرع نابلس 28	فرع حزما 9	فرع رام الله 20
فرع عقربا 8	فرع ضاحية البريد 21	فرع الماصيون 20
فرع عرابة 9	فرع الخليل 26	فرع الميدان 28
فرع سنجل 9	فرع بيت لحم 23	فرع دير جريز 8
فرع طولكرم 22	فرع دورا 15	فرع البلاطينوم 10
فرع العيزرية 15	فرع جنين 22	فرع روابية 8

تماشياً مع رؤية البنك الوطني، عملت دائرة رأس المال البشري على تحسين واقع ريادة الموظفين من خلال الاستثمار في تدريبهم وتمكينهم وخلق بيئة عمل مستجيبة لاحتياجات تطورهم الوظيفي. والذي أنتج ما يزيد عن ثلاثين موظفة قيادية بمناصب إدارية متقدمة، كما سعت دائرة رأس المال البشري على تحقيق المساواة الجندرية من خلال تطوير السياسات الداخلية والتي اشتملت على التمييز الإيجابي لصالح النساء حيث يتم دعمهن مهنياً وتوفير البيئة المناسبة والأمنة لهن.

وبلغت نسبة الموظفين في البنك إلى حدود 35%، وعلى صعيد متصل فقد عملت دائرة رأس المال البشري على تدريب موظفات وموظفي البنك على أهمية النوع الاجتماعي وإدماجه في القطاع المصرفي، كما يطمح البنك الوطني إلى رفع نسبة الموظفين إلى أكثر من 50% خلال السنوات القادمة.

المجموع 632

سياسة منح المكافآت والحوافز

تتضمن هذه السياسة أحكام منح المكافآت السنوية وتعليمات تقييم الأداء السنوي والخطوات التنفيذية المتبعة.

إن عملية تقييم الأداء تراكمية وتشاركية يمكن من خلالها تحديد مدى كفاءة وفعالية الموظف خلال فترة زمنية محددة وفقاً للمعايير والأهداف المحددة والمتفق عليها مسبقاً من خلال منهجية بطاقات الأداء المتوازن.

تم تطوير هذه السياسة بناء على الممارسات العالمية الموصى بها في هذا المجال وبما يتناسب وخصوصية العمل في فلسطين.

الهدف من هذه السياسة:

تحقيق مبادئ الشفافية والحوكمة التي يتبناها البنك الوطني في ما يخص سياسات تقييم الأداء ومنح المكافآت المالية السنوية.

توفير مرجع لمجلس إدارة البنك الوطني وموظفي الإدارة العليا فيما يتعلق بسياسات تقييم أداء موظفي البنك الوطني المكافآت المالية السنوية.

الموضوعية والعدالة في تقييم أداء موظفي البنك من خلال ربط الأداء الفردي بالأداء المؤسسي باستخدام منهجية الأداء المتوازن

Balanced Scorecards BSC

التوافق مع قانون العمل وتعليمات سلطة النقد عبر وضع إجراءات تقييم الأداء وتحديد المكافآت المالية السنوية.

النظام البنكي (T24)
وتكنولوجيا المعلومات



50

مشارك



15

دورة

Digitization



5

مشارك



4

دورات

جودة خدمة العملاء



200

مشارك



15

دورة

ON Line Training



30

مشارك



6

دورات

المهارات الإدارية والسلوكية



50

مشارك



17

دورة

البرامج الرقابية



180

مشارك



10

دورات

On Boarding Training

(تأهيل الموظف الجديد)



40

مشارك



3

دورات

الأعمال المصرفية



100

مشارك



35

دورة

يفتخر البنك الوطني بكادره البشري الذي يتصف بكونه كادر شاب، ويعمل البنك على الاستثمار الدائم بهذا الكادر، وتطويره، ورفعته بشكل دائم بالتطورات العلمية في شتى المجالات.

التحصيل العلمي لموظفي البنك الوطني كما بتاريخ 2019-12-31 جاء كالتالي:

ماجستير

26

دكتوراه

1

دبلوم

35

بكالوريوس

493

ثانوية عامة وما دون

77

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وذوي الصلة لأسهم البنك كما بتاريخ 2019/12/31

الاسم	الصفة	عدد الأسهم المملوكة له شخصياً	الأسهم ذات العلاقة
طلال كاظم عبدالله ناصر الدين	رئيس مجلس الإدارة	52,000	6,737,512
عمر منيب رشيد المصري	نائب رئيس مجلس الإدارة	2,496,000	16,904,994
دينا منيب رشيد المصري	عضو مجلس إدارة	52,000	-
عصام حليم جريس سلفيتي	عضو مجلس إدارة	-	7,800,000
سمير هلال محمد زريق	عضو مجلس إدارة	7,726,930	-
منال عادل رفعت زريق	عضو مجلس إدارة	7,726,273	-
غريس كنعان داود معدي	عضو مجلس إدارة	10,924	-
عزيز محمود مصطفى عبد الجواد	عضو مجلس إدارة	10,000	-
كمال اسماعيل محمد ابو خديجه	عضو مجلس إدارة	10,000	-
احمد راغب نادر الحاج حسن	المدير العام	52,151	11,960
عساف محمود مصطفى بليدي	مساعد المدير العام للخدمات المساندة	2,876	-
راتب باسم راتب محيسن	والمستشار القانوني	1,560	640
المجموع		18,140,714	31,455,106

المعاملات مع جهات ذات العلاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين والإدارة العليا وشركات لهم فيها نصيب رئيسي من الملكية كجهات ذات علاقة. تمت خلال السنة معاملات مع هذه الجهات تمثلت في ودائع وتسهيلات ائتمانية ممنوحة وتأمينات نقدية كما يلي:

بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد	2019	2018
تسهيلات ائتمانية مباشرة	16,201,632	21,500,568
ودائع	27,198,912	27,709,241
تأمينات نقدية	5,139,778	6,240,951
عناصر قائمة الدخل الموحد		
فوائد وعمولات دائنة	1,023,361	1,014,103
فوائد وعمولات مدينة	502,302	610,619
بنود خارج قائمة المركز المالي		
اعتمادات وكفالات	7,632,231	4,913,991
سقوف ائتمانية غير مستعملة	4,946,712	8,582,434

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	
9,336,317	9,204,749	7,402,240	5,441,591	4,438,380	3,600,243	2,021,100	568,262	صافي الربح بعد الضريبة
%5.00	%5.00	%5.00	%5.00	%0	%0	%0	%0	قيمة الأرباح الموزعة نقداً
%4.00	%0	%0	%0	%0	%0	%0	%0	قيمة الأرباح الموزعة على شكل أسهم مجانية
92,450,447	97,567,177	92,495,563	89,819,078	80,010,532	54,966,018	51,321,193	29,875,642	صافي حقوق المساهمين
1.70	1.84	1.90	1.59	1.29	1.17	0.90	0.77	أسعار إغلاق الأوراق المالية

وفقاً للبيانات المالية الغير موحدة

الغرامات والعقوبات المفروضة على المصرف خلال العام 2019

لم يتم فرض أي غرامات على البنك خلال العام 2019.

السيطرة على الشركة

لا يوجد جهات مسيطرة على الشركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة

الاعتماد على موردين وعملاء رئيسيين

لا يوجد موردين محددين أو عملاء رئيسيين محلياً أو خارجياً يشكلون %10 فاعلي من إجمالي المشتريات و/أو المبيعات للشركة

الامتيازات

لا يوجد أية حماية حكومية أو امتيازات تتمتع بها الشركة أو أي من منتجاتها بموجب القوانين والأنظمة أو غيرها. كما لا يوجد أي براءات اختراع أو حقوق امتياز حصلت عليها الشركة

العمليات غير المتكررة

لا يوجد أي أثر مالي ذو طبيعة غير متكررة خلال السنة المالية المنتهية 2019 ولم تدخل ضمن نشاط الشركة الرئيسي، ولكن التباين الملحوظ في نسب النمو في المركز المالي وقائمة الدخل للشركة هو ناتج عن توحيد البيانات المالية للبنك الوطني والبنك الإسلامي الفلسطيني وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية وبالتوافق مع المدقق الخارجي للبنك.

1,470,072	حصة الإدارة العليا من الرواتب والمصارف المتعلقة بها
465,815	- المدير العام
1,004,257	- الإدارة العليا
155,375	حصة الإدارة العليا من مصروف تعويض نهاية الخدمة
35,870	- المدير العام
119,505	- الإدارة العليا
292,250	نفقات مجلس الإدارة

مدقق الحسابات

ارنست ويونغ- رام الله- الماصيون- عمارة باديكو هاوس / الطابق السابع - هاتف 2421011-02 صندوق بريد 1373.

الأتعاب المهنية للتدقيق الخارجي

بلغت الأتعاب المهنية والتدقيق الخارجي 540,593 دولار أمريكي خلال عام 2019

نشاط التداول على أسهم البنك

بلغ عدد المساهمين 8,963 مساهماً كما بتاريخ 2019/12/31 كما بلغ حجم التداول 20,660,211 دولار خلال العام 2019 مقسمة على 12,128,474 سهم وكانت عدد العقود المنفذة خلال نفس الفترة 670 عقد.

أعلى سعر تداول 2019	أدنى سعر تداول 2019	سعر الإغلاق 2019	سعر الإغلاق 2018	نسبة التغير %
\$1.91	\$1.54	\$1.90	\$1.70	% 11.76

بعض المساهمات الاجتماعية للعام 2019 الحفاظ على البيئة والاستقلالية الوطنية في الطاقة

في خطوة هي الأولى من نوعها بين البنوك في فلسطين، اشترى البنك الوطني حصة في محطة "نور أريحا" لتوليد الطاقة الشمسية، المملوكة من شركة مصادر التابعة لصندوق الاستثمار الفلسطيني ليسد حاجة فروعه وإدارته العامة في منطقة نفوذ شركة كهرباء محافظة القدس، حيث يعد هذا الاستثمار خطوة بيئية ووطنية واجتماعية، ففلسطين من أكثر الدول التي تمتلك عدد أيام مشمس على مدار العام، والتوجه لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة سيكون له دور فعال وأحد الحلول في الانفكاك في ملف الطاقة عن إسرائيل، مع الحفاظ على البيئة واستخدام مصادرها الطبيعية دون الحاق الضرر بها.



المسؤولية الاجتماعية

ينظر البنك الوطني إلى المسؤولية المجتمعية بطريقة مغايرة، حيث أنها لا تقتصر فقط على التبرع بنسبة مقطوعة من صافي أرباحه لخدمة قطاعات معينة من المجتمع، وإنما وانطلاقاً من مواطنة البنك الوطني وتشكيله عموداً من أعمدة الاقتصاد الفلسطيني يندرج تحت مسؤوليته الاجتماعية المساهمة في دفع عجلة الاقتصاد المحلي إلى الأمام، وخدمة كافة فئات المجتمع بتطوير منتجات مسؤولة تلبى وترتكز على تقديم الحاجات المالية الفعلية لكل قطاع على حدا، بالإضافة إلى مسؤوليته تجاه البيئة التي تعد احد الأعمدة الهامة لبرنامج مسؤوليته الاجتماعية ليشكل ما يقدمه حلقة متكاملة تساهم في تنمية المجتمع الفلسطيني بشكل فاعل ومستدام.

بلغت مساهمات البنك المجتمعية حسب البيانات المالية المجمعة 999,217 دولار للعام 2019، مقسمة على القطاعات التالية:

التعليم		الصحة والبيئة		الإغاثة	
72	عدد الشراكات المؤسسية	19	عدد الشراكات المؤسسية	8	عدد الشراكات المؤسسية
\$175,444	مبلغ المساهمة	\$63,992	مبلغ المساهمة	\$18,221	مبلغ المساهمة
إبداع وشباب		تمكين المرأة		التنمية	
1	عدد الشراكات المؤسسية	8	عدد الشراكات المؤسسية	25	عدد الشراكات المؤسسية
\$1,800	مبلغ المساهمة	\$65,000	مبلغ المساهمة	\$550,849	مبلغ المساهمة
الرياضة		ثقافة وفنون		الطفولة	
5	عدد الشراكات المؤسسية	5	عدد الشراكات المؤسسية	8	عدد الشراكات المؤسسية
\$13,500	مبلغ المساهمة	\$62,815	مبلغ المساهمة	\$28,639	مبلغ المساهمة
الإجمالي		رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة			
162	عدد الشراكات المؤسسية	11	عدد الشراكات المؤسسية		
\$999,217	مبلغ المساهمة	\$18,957	مبلغ المساهمة		

التسويق للمشاريع الإنتاجية بقيادة نساء



بالتعاون مع منتدى سيدات الأعمال، قدم البنك الوطني رعايته للمعرض النسوي الشتوي "هداياكم من عنا غير"، بهدف دعم النساء من خلال التسويق لمنتجات مشاريعهن وزيادة مبيعاتهن. حيث شاركت أكثر من 70 سيدة ضمن المعرض الذي استمر لمدة يومين، وعرضن منتجات متنوعة شملت الحلبي والمجوهرات، والتطريز، والاكسسوارات، والديكورات، والمعجنات وغيرها. وكان المعرض فرصة هامة للقاء زوار فاق عددهم 100 ألف زائر وزائرة.



تمكين المرأة الفلسطينية



للعام الخامس على التوالي، يشكل تمكين المرأة الفلسطينية قطاعاً هاماً وعموداً أساسياً في برنامج مسؤولية البنك المجتمعية، حيث خصص البنك الوطني جزءاً من مساهماته المجتمعية للتركيز على تمكين المرأة الفلسطينية والمساهمة في زيادة الشمول المالي لها تماشياً مع توجهاته بعد إطلاقه لبرنامج "حياتي" الذي يهدف إلى تمكينها اقتصادياً.

جانب من المساهمات لتمكين المرأة الفلسطينية هذا العام، شملت:

تمويل قروض إنتاجية صفرية الفوائد والعمولات بسقف مليون دولار لتمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً

العمل للمرأة بالتحديد. ومن شأن هذه المشاريع أيضاً إنعاش حركة التجارة الداخلية بين المشاريع والتجار الفلسطينيين الذين يزودون المشروع باحتياجاته، هذه العوامل مجتمعة جعلت من البرنامج مساهماً فاعلاً في أحداث التنمية المستدامة وتمكين المرأة الفلسطينية اقتصادياً واجتماعياً. وبهذا يكون مجموع ما قدمه البنك الوطني لهذه الغاية منذ العام 2015 ولغاية الآن 3.5 مليون دولار صفرية الفوائد والعمولات.

طرح البنك الوطني في آذار من العام 2019، سقف مليون دولار دون فوائد أو عمولات على شكل قروض إنتاجية للمرأة الفلسطينية لإقامة مشاريع ريادية بقيادتها، ضمن برنامج «حياتي». حيث يرى البنك الوطني أن هذه المشاريع بإمكانها تحقيق تنمية مستدامة من خلال تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة واستقلاليتها المالية، بإيجاد دخل شهري ثابت لها ولأسرتها، إضافة إلى فتح فرص عمل جديدة في سوق العمل الفلسطيني والمساهمة في تخفيف البطالة، وعادة ما تكون أغلبية الأيدي العاملة في هذه المشاريع من النساء، وبالتالي زيادة فرص

الاستثمار بالقدرات النسوية الشابة

إيماناً بقدرته الفارسة الشابة ليلي المالكي ذات الـ 16 ربيعاً، وطموحها الذي لا حدود له في تمثيل فلسطين بأبهى صورة ورفع علم بلادنا في مختلف المحافل الدولية، قدم البنك الوطني رعايته للفارسة الشابة ضمن بطولتين عربيتين في أبو ظبي والشارقة، حيث استطاعت أن تحصد مراكز متقدمة في رياضة الفروسية والأداء المتميز، والعمل على إيصال رسالة للعالم أن المرأة الفلسطينية قادرة على إثبات نفسها وهويتها في جميع الميادين.



المرأة والقطاع الصحي

ساهم البنك الوطني في العام 2019 في عدة مبادرات لدعم المرأة في القطاع الصحي، ومنها التعاون مع مركز دنيا التخصصي لأورام النساء ضمن الحملة الصحية التوعوية لمواجهة مرض السرطان والتي استمرت على مدار شهري شباط وآذار، تخللها أيام طبية مجانية في مختلف المحافظات، وبرامج إذاعية توعوية إضافة إلى أمسيات علمية ونشاط ترفيهي دعماً للصحة النفسية للناجيات من مرض سرطان الثدي.



وفي سياق متصل، ساهم البنك الوطني كذلك في تقديم فحوصات نظر مجانية للنساء في قرية عابود بتنظيم من نادي الليونز- رام الله وذلك بالتعاون مع مستشفى سانت جون للعيون بالقدس. ولأهمية ادماج الموظفين والموظفات في الحملات والمبادرات الاجتماعية، شارك موظفو وموظفات البنك الوطني بنشر الوعي حول أهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي، حيث ارتدى الموظفون والموظفات اللون الوردي ضمن حملة «لونها بالوردي» - Pink It Out.

الشراكة مع الاتحاد الأوروبي واليونيسكو ضمن حملة ال 16 يوم لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي



شارك البنك الوطني مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونيسكو"، ضمن حملة ال 16 يوم لمناهضة كافة أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي. وتمثلت مشاركة البنك الوطني بارتداء موظفي وموظفات فروعهم اللون البرتقالي وهو اللون الرسمي للحملة مع شعارات مناهضة للعنف ضد المرأة، إضافة إلى نشر الوعي من خلال شاشات الصرافات الآلية وصفحاته عبر منصات التواصل الاجتماعي ولوحاته الإعلانية.



المساهمة في تنمية قطاع التعليم

الأطفال والتعليم

التبرع بحاسوب نت كتابي أسبوعياً لطفل من فاقدى
الرعاية الأسرية في قرى الأطفال SOS

منذ إطلاق حساب توفير الأطفال «خطوتي»، دخل قطاع الأطفال كقطاع رئيسي في برنامج المسؤولية الاجتماعية للبنك الوطني، فحمل البرنامج نفسه رسالة مسؤولية اجتماعية تهم القطاع، لتبرع البنك الوطني بالجهاز التعليمي «نت كتابي» أسبوعياً لصالح طفل من فاقدى الرعاية الأسرية في قرى الأطفال SOS، مقابل كل جهاز يتم السحب عليه أسبوعياً لطفل مدخر لدى البنك. وساهم هذا التبرع في تعزيز قدرات الطلبة وتطوير مهاراتهم التفاعلية في دراستهم.



التعاون مع قرى الأطفال ضمن برنامج Youth Can

لتعزيز مهارات وصقل القدرات العملية للطلبة التابعين لقرى الأطفال، تعاون البنك الوطني مجدداً مع قرى الأطفال ضمن برنامج Youth Can، والذي يعتمد على إعطاء تدريبات نظرية وعملية لمجموعة من الطلبة من ذوي التخصصات الأكاديمية التي لها علاقة بالعمل المصرفي لتسهيل عملية الانتقال لسوق العمل، والمساهمة في ردم الفجوة الموجودة بين التعليم الجامعي وسوق العمل في فلسطين.



البنك الوطني يعطي تنمية قطاع التعليم في فلسطين أولوية كبيرة في برنامج مسؤوليته المجتمعية، وذلك إيماناً أنه حجر الأساس لتطوير المجتمعات والنهوض بها وبحضارتها. ساهم البنك الوطني خلال العام 2019 في تقديم ما مجموعه 100 ألف دولار كمنح تعليمية لطلبة برنامج دكتوراه الأعمال المشترك بين الجامعة العربية الأمريكية وجامعة انديانا الأمريكية، مع اشتراط إعطاء الأولوية للطلبات للإناث.



واستكمالاً لدوره الريادي في تمكين المرأة الفلسطينية، ولأهمية التعليم كركيزة أساسية لتمكينها الاقتصادي والاجتماعي، تعاون البنك الوطني مع محافظة رام الله والبيرة وقدم من خلال المحافظة 3 منح لطلبات محتاجات في الجامعات الفلسطينية لدعمهن في استكمال مسيرتهن التعليمية.

مساهمات أخرى في صور



أركض لأنني أستطيع I Run Because I Can

بهدف جمع تبرعات لتطوير إحدى المدارس في المناطق المصنفة "ج"، قدم البنك الوطني رعايته للماراثون الخيري الذي نظّمته أكاديمية روابي الإنكليزية والذي شارك به طلبة المدرسة وأهاليهم ومعلميهم ومعلماتهم، حيث جرى جمع مبلغ من التبرعات لصالح تطوير البنية التحتية لإحدى المدارس في القرى المجاورة لمدينة روابي.



التثقيف المصرفي

واظب البنك الوطني خلال العام 2019 على عقد لقاءات توعوية استكمالاً لدوره بنشر التوعية المصرفية للمرأة الفلسطينية تحديداً ولكافة فئات المجتمع بشكل عام، حيث استمر البنك بتقديم التثقيف المصرفي عن طريق عقد ورش عمل في المحافظات إضافة إلى الاستمرار بالتوعية الرقمية عن طريق شبكات التواصل الاجتماعي عن طريق عرض فيديوهات توعوية مصورة أسبوعياً على مدار العام تستهدف شروحات لموضوعات مصرفية مختلفة، لزيادة معرفة ووعي مرتادي المجتمع بتفاصيل هذه الخدمات وبالتالي أخذ قراراتهم المالية والمصرفية بشكل أكثر صواباً.



مبادرات عالمية يتبناها البنك

لتحقيق الاستدامة، يواظب البنك الوطني على تبني مبادرات ومبادئ عالمية فيما يتعلق بالعمل والمحافظة على البيئة والمجتمع ويعمل على تطبيقها في أعماله لضمان الممارسات الفضلى في العمل وللمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للمجتمع.

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة

انضم البنك الوطني إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في العام 2013، وتبنى سياسة ومبادئ متفق عليها عالمياً في مجال حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد. يشارك في الاتفاق آلاف الأشخاص والشركات من جميع أنحاء العالم، لتصبح أنشطة البنك مندرجة ضمن إطار معتمد ومتفق عليه عالمياً، وليساهم البنك بذلك في تحقيق تنمية ذات قاعدة عريضة ومستدامة تساهم في تطوير المجتمع والاقتصاد الفلسطيني.

المبادئ العشرة

حقوق الإنسان

- يتعين على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً واحترامها؛
- يتعين عليها التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان.

العمل

- يتعين على المؤسسات التجارية احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساواة الجماعية؛
- يتعين عليها القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري
- يتعين عليها الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال
- يتعين عليها القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن.

البيئة

- يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على إتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية.
- يتعين عليها الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية عن البيئة؛
- يتعين عليها التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها.

مكافحة الفساد

- يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله، بما فيها الابتزاز والرشوة.



المبادئ العالمية لتمكين المرأة

في العام 2015، وتماشياً مع نهجه في دعم المرأة الفلسطينية وتمكينها اقتصادياً، تبني البنك الوطني المبادئ العالمية لتمكين المرأة، وهي مبادرة مشتركة ما بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والميثاق العالمي للأمم المتحدة والتي تقضي بالالتزام بتمكين المرأة في السوق ومكان العمل بالإضافة إلى تمكينها اجتماعياً. تتمحور المبادئ السبعة حول المساواة بين المرأة والرجل، وضمان حقوقها وتطويرها مهنياً وعلمياً وتعزيز هذه المبادئ من خلال المبادرات الاجتماعية والعمل.

المبادئ السبعة

- إعداد قيادة عالية المستوى للشركات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.
- الإنصاف في معاملة جميع النساء والرجال في العمل واحترام ودعم حقوق الإنسان وعدم التمييز.
- كفاءة الصحة والأمان والخير لجميع العاملين من النساء والرجال.
- تشجيع التعليم والتدريب والتنمية المهنية للمرأة.
- تحقيق التنمية للمشروعات والممارسات المتعلقة بسلسلة الإمداد والتسويق التي تمكن المرأة.
- تعزيز المساواة من خلال المبادرات والدعوة المجتمعية.
- قياس التقدم المحرز والتقديم العلني للتقارير من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

سياسة أوبيك الاجتماعية والبيئية

تبني البنك الوطني في العام 2015 سياسة أوبيك الاجتماعية والبيئية وإنشأ نظاماً لمراقبة أعماله تطبيقاً لها، وهي بمثابة إطار عمل متبنى لمواثمة أعمال البنك ونشاطاته التمويلية والاستثمارية مع المعايير العالمية لحماية البيئة من المخاطر والتحفيز على استخدام وسائل الطاقة البديلة وضمان حقوق الإنسان والعمل، وليصبح بذلك البنك الأول على مستوى الوطن الذي يتبع معايير عالمية لأعماله ونشاطاته المصرفية والمستمدة من القانون الأمريكي وقوانين مؤسسة التمويل الدولية IFC.



الفروع

الإدارة العامة

رام الله - الماصيون، دوار محمود درويش

هاتف: 02-2946090 / فاكس: 02-2946114 / ص.ب. 700، رام الله، فلسطين

فرع نابلس: شارع عمان، عمارة ترست

ص.ب. 13 / هاتف: 09-2380802 / فاكس: 09-2380801

فرع رفيديا: نابلس، رفيديا - الشارع الرئيسي

ص.ب. 200 / هاتف: 09-2354101 / فاكس: 09-2354110

فرع عقربا: وسط البلد

ص.ب. 13 / هاتف: 09-2597641 / فاكس: 09-2597640

فرع جنين: مجمع ابو السباع التجاري

ص.ب. 195 / هاتف: 04-2502931 / فاكس: 04-2502930

فرع عرابة: بلدة عرابة

ص.ب. 195 / هاتف: 04-2469870 / فاكس: 04-2469871

فرع الخليل: شارع السلام

ص.ب. 313 / هاتف: 02-2216222 / فاكس: 02-2216231

فرع دورا: شارع يافا - مجمع كاظم الشريف التجاري

ص.ب. 2022 / هاتف: 02-2281871 / فاكس: 02-2281870

فرع بيت لحم: شارع القدس الخليل

ص.ب. 633 / هاتف: 02-2771370 / فاكس: 02-2771371

فرع طولكرم: شارع الشهيد ياسر عرفات، عمارة كتانة

ص.ب. 63 / هاتف: 09-2696980 / فاكس: 09-2696981

فرع الماصيون: دوار محمود درويش، مبنى الإدارة العامة

ص.ب. 700 / هاتف: 02-2977731 / فاكس: 02-2977730

فرع رام الله: شارع الإرسال، عمارة الماسة

ص.ب. 700 / هاتف: 02-2978700 / فاكس: 02-2978701

فرع الميدان: دوار ياسر عرفات، رام الله

ص.ب. 700 / هاتف: 02-2983311 / فاكس: 02-2983310

فرع بلاطينيوم: شارع يافا، رام الله

ص.ب. 700 / هاتف: 02-2947350 / فاكس: 02-2986417

فرع ديرجيري: بلدة ديرجيري، الشارع الرئيسي

ص.ب. 700 / هاتف: 02-2899781 / فاكس: 02-2899786

فرع روابي: المركز التجاري، مدينة روابي

ص.ب. 700 / هاتف: 02-2825171 / فاكس: 02-2825172

فرع سنجل: بلدة سنجل، شارع البلدية

ص.ب. 1 / هاتف: 02-2808070 / فاكس: 02-2808071

فرع ضاحية البريد: بيت حنينا، القدس

ص.ب. 60376 / هاتف: 02-2348970 / فاكس: 02-2348971

فرع الرام: الشارع الرئيسي

ص.ب. 1 / هاتف: 02-2348920 / فاكس: 02-2348921

فرع حزما: الشارع الرئيسي

ص.ب. 1 / هاتف: 02-2353370 / فاكس: 02-2353371

فرع العيزرية: دوار الإسكان

ص.ب. 30 / هاتف: 02-2792407 / فاكس: 02-2792411

الشبكة المصرفية



شبكة الصراف الآلي

محافظة رام الله والبيرة:

- فرع الماصيون، مبنى البنك الوطني، بجانب ميدان محمود درويش
- فرع الميدان، ميدان ياسر عرفات، رام الله
- فرع رام الله، شارع الارسلان، عمارة الماسة
- فرع بلاتينوم، شارع يافا
- دير جرير: مقر فرع دير جرير، الشارع الرئيسي
- بلازا مول، البيرة، البالوع
- سوبرماركت الجاردنز، حي الطيرة
- محطة عطاري وعليان للمحروقات، المنطقة الصناعية، شارع بيتونيا
- محطة السويس للمحروقات، شارع رام الله - القدس
- شركة بيرزيت للأدوية، منطقة رام الله الصناعية
- بيرزيت: سوبر ماركت حرب، الشارع الرئيسي
- مقر شركة جوال، البيرة، البالوع
- شارع السهل، رام الله التحتا، مقابل مدرسة الكاثوليك
- فرع سنجل: شارع البلدية

مدينة روابي:

- فرع روابي، المركز التجاري

محافظة القدس:

- فرع الرام، الشارع الرئيسي
- فرع ضاحية البريد، بيت حنينا
- فرع حزما، الشارع الرئيسي
- فرع العيزرية، دوار الإسكان

محافظة بيت لحم:

- فرع بيت لحم، شارع القدس - الخليل
- شارع المهد، مقابل قاعات نيسان
- بيت جالا - مقابل بلدية بيت جالا
- بيت ساحور، سوق الشعب

محافظة الخليل:

- فرع الخليل، شارع السلام
- سوبرماركت برفو، شارع عين سارة
- فرع دورا، شارع يافا

محافظة اريحا:

- محطة الهدى للمحروقات، الشارع الرئيسي

محافظة نابلس:

- فرع نابلس، شارع عمان، عمارة ترست
- رفيدا، مقر فرع رفيدا - الشارع الرئيسي
- المجمع التجاري، وسط البلد
- عقريا: مقر فرع عقريا، وسط البلد

محافظة جنين:

- فرع جنين، مجمع أبو السباع التجاري
- عرابة، مقر فرع عرابة
- حرم الجامعة العربية الأمريكية
- شارع الامير فيصل (شارع المكاتب)

محافظة طولكرم:

- فرع طولكرم، عمارة كتانة

شكل وآلية إيصال المعلومات للمساهمين

توزيع التقرير السنوي للمساهمين من خلال مقر الإدارة العامة وفروع البنك في المناطق المختلفة وكذلك من خلال البريد .

من خلال الموقع الإلكتروني للبنك ، حيث يتم نشر البيانات والتقارير الإدارية والمالية .

من خلال الموقع الإلكتروني للسوق المالي الفلسطيني وموقع هيئة سوق رأس المال ، حيث يتم الإفصاح عن البيانات المالية بشكل ربع سنوي ونصف سنوي وسنوي .

من خلال الإعلان في الصحف المحلية .

للمزيد من الاستفسار يمكنكم التواصل مع قسم شؤون المساهمين في البنك الوطني من خلال التالي:

البنك الوطني - الإدارة العامة

رام الله - الماصيون - ميدان محمود درويش

هاتف : 02-2946090 داخلي 215

فاكس : 02-2946116

البريد الإلكتروني : IR@TNB.PS

شركة البنك الوطني
المساهمة العامة المحدودة
القوائم المالية الموحدة 31
كانون الأول 2019

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لشركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة (البنك) وشركائه التابعة والتي تتكون من قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وقائمة الدخل الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للبنك كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وأداءه المالي الموحد وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن فترة مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن البنك وفقاً لقواعد السلوك للمحاسبين المهنيين بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للسلوك المهني للمحاسبين، كما التزمنا بمسؤولياتنا المهنية الأخرى وفقاً لمتطلبات قواعد السلوك المهني للمجلس. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر أهمية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة المالية. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن الإطار الكلي لتدقيق القوائم المالية الموحدة لإبداء رأينا حول هذه القوائم ولا يبدى رأياً منفصلاً حول هذه الأمور، تم تقديم وصف حول كيفية دراسة كل أمر من الأمور المشار إليها أثناء ضمن إجراءات التدقيق.

لقد قمنا بالمهام المذكورة في فترة مسؤولية مدقق الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك، بناءً عليه فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أثناء، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

تصريح في مؤسسة إيسنت وديجيتال

إجراءات التدقيق

أمر التدقيق الهام

مخصص الضائر الائتمانية المتوقعة:

يعتبر هذا الأمر من الأمور الهامة في عملية التدقيق حيث يتطلب احتياجه وضع افتراضات واستخدام التقديرات لاحتساب الضائر الائتمانية المتوقعة.

تشكل التسهيلات والتحويلات الائتمانية المباشرة جزءاً كبيراً من موجودات البنك، وهناك احتسالية لعدم ثقة مخصص الضائر الائتمانية المتوقعة المسجل سواء نتيجة استخدام بيانات غير دقيقة أو استخدام فرضيات غير معقولة. نظراً لأهمية المعايير المستخدمة في تصنيف التسهيلات والتحويلات الائتمانية المباشرة في مراحل مختلفة وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، تم اعتبار هذا الأمر من أمور التدقيق المهمة.

بلغ مجمل رصيد التسهيلات والتحويلات الائتمانية المباشرة للبنك ١.٤٦٥,٣١٤,٦٤٢ دولار أمريكي ومخصص الضائر الائتمانية المتوقعة ٢٩,٦٥٥,٤٢٥ دولار أمريكي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩.

تم عرض سياسة مخصص الضائر الائتمانية المتوقعة في السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد هذه القوائم المالية الموحدة كما هو مبين في إيضاح رقم (٣) في القوائم المالية الموحدة.

تتضمن إجراءات التدقيق ما يلي:

- فهم لطبيعة محافظ التسهيلات والتحويلات الائتمانية للبنك بالإضافة إلى فحص نظام الرقابة الداخلي المتبع في عملية منح والتسجيل وتقييم فعالية الإجراءات الرئيسية المتبعة في عملية منح والتسجيل.
- دراسة وفهم سياسة البنك المتبعة في احتساب المخصصات بالمقارنة مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩) والإرشادات والتوجيهات التنظيمية ذات الصلة.
- تقييم نموذج الضائر الائتمانية المتوقعة للبنك، مع التركيز بشكل خاص على ملاءمته مع متطلبات معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩).
- لقد قمنا بدراسة عينة من التسهيلات والتحويلات بشكل فردي، وقمنا بالإجراءات التالية لتقييم ما يلي:
 - مدى ملاءمة مراحل التصنيف (المرحلة الأولى أو المرحلة الثانية أو المرحلة الثالثة).
 - مدى ملاءمة عملية تحديد التعرض الائتماني عند التعثر، بما في ذلك النظر في التدفقات النقدية الناتجة عن التسديد والعمليات الحسابية الدالجة عليها.
 - مدى ملاءمة احتسالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر ونسبة الخسارة بافتراض التعثر للمراحل المختلفة.
 - صحة ودقة النموذج المستخدم في عملية احتساب الضائر الائتمانية المتوقعة.
 - تقييم مدى ملاءمة عملية تقدير البنك لحدوث ارتفاع في مستوى المخاطر الائتمانية وأسس انتقال التعرض الائتماني بين المراحل، للتعرضات التي انتقلت بين المراحل، بالإضافة إلى تقييم العملية من ناحية التوقيت المناسب لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للتعرضات الائتمانية.
 - إعادة احتساب الضائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات والتحويلات المتداولة بشكل فردي، بالإضافة إلى فهم آخر التطورات لهذه التعرضات الائتمانية من ناحية التدفقات النقدية الموحدة والمركز المالي الموحد وإذا كان هناك أي حدولة أو هيكلية.
 - فيما يتعلق بالافتراضات المستقبلية المستخدمة من قبل البنك لاحتساب الضائر الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بمناقشة هذه الافتراضات مع الإدارة وقمنا بمقارنة هذه الافتراضات مع المعلومات المتوفرة.
 - قمنا بتقييم الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة لضمان ملاءمتها مع معيار التقارير المالية الدولي رقم (٩)، إن السياسات المحاسبية والتقديرات والأحكام المحاسبية الهامة والإفصاح عن مخصص الضائر الائتمانية المتوقعة وإدارة مخاطر الائتمان مفصلة في إيضاحات رقم (٣ و ٥ و ٦ و ٩ و ١٠ و ٤٥) في القوائم المالية الموحدة.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٩

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٩ باستثناء القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها. إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. إننا نتوقع أن يتم تزويدنا بالتقرير السنوي للبنك لعام ٢٠١٩ بتاريخ لاحق لتقريرنا. إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى وإننا لا نبدي أي تأكيد حولها. فيما يتعلق بتدقيقنا للقوائم المالية الموحدة، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى عندما تصبح متاحة لنا، بحيث نقيم فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا من خلال عملية التدقيق أو أن هذه المعلومات تحتوي ظاهرياً على أخطاء جوهريّة.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة، عند إعداد القوائم المالية الموحدة، عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار في أعماله مستقبلاً كمنشأة مستمرة والإفصاح، إذا تطلب الأمر ذلك، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية وإعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الاستمرارية، إلا إذا كانت نية الإدارة تصفية البنك أو إيقاف عملياته أو عند عدم وجود أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية الموحدة.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده، إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط، ويتم اعتبارها جوهريّة إذا كانت، منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يفوق ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ وتزوير وحذف متعمد وتأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لأنظمة الرقابة الداخلية.

الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذي الصلة بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة حسب الظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.

تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة وسعوقية التقديرات المحاسبية والإيضاحات التي قامت بها الإدارة؛

التوصل إلى نتيجة حول ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى نتيجة حول ما إذا كان هناك شك جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلياً الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية الموحدة ذات الصلة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن نتائج التدقيق تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار البنك في أعماله كمنشأة مستمرة.

تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث بطريقة تحقق العرض العادل.

الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق البنك لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للبنك، ونحن المسؤولون عن رأينا.

إننا نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

نقوم كذلك بتزويد مجلس الإدارة بما يفيد التزاماً بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والإفصاح لمجلس الإدارة عن كافة العلاقات والأمور الأخرى التي تظهر على أنها تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه الحفاظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي يتم التواصل حولها مع مجلس الإدارة، يتم تحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٩ وهي التي تمثل أمور التدقيق الهامة، ونقوم بوصف هذه الأمور في تقرير التدقيق إلا إذا كان القانون أو التعليمات تمنع الإفصاح عن ذلك الأمر، أو، في حالات نادرة جداً، عندما نرشي عدم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا لأن العواقب السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

إرست وبنغ - الشرق الأوسط

رخصة رقم ٢٠١٢/٢٠٦



إرست وبنغ

عبد الكريم محمود

رخصة رقم ٢٠١٧/١٠٦

٢٩ نيسان ٢٠٢٠

رام الله - فلسطين

2018	2019	إيضاح	2018	2019	إيضاح
دولار أمريكي	دولار أمريكي		دولار أمريكي	دولار أمريكي	
45,702,312	47,159,785	31	446,653,197	558,699,962	5
(18,639,531)	(19,242,578)	32	188,653,600	158,059,895	6
27,062,781	27,917,207		2,811,221	2,687,473	7
34,162,287	43,273,487	33	1,327,001,463	1,426,741,078	8
14,844,677	17,752,727	34	16,509,778	15,707,541	9
76,069,745	88,943,421		56,386,136	64,275,108	10
5,452,053	6,543,625		11,450,784	11,635,582	11
964,918	1,338,011	35	12,371,257	11,843,798	12
253,530	175,762	11	43,243,046	43,568,981	13
481,450	(20,949)	24	-	17,349,668	14
379,959	295,965		1,639,918	3,240,568	15
83,601,655	97,275,835		33,351,646	32,758,719	16
			1,277,577	7,960,085	17
			61,609,070	67,146,561	18
			2,202,958,693	2,421,675,019	
32,636,028	37,409,152	37	158,744,321	111,071,550	19
22,374,972	24,739,524	38	1,608,238,364	1,837,349,081	20
5,097,532	9,192,436	13 و 14 و 16	108,442,093	134,732,958	21
(1,161,169)	5,472,694	36	44,391,145	34,587,905	22
1,585,707	-	15	40,000,000	40,000,000	23
-	527,459	12	13,101,634	15,606,263	24
71,403	14,104	39	3,599,718	3,117,045	25
60,604,473	77,355,369		-	16,475,482	26
22,997,182	19,920,466		40,312,999	33,124,432	27
(4,527,083)	(1,798,028)	25	2,016,830,274	2,226,064,716	
18,470,099	18,122,438				
8,998,319	7,947,598		75,000,000	78,000,000	1
9,471,780	10,174,840		564,451	564,451	28
18,470,099	18,122,438		4,516,488	5,311,248	30
0,12	0,10	40	2,251,463	3,425,111	30
			5,216,291	5,216,291	30
			(5,123,395)	(5,520,327)	9
			10,229,380	9,450,380	
			92,654,678	96,447,154	
			93,473,741	99,163,149	
			186,128,419	195,610,303	
			2,202,958,693	2,421,675,019	

قائمة الدخل الشامل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

	2019	2018
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ربح السنة	18,122,438	18,470,099
بنود الدخل الشامل الأخرى		
بنود سيتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في فترات لاحقة:		
حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى لشركات حليفة	448,695	(107,680)
بنود لن يتم إعادة تصنيفها إلى قائمة الدخل الموحدة في فترات لاحقة:		
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية	(539,176)	(921,579)
حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى لشركات حليفة	(161,359)	(176,225)
إجمالي بنود الدخل الشامل الأخرى	(251,840)	(1,205,484)
صافي الدخل الشامل للسنة	17,870,598	17,264,615
ويعود إلى:		
مساهمي البنك	7,542,476	8,234,403
جهات غير مسيطرة	10,328,122	9,030,212
	17,870,598	17,264,615

احتياطيات

	دولار أمريكي																	
صافي حقوق الملكية	187,860,596	94,775,472	93,085,124	10,616,781	(5,123,395)	5,216,291	2,251,463	4,559,533	564,451	75,000,000								
حقوق جهات غير مسيطرة	(1,732,177)	(1,301,731)	(430,446)	(387,401)	-	-	-	(43,045)	-	-								
صافي حقوق ملكية مساهمي البنك	186,128,419	93,473,741	92,654,678	10,229,380	(5,123,395)	5,216,291	2,251,463	4,516,488	564,451	75,000,000								
أرباح ممدرة	18,122,438	10,174,840	7,947,598	7,947,598	-	-	-	-	-	-								
التبعية العادلة	(251,840)	153,282	(405,122)	(8,190)	(396,932)	-	-	-	-	-								
التقلبات الدورية	17,870,598	10,328,122	7,542,476	7,939,408	(396,932)	-	-	-	-	-								
مخاطر مصرفية عامة	(8,388,714)	(4,638,714)	(3,750,000)	(6,750,000)	-	-	-	-	-	3,000,000								
إيجاري	195,610,303	99,163,149	96,447,154	(1,968,408)	(5,520,327)	5,216,291	3,425,111	5,311,248	564,451	78,000,000								
علاوة إصدار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-								
صافي حقوق الملكية	97,567,177	-	97,567,177	7,385,788	14,339,168	4,933,148	10,406,302	3,616,656	564,451	75,000,000								
حقوق جهات غير مسيطرة	(9,396,902)	-	(9,396,902)	-	-	-	(9,396,902)	-	-	-								
صافي حقوق ملكية مساهمي البنك	88,170,275	-	88,170,275	7,385,788	(4,339,168)	4,933,148	1,009,400	3,616,656	564,451	75,000,000								
أرباح ممدرة	18,470,099	9,471,780	8,998,319	8,998,319	-	-	-	-	-	-								
التبعية العادلة	(1,205,484)	1441,568	(73,916)	20,311	(784,227)	-	-	-	-	-								
التقلبات الدورية	17,264,615	9,030,212	8,234,403	9,018,630	(784,227)	-	-	-	-	-								
مخاطر مصرفية عامة	88,851,078	88,851,078	-	-	-	-	-	-	-	-								
إيجاري	(8,157,549)	(4,407,549)	(3,750,000)	(3,750,000)	-	-	-	-	-	-								
علاوة إصدار	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-								
رأس المال المدفوع	186,128,419	93,473,741	92,654,678	10,229,380	(5,123,395)	5,216,291	2,251,463	4,516,488	564,451	75,000,000								

31 كانون الأول 2019

الرصيد في بداية السنة
تعديلات سنوات سابقة (إيضاح 2)
الرصيد في بداية السنة - معدل
ربح السنة
بنود الدخل الشامل الأخرى
صافي الدخل الشامل الأخرى
توزيعات أرباح نقدية وأسهم
(إيضاح 29)
الحول إلى الاحتياطيات
الرصيد في نهاية السنة

31 كانون الأول 2018

الرصيد في بداية السنة
أثر تطبيق معيار التقارير المالية
الدولي رقم (9)
الرصيد في بداية السنة - معدل
ربح السنة
بنود الدخل الشامل الأخرى
صافي الدخل الشامل الأخرى
تأسيس واستحواذ على شركة تابعة
توزيعات أرباح نقدية وأسهم
(إيضاح 29)
الحول إلى الاحتياطيات
الرصيد في نهاية السنة

شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019

204,758,357	-	نقد متدفق من استحواذ على شركة تابعة
(40,538,000)	-	استحواذ على شركة تابعة
1,528,145	1,634,042	توزيعات أرباح نقدية مقبوضة
155,058,081	(15,112,173)	صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة الاستثمار
أنشطة التمويل		
-	(2,647,173)	عقود إيجار مدفوعة
(7,944,853)	(8,198,406)	توزيعات أرباح نقدية
6,908,386	(9,803,240)	أموال مقترضة
23,500,000	-	قروض مساندة
22,463,533	(20,648,819)	صافي النقد (المستخدم في) من أنشطة التمويل
232,941,337	105,830,790	الزيادة في النقد وما في حكمه
106,881,874	339,823,211	النقد وما في حكمه في بداية السنة
339,823,211	445,654,001	النقد وما في حكمه في نهاية السنة
15,211,545	18,334,313	فوائد مدفوعة
47,454,917	34,554,052	فوائد مقبوضة

41

2018	2019	إيضاح	أنشطة التشغيل
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
22,997,182	19,920,466		ربح السنة قبل الضرائب
تعديلات:			
5,097,532	9,192,436		استهلاكات وإطفاءات
(964,918)	(1,338,011)		صافي أرباح محفظة موجودات مالية
(596,326)	(175,762)		صافي حصة البنك من نتائج أعمال الشركات الحليفة
-	576,271		فوائد على عقود الإيجار
(1,161,169)	5,472,694		صافي إعادة قياس مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة
2,760,746	3,436,225		مخصصات متنوعة
342,796	-		خسارة بيع شركة حليفة
(19,427)	-		أرباح بيع استثمارات عقارية
(272,424)	24,984		خسائر (أرباح) بيع ممتلكات ومعدات
2,010,253	534,125		بنود أخرى غير نقدية
30,194,245	37,643,428		
التغيير في الموجودات والمطلوبات:			
4,829,553	(3,525,825)		أرصدة مقيدة السحب لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
(3,472,665)	(20,922,146)		احتياطي إلزامي نقدي لدى سلطة النقد الفلسطينية
(1,000,000)	1,000,000		مبالغ محجوزة لدى سلطة النقد الفلسطينية
(60,152,758)	(104,122,704)		تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
13,736,712	(6,827,640)		موجودات أخرى
65,532,915	229,110,717		ودائع العملاء
3,040,746	26,290,865		تأمينات نقدية
10,323,822	(7,378,875)		مطلوبات أخرى
63,032,570	151,267,820		صافي النقد من أنشطة التشغيل قبل الضرائب والمخصصات المدفوعة
(6,857,183)	(8,744,442)		ضرائب مدفوعة
(755,664)	(931,596)		دفعات مخصصات متنوعة
55,419,723	141,591,782		صافي النقد من أنشطة التشغيل
أنشطة الاستثمار			
2,000,000	-		أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال فترة تزيد عن ثلاثة أشهر
70,527	-		بيع استثمارات عقارية
(4,511,324)	(3,696,643)		شراء عقارات وآلات ومعدات
402,990	87,706		بيع عقارات وآلات ومعدات
(3,622,743)	(3,256,662)		مشاريع تحت التنفيذ
(1,156,435)	(1,270,509)		شراء موجودات غير ملموسة
(928,516)	106,016		صافي التغيير في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
(1,026,776)	263,061		صافي التغيير في الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(1,918,144)	(8,979,184)		صافي التغيير في الموجودات المالية بالكلفة المطفأة

1. عام

تأسست شركة البنك الوطني المساهمة العامة المحدودة (البنك) في عام 2005 في مدينة رام الله تحت اسم بنك الرفاه لتمويل المشاريع الصغيرة كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (562601146) ومركزها الرئيسي في مدينة رام الله - فلسطين.

يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المصرفية المتعلقة بنشاطه في إطار القوانين سارية المفعول في فلسطين من خلال مركزه الرئيسي وفروعه العشرين ومكاتبه الستة المنتشرة في المدن الفلسطينية الرئيسية، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية العادية يقوم البنك أيضا بتمويل الاحتياجات المالية لقطاع المشاريع الصغيرة وغيرها من المشاريع. كما بلغ عدد فروع البنك الإسلامي الفلسطيني (شركة تابعة) أربع وعشرون فرعاً وواحد وعشرون مكتباً.

قررت الهيئة العامة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 16 نيسان 2019 زيادة رأس مال البنك ليصل إلى 100 مليون سهم وبذلك أصبح رأسمال البنك المصرح به 100 مليون سهم بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم. هذا وقررت الهيئة العامة في نفس الجلسة توزيع أسهم مجانية بقيمة 3 مليون دولار أمريكي، وبذلك بلغ رأسمال البنك المصرح والمكتتب به والمدفوع كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 78,000,000 مليون دولار أمريكي مقسم إلى 78,000,000 مليون سهم بقيمة اسمية دولار أمريكي واحد للسهم. تم تصنيف البنك كمصرف ذو أهمية نظامية على المستوى المحلي وفقاً للإطار العام للمصارف ذات الأهمية النظامية المعتمدة من مجلس إدارة سلطة النقد الفلسطينية.

بلغ عدد موظفي البنك (632) و(592) موظف كما في 31 كانون الأول 2019 و2018، على التوالي. بينما بلغ عدد موظفي الشركات التابعة (664) و(700) موظف كما في 31 كانون الأول 2019 و2018، على التوالي.

تم إقرار القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2019 من قبل مجلس إدارة البنك بتاريخ 1 آذار 2020.

2. القوائم المالية الموحدة

تمثل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية لشركة البنك الوطني (البنك) وشركائه التابعة كما في 31 كانون الأول 2019.

تم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة التي تتمثل في الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات (الشركة الوطنية) وشركة وطن الاستثمارية مع القوائم المالية للبنك على أساس تجميع كل بند من موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال البنك مع بنود موجودات ومطلوبات ونتائج أعمال الشركات التابعة منذ تاريخ الاستحواذ، بعد استبعاد كافة أرصدة الحسابات الجارية والمعاملات فيما بين البنك والشركات التابعة.

إن السنة المالية للشركات التابعة هي ذات السنة المالية للبنك وعند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات التابعة مع السياسات المحاسبية للبنك.

لقد كانت نسب ملكية البنك في رأسمال شركائه التابعة كما يلي:

بلد المنشأ والأعمال	نسبة الملكية		رأس المال المكتتب	
	2018	2019	2018	2019
الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات فلسطين	54.78	54.78	74,000,000	74,000,000
شركة وطن الاستثمارية فلسطين	100	100	110,000	110,000

قام البنك خلال عام 2018 بتأسيس الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات والتي تتحصر غايتها الأساسية بشراء حصة استراتيجية مسيطرة في البنك الإسلامي الفلسطيني تقدر بحوالي 45.36% حيث يمثلها ستة أعضاء من أصل أحد عشر عضواً في مجلس إدارة البنك الإسلامي الفلسطيني. يسيطر البنك الوطني على شركته التابعة بحصة بالغة 54.78% وله أربعة أعضاء من سبعة في مجلس إدارتها والتي يتم أخذ قراراتها بالأغلبية المطلقة. بلغت حصة البنك من رأس مال الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات مبلغ 40,537,200 دولار أمريكي في حين بلغت حصة الجهات غير المسيطرة مبلغ 33,462,800 دولار أمريكي.

ساهم الاستحواذ وتأسيس الشركة التابعة في صافي نتائج أعمال البنك بمبلغ 13,236,714 دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 ومبلغ 12,247,280 دولار أمريكي للفترة من تاريخ السيطرة وحتى 31 كانون الأول 2018 وبلغت حصة الجهات غير المسيطرة منها مبلغ 10,174,840 دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 ومبلغ 9,471,780 دولار أمريكي للفترة من تاريخ السيطرة وحتى 31 كانون الأول 2018.

قامت الشركة الوطنية بقيد عمليات توحيد الأعمال بالقيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك الإسلامي الفلسطيني، حيث نتج عن ذلك موجودات غير ملموسة بمبلغ 27,111,033 دولار أمريكي، وتم قياس حقوق الجهات غير المسيطرة بالقيمة العادلة.

قام البنك خلال العام بالانتهاء من تحديد توزيع سعر الشراء على عملية الاستحواذ وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (3)، فيما يلي القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات الشركة التابعة في تاريخ الاستحواذ:

الموجودات	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	تعديلات
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	238,238,395	-	238,238,395
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية*	89,956,338	(1,689,903)	88,266,435
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1,607,898	-	1,607,898
تمويلات ائتمانية مباشرة	623,211,407	-	623,211,407
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	3,393,249	-	3,393,249
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	11,232,779	-	11,232,779
استثمار في شركات حليفة	11,471,943	-	11,471,943
استثمارات عقارية	7,958,529	939,501	8,898,030
عقارات وآلات ومعدات	24,910,976	-	24,910,976
مشاريع تحت التنفيذ	3,093,023	-	3,093,023
موجودات غير ملموسة	731,363	-	731,363
موجودات أخرى*	14,774,551	(42,274)	14,732,277
	1,030,580,451	(792,676)	1,029,787,775

المطلوبات

ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	66,531,760	-	66,531,760
ودائع العملاء وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	799,829,722	-	799,829,722
تأمينات نقدية	39,492,896	-	39,492,896
مخصصات متنوعة	7,841,449	-	7,841,449
مخصصات الضرائب	3,639,385	-	3,639,385
مطلوبات أخرى	11,077,328	-	11,077,328
	928,412,540	-	928,412,540

صافي الموجودات المستحوذ عليها

حصة حقوق الجهات غير المسيطرة

المبلغ المدفوع كاستثمار في البنك الإسلامي الفلسطيني

موجودات غير ملموسة ناتجة عن الاستحواذ**

تعديلات خسائر ائتمانية ناتجة عن الاستحواذ

* تم تعديل القوائم المالية للبنك الإسلامي الفلسطيني بأثر رجعي بسبب خطأ في احتساب مخصص خسائر ائتمانية متوقعة على أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية.

- فيما يلي أثر التعديلات على قائمة المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2018:

أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
موجودات أخرى
أرباح مدورة
احتياطي إجباري
حقوق جهات غير مسيطرة

دولار أمريكي	قبل التعديل	التعديل	بعد التعديل
	190,343,503	(1,689,903)	188,653,600
	61,651,344	(42,274)	61,609,070
	10,616,781	(387,401)	10,229,380
	4,559,533	(43,045)	4,516,488
	94,775,472	(1,301,731)	93,473,741

- فيما يلي الأثر على قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

صافي إعادة قياس مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة
صافي أرباح السنة
ويعود إلى:

دولار أمريكي	قبل التعديل	التعديل	بعد التعديل
	1,946,925	(785,756)	1,161,169
	19,255,855	(785,756)	18,470,099
	9,428,765	(430,446)	8,998,319
	9,827,090	(355,310)	9,471,780

** إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

رخصة البنك الإسلامي الفلسطيني ***
ودائع العملاء ***
شهرة ***

*** تم الاعتراف وتسجيل الأصول المعنوية المذكورة أعلاه في (إيضاح 16)

3. السياسات المحاسبية

3.1 أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في 31 كانون الأول 2019. تتحقق السيطرة عند امتلاك البنك للحق، أو يكون معرض، لعوائد متغيرة ناتجة عن استثماره بالشركات المستثمر بها وأن يكون للبنك أيضاً القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه في الشركات التابعة.

تتحقق سيطرة البنك على الشركات المستثمر فيها فقط إذا كان البنك لديه:

- النفوذ على الشركات المستثمر فيها (الحقوق القائمة تعطي البنك القدرة على توجيه نشاطات الشركات المستثمر فيها)
- عندما يكون البنك له القدرة والحق في التأثير على العوائد نتيجة سيطرته على الشركات المستثمر بها
- للبنك القدرة على التأثير على هذه العوائد من خلال نفوذه على هذه الشركات.

يقوم البنك بإعادة تقييم قدرته على السيطرة في الشركات المستثمر بها في حال وجود حقائق أو ظروف تدل على تغير في أحد العناصر الثلاث لإثبات السيطرة المذكورة أعلاه. يبدأ توحيد القوائم المالية للشركات التابعة عند حصول البنك على السيطرة وينتهي التوحيد عند فقدانه للسيطرة على شركاته التابعة. يتم إضافة الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف للشركات التابعة التي تم الاستحواذ عليها أو التي تم التخلص منها خلال السنة في القوائم المالية الموحدة من تاريخ الحصول على السيطرة وحتى تاريخ فقدانها. يتم تسجيل أثر التغير في نسبة الملكية في الشركات التابعة (دون فقدان السيطرة عليها) كمعاملات بين المالكين.

تم استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات والأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة عن المعاملات بين البنك وشركاته التابعة وتوزيعات الأرباح بالكامل.

3.2 أسس الإعداد

تم إعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل التي تظهر بالقيمة العادلة في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

إن الدولار الأمريكي هو عملة إظهار القوائم المالية الموحدة والذي يمثل عملة الأساس للبنك.

3.3 التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة متفقة مع تلك التي اتبعت في إعداد القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018، باستثناء أن البنك قام بتطبيق التعديلات التالية ابتداءً من 1 كانون الثاني 2019:

معايير التقارير المالية الدولي رقم (16) «الإيجارات»

حل معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) «الإيجارات» بدلاً من معيار المحاسبة الدولي رقم (17) «الإيجارات» وتفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (4) «تحديد ما إذا كان الاتفاق يحتوي على عقد إيجار» وتفسيرات لجنة تفسير معايير المحاسبة الدولية رقم (15) «عقود الإيجار التشغيلية - الحوافز» ورقم (27) «تقييم محتوى العمليات التي تتضمن الصيغة القانونية لعقود الإيجار». يحدد المعيار المبادئ المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح للإيجارات. ويتطلب المعيار من المستأجرين الاعتراف بمعظم عقود الإيجار وفقاً لنموذج موحد في قائمة المركز المالي.

إن الاعتراف بعقود الإيجار للمؤجرين بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) لم يتغير إلى حد كبير بالمقارنة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (17). سيستمر المؤجر في تصنيف عقود الإيجار إما كعقود تشغيلية أو تمويلية باستخدام مبادئ مماثلة لتلك المستخدمة في معيار المحاسبة الدولي رقم (17). وبالتالي، لم يؤثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) على عقود الإيجار التي يكون فيه البنك هو المؤجر.

قام البنك بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) بطريقة الأثر الرجعي المعدل بتاريخ التطبيق كما في 1 كانون الثاني 2019، وبناءً عليه لم يتم تعديل القوائم المالية الموحدة للسنة السابقة. قرر البنك استخدام طريقة الانتقال العملية والتي تسمح بتطبيق المعيار فقط على العقود التي تم تحديدها سابقاً على أنها عقود إيجار وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (17) وتفسيرات لجنة تفسيرات معايير التقارير المالية الدولية رقم (4) في تاريخ التطبيق.

فيما يلي أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (16) على قائمة المركز المالي الموحدة كما في 1 كانون الثاني 2019:

الموجودات	دولار أمريكي
المتوسط المرجح لمعدل الإقراض كما في 1 كانون الثاني 2019	4%
حق استخدام الأصول	20,746,364
دفعات مقدمة	(1,218,252)
صافي الأثر على الموجودات	19,528,112
المطلوبات	
مطلوبات عقود الإيجار	18,309,858

أ. طبيعة أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (16)

يوجد لدى البنك عقود إيجار مختلفة لبعض العقارات والممتلكات والمعدات قبل تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (16). كان البنك يقوم بتصنيف عقود الإيجار (التي يكون فيها البنك كطرف مستأجر (عند بدايتها إما كعقود إيجار تمويلية أو عقود إيجار تشغيلية. حيث كان يتم تصنيف عقد الإيجار على أنه عقد إيجار تمويلي في حال كان العقد يقوم بتحويل كافة المخاطر والمنافع الجوهرية المرتبطة بامتلاك الأصل المستأجر إلى البنك. عدا عن ذلك، كان يتم تصنيف العقد على أنه عقد إيجار تشغيلي. كان البنك يقوم برسملة عقود الإيجار التمويلي عند بداية العقد بالقيمة العادلة للأصل المستأجر أو بالقيمة الحالية المخصومة لدفعات الإيجار أيهما أقل. ويتم الاعتراف بدفعات الإيجار الفعلية مقسمة ما بين الفائدة على عقد الإيجار (المعترف بها كمصاريف تمويل) وتخفيض مطلوبات عقود الإيجار. في حالة عقود الإيجار التشغيلية، لم يكن البنك يقوم برسملة الأصل المستأجر ولكن يتم الاعتراف بدفعات

الإيجار كمصروف إيجار في قائمة الدخل الموحدة على أساس القسط الثابت وعلى مدة الإيجار. ويتم الاعتراف بالإيجار المدفوع مقدماً والإيجار المستحق في الأرصدة المدينة والدائنة الأخرى على التوالي.

عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (16)، قام البنك باستخدام طريقة موحدة للاعتراف بجميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة. يقدم المعيار متطلبات تطبيق محددة وحلول عملية، والتي قام البنك باستخدامها عند تطبيق المعيار.

عقود الإيجار التي تم الاعتراف بها سابقاً كعقود إيجار تشغيلية

قام البنك بالاعتراف بموجودات حق استخدام الأصول ومطلوبات عقود الإيجار للعقود التي تم تصنيفها سابقاً كعقود إيجار تشغيلية، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة. تم الاعتراف بموجودات حقوق الاستخدام لمعظم عقود الإيجار بناءً على القيمة الدفترية كما لو ان المعيار كان مطبقًا منذ بداية العقد، بصرف النظر عن استخدام معدل الاقتراض بتاريخ التطبيق. قام البنك بالاعتراف بأصل حق الاستخدام لبعض عقود الإيجار باستخدام قيمة التزام الإيجار بعد تعديلها بقيمة مدفوعات الإيجار المقدمة وقيمة الإيجارات المستحقة ذات الصلة والمعترف بها سابقًا. تم الاعتراف بمطلوبات الإيجار بناءً على القيمة الحالية لدفعات الإيجار المتبقية، مخصصة باستخدام معدل الاقتراض بتاريخ التطبيق.

قام البنك أيضاً باستخدام الحلول العملية المتاحة وفقاً للمعيار بحيث:

- استخدم البنك معدل خصم واحد لأي مجموعة من عقود الإيجار والتي لها خصائص متشابهة.

- استخدم البنك معلومات لاحقة عند تحديد مدة عقد الإيجار للعقود التي تحتوي على خيارات لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.

- استخدم البنك إعفاءات عقود الإيجار قصيرة الأجل للعقود قصيرة الأجل والتي تنتهي خلال 12 شهراً من تاريخ التطبيق.

- استبعد البنك التكاليف المباشرة الأولية عند قياس أصل حق الاستخدام في تاريخ التطبيق.

- استخدم البنك معلومات لاحقة عند تحديد مدة عقد الإيجار للعقود التي تحتوي على خيارات لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار.

ب. فيما يلي السياسات المحاسبية الجديدة للبنك والتي تم تطبيقها من تاريخ تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (16):

حق استخدام الأصول

يقوم البنك بالاعتراف بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون الأصل فيه قابل للاستخدام). يتم الاعتراف بحق استخدام الأصل بالتكلفة، بعد تنزيل الاستهلاك التراكم وخسائر التدني في القيمة، ويتم تعديل القيمة عند إعادة تقييم مطلوبات عقود الإيجار.

تتضمن تكلفة حق استخدام الأصل قيمة مطلوبات عقود الإيجار المعترف بها، بالإضافة إلى التكاليف الأولية المباشرة المكتبة، ودفعات الإيجار التي تمت في أو قبل تاريخ بدء العقد، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة متعلقة بعقد الإيجار. في حال لم يكن البنك متيقناً من الحصول على ملكية الأصل المستأجر في نهاية مدة العقد، يتم استهلاك قيمة حق استخدام الأصل المعترف به على أساس القسط الثابت على مدار العمر

الإنتاجي للأصل أو مدة عقد الإيجار أيهما أقل. تخضع موجودات حق استخدام الأصل إلى اختبار التدني في القيمة.

مطلوبات عقود الإيجار

يقوم البنك في تاريخ بدء عقد الإيجار، بالاعتراف بمطلوبات عقود الإيجار بالقيمة الحالية المخصصة لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحاً منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو نسب متفق عليها وفقاً لشروط العقد، والمبالغ المتوقع تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضاً قيمة ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه البنك بالإضافة إلى قيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان البنك ينوي أن يمارس خيار الإنهاء وفقاً لشروط العقد.

يتم الاعتراف بدفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد كمصاريف في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى دفع تلك المبالغ.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار، يستخدم البنك لغايات خصم دفعات الإيجار المستقبلية معدل الاقتراض عند بدء الإيجار إذا كان سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار غير قابل للتحديد. بلغ المتوسط المرجح لمعدل الخصم 4% في حين بلغ المتوسط المرجح لعقود الإيجار 10 سنوات. لاحقاً يتم زيادة مطلوبات الإيجار بقيمة الفائدة المستحقة ويتم تخفيضها بقيمة دفعات الإيجار الفعلية. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك أي تعديل أو تغيير على مدة الإيجار أو عند حدوث أي تغيير على الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة أو عند تغير التقييم المتعلق بشراء الأصل.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة

يقوم البنك بتطبيق الإعفاء المتعلق بالاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل على بعض عقود الإيجار قصيرة الأجل (عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تتضمن خيار شراء الأصل). كما يقوم البنك أيضاً بتطبيق الإعفاء المتعلق بعقود الإيجار للأصول منخفضة القيمة على بعض عقود الإيجار للأصول التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم الاعتراف بدفعات الإيجار لعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة كمصروف إيجار على أساس القسط الثابت وعلى مدة الإيجار.

التقديرات الهامة المتعلقة بتحديد مدة عقد الإيجار للعقود التي تتضمن خيار تجديد العقد

يقوم البنك بتحديد مدة عقد الإيجار على أنها المدة غير القابلة للإلغاء، مع الأخذ بعين الاعتبار الفترات المشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد أن يتم ممارسة هذا الخيار، أو أي فترات متعلقة بخيار إنهاء عقد الإيجار، إذا كان من المؤكد ألا يقوم البنك بممارسة هذا الخيار. بموجب بعض عقود الإيجار، يوجد لدى البنك الحق في استئجار الأصول لفترات إضافية. يقوم البنك ببعض التقديرات عند تقييم ما إذا كان من المؤكد ممارسة خيار التجديد.

وهذا يعني، أن البنك يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل ذات الصلة التي تشكل حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التجديد. لاحقاً لتاريخ البدء، يقوم

البنك بإعادة تقييم مدة عقد الإيجار في حال حصول حدث هام أو تغيير في الظروف الواقعة تحت سيطرتها الأمر الذي قد يؤثر على قدرته على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد (على سبيل المثال، تغيير في استراتيجية العمل).

قام البنك بتضمين فترة التجديد كجزء من مدة عقد الإيجار نظراً لأهمية هذه الأصول في عملياته التشغيلية. إن مدة العقد غير القابلة للإلغاء لبعض هذه الأصول تعتبر قصيرة نسبياً وفي حال إلغاء تلك العقود فإن العمليات التشغيلية ستتأثر بشكل سلبي في حال عدم وجود بدائل لتلك الأصول.

تفسير رقم (23) لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية – عدم التأكد حول معالجة ضريبة الدخل

يوضح هذا التفسير المعالجة المحاسبية لضريبة الدخل عند وجود درجة من عدم التأكد فيما يتعلق بالضريبة والتي تؤثر على تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (12). لا ينطبق التفسير على الضرائب والرسوم غير المتضمنة في نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (12) ولا تتضمن متطلبات خاصة للرسوم والغرامات المتعلقة بالمعالجات الضريبية الغير مؤكدة. يجب على البنك تحديد ما إذا كان يجب اعتبار كل معالجة ضريبية غير مؤكدة على حدى أو اعتبارها مع معالجات ضريبية أخرى. لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية الموحدة للبنك.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)؛ ميزات الدفع المسبق مع تعويض ذي مؤشرات سلبية

بموجب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، يمكن قياس أداة الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بشرط أن تكون التدفقات النقدية التعاقدية هي عبارة عن دفعات لأصل الدين والفوائد على المبلغ الأصلي المستحق (نموذج العمل وتحليل التدفقات النقدية التعاقدية SPPI) وان يكون الغرض من الأداة هو ضمن نموذج العمل المناسب لذلك التصنيف. توضح تعديلات معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) أن الموجودات المالية ينطبق عليها نموذج SPPI بغض النظر عن الحدث أو الظرف الذي يؤدي إلى الإلغاء المبكر للعقد وبصرف النظر عن الطرف الذي يدفع أو يتلقى تعويضاً بسبب الإلغاء المبكر للعقد. لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية الموحدة للبنك.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28)؛ بيع أو تحويل الموجودات بين المستثمر وشركاته الحليفة أو مشاريعه المشتركة

تركز التعديلات على التناقض بين معيار التقارير المالية الدولي رقم (10) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) فيما يتعلق بفقدان السيطرة على الشركة التابعة والناجحة عن عملية بيع أو تحويل الاستثمار في الشركة التابعة إلى استثمار في شركة حليفة أو مشاريع مشتركة. توضح التعديلات أنه يتم الاعتراف بكامل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي ينطبق عليها تعريف المنشأة – وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (3) – بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة. في حين يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع أو تحويل الأصول التي لا ينطبق عليها تعريف المنشأة بين المستثمر والشركة الحليفة أو المشاريع المشتركة إلى مدى حصة المستثمر في الشركة الحليفة أو المشاريع مشتركة.

قام المجلس الدولي للمحاسبة بتأجيل تاريخ تطبيق هذه التعديلات إلى أجل غير مسمى، ولكن يجب على الشركة التي تطبق التعديلات في وقت مبكر وان يتم تطبيقها بأثر مستقبلي.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية الموحدة للبنك.

تعديلات على المعيار المحاسبة الدولي رقم (28)؛ الاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة

توضح التعديلات أن الشركة تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على الاستثمارات طويلة الأجل في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة التي لا تنطبق عليها طريقة حقوق الملكية ولكن يشكل، من حيث الجوهر، جزءاً من صافي الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (على المدى الطويل). يعتبر هذا التعديل مناسب حيث ان نموذج خسارة الائتمان المتوقع في معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ينطبق على هذه الاستثمارات طويلة الأجل.

توضح التعديلات أيضاً أنه عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، لا تسجل الشركة أي خسائر للشركات الحليفة والمشاريع المشتركة، أو أي خسائر انخفاض في القيمة على صافي الاستثمار، كتعديلات على صافي الاستثمار في الشركة الحليفة أو المشروع المشترك التي قد تنشأ نتيجة تطبيق معيار المحاسبة الدولي (28) الاستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة.

لم ينتج أي أثر عن تطبيق هذه التعديلات على القوائم المالية الموحدة للبنك.

معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة مدرجة أدناه، وسيقوم البنك بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الإلزامي:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (8)؛ تعريف «الجوهري»

أصدر المجلس الدولي للمحاسبة تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – عرض القوائم المالية الموحدة ومعيار المحاسبة الدولي رقم (8)– السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية لتوحيد تعريف ما هو «جوهري» ضمن المعايير كافة وتوضيح جوانب معينة من التعريف. ينص التعريف الجديد على أن «المعلومات تعتبر جوهرية إذا نتج عن حذفها أو إغفالها أو إخفاءها، تأثير بشكل معقول على القرارات التي يتخذها المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية الموحدة للأغراض العامة على أساس تلك القوائم المالية الموحدة، والتي توفر معلومات مالية محددة حول المنشأة». يتم تطبيق هذا التعديل للفترات التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2020.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات على تعريف ما هو «جوهري» أثر على القوائم المالية الموحدة للبنك.

معيار التقارير المالية الدولي رقم (17) عقود التأمين

يقدم المعيار نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والإيضاحات المتعلقة بعقود التأمين. ويحل هذا المعيار محل معيار التقارير المالية الدولي رقم (4) – عقود التأمين. ينطبق المعيار على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. ان الإطار العام للمعيار يتضمن استخدام طريقة الرسوم المتغيرة وطريقة توزيع الأقساط.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتبارا من 1 كانون الثاني 2021 مع ارقام المقارنة، مع السماح بالتطبيق المبكر المبكر شريطة ان المنشأة طبقت معيار التقارير الدولي رقم (9) ومعيار التقارير الدولي رقم (15) قبل أو مع تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (17). لا يتوقع البنك ان ينتج أثر من تطبيق هذا المعيار.

تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم (3): تعريف «الأعمال»

أصدر المجلس الدولي للمحاسبة تعديلات على تعريف «الأعمال» في معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) – اندماج الأعمال لمساعدة المنشئات على تحديد ما إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها ينطبق عليها تعريف «الأعمال» أم لا. وتوضح هذه التعديلات الحد الأدنى لمتطلبات الأعمال، وتحذف تقييم ما إذا كان المشاركين في السوق قادرين على استبدال أي عناصر أعمال غير موجودة، وتضيف التعديلات توجيهات لمساعدة المنشئات على تقييم ما إذا كانت العملية المستحوذ عليها جوهرية، وتحديد تعريفات الأعمال والمخرجات، وإضافة اختبار تركيز القيمة العادلة الاختياري.

نظراً لأن التعديلات تطبق بأثر مستقبلي على المعاملات أو الأحداث الأخرى التي تحدث عند أو بعد تاريخ التطبيق الأولي، فلن ينتج أثر على البنك من تطبيق هذه التعديلات في تاريخ الانتقال.

تعديل معدلات الفائدة على معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) ومعيار التقارير المالية الدولي رقم (7)

إن تعديلات معايير معدلات الفائدة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7 تشمل عدد من عمليات الإغفاءات التي تنطبق على جميع علاقات التحوط التي تتأثر بشكل مباشر بتعديل معايير معدلات الفائدة. تتأثر علاقة التحوط إذا أدى التعديل إلى حالة عدم تيقن بشأن توقيت و / أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط. نتيجة لهذا التعديل، قد يكون هناك عدم تيقن حول توقيت و / أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط، خلال الفترة السابقة لاستبدال معيار معدل الفائدة الحالي ببديل يخلو من المخاطر (RFR). قد يؤدي ذلك إلى عدم التيقن فيما إذا كانت الصنفقة المتوقعة مرجحة وما إذا كانت علاقة التحوط مستقبلاً فعالة أم لا.

نتيجة لهذا التعديل، قد يكون هناك عدم تيقن حول توقيت و / أو حجم التدفقات النقدية المستندة إلى المعيار، لبند التحوط أو أداة التحوط خلال الفترة السابقة لاستبدال معيار معدل الفائدة الحالي ببديل يخلو من المخاطر (RFR). تسري التعديلات على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2020 مع السماح بالتطبيق المبكر. ويتم تطبيق بأثر رجعي. إلا أنه لا يمكن إعادة أي علاقات تحوط تم إلغاؤها مسبقًا عند تطبيق الطلب، ولا يمكن تعيين أي علاقات تحوط بالاستفادة من التجارب السابقة.

بعد الانتهاء من المرحلة الأولى، يحول مجلس معايير المحاسبة الدولية تركيزه إلى المسائل التي قد تؤثر على التقارير المالية عند استبدال معيار معدل الفائدة الحالي بـ RFR. ويشار إلى ذلك بالمرحلة الثانية من مشروع IASB.

لم يطبق البنك التعديلات مبكراً حيث أن عدم التيقن الناشئ عن التعديل لا يؤثر على علاقات التحوط إلى الحد الذي يتطلب إنهاء العلاقة.

3.4 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات والتمويلات الائتمانية المتعثرة.

يتم التحقق من إيرادات التسهيلات والتمويلات والاستثمارات وفقاً لمبدأ الاستحقاق. يتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها، ويتم الاعتراف بأرباح توزيعات الأسهم من الشركات المستثمر بها عند نشوء حق لاستلامها.

يتم الاعتراف بالمصاريف على أساس مبدأ الاستحقاق.

الموجودات والمطلوبات المالية

موجودات مالية بالكلفة المطفأة

يتم قياس أدوات الدينّ بالكلفة المطفأة إذا تحقق الشرطان التاليان:

- أن يتم الاحتفاظ بأداة الدينّ ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية.

- أن تعطي الشروط التعاقدية للأداة في تواريخ محددة حق الانتفاع من التدفقات النقدية التي تمثل دفعات من الأصل وفائدة على الرصيد القائم.

إن أدوات الدينّ التي تحقق الشرطين السابقين تقاس مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء (باستثناء إذا اختار البنك تصنيف هذه الموجودات من خلال قائمة الدخل كما هو مبين أدناه). لاحقاً يتم قياسها بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي بعد تنزيل التدني. يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

إن معدل الفائدة الفعلي هو نسبة الفائدة التي يتم استخدامها لخصم التدفقات النقدية المستقبلية على فترة عمر أداة الدين، أو فترة أقل في حالات معينة، لتساوي القيمة الدفترية في تاريخ الاعتراف المبدئي.

عند الاعتراف المبدئي يستطيع البنك بشكل لا يمكن التراجع عنه تصنيف أداة دين حققت شروط الكلفة المطفأة المذكورة أعلاه كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إذا أدى ذلك إلى إزالة أو التخفيف بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي نتيجة تصنيف الأداة المالية بالكلفة المطفأة.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

تمثل هذه الموجودات المالية أدوات الدينّ التي لا تحقق شروط الكلفة المطفأة أو أدوات مالية تحقق شروط الكلفة المطفأة ولكن اختار البنك تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل عند الاعتراف المبدئي. لم يقم البنك بتصنيف أية أداة دين تحقق شروط أدوات دين بالكلفة المطفأة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

يقوم البنك عند الاعتراف المبدئي بتصنيف أدوات الملكية بالقيمة العادلة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل باستثناء الاستثمارات غير المحتفظ بها لأغراض المتاجرة حيث يمكن تصنيف هذه الموجودات بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ويتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل الموحدة.

يتم الاعتراف بأرباح توزيعات الأسهم من الاستثمار في الأدوات المالية من الشركات المستثمر بها عند نشوء حق لاستلامها.

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

يقوم البنك عند الاعتراف المبدئي بتصنيف أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى. يتم هذا التصنيف على أساس كل أداة على حدة ولا يمكن التراجع عنه. كذلك لا يستطيع البنك تصنيف أداة ملكية محتفظ بها للمتاجرة كأدوات مالية بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى.

يتم قياس أدوات الملكية من خلال الدخل الشامل مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء. لاحقاً يتم قياس هذه الموجودات بالقيمة العادلة ويتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخرى في حساب احتياطي القيمة العادلة. عند التخلص من هذه الموجودات لا يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المقيدة سابقاً في حساب احتياطي القيمة العادلة إلى قائمة الدخل الموحدة بل يتم قيدها مباشرة في حساب الأرباح المدورة.

يتم قيد عوائد توزيعات الأسهم من الاستثمار في أدوات الملكية من الشركات المستثمر بها عند نشوء حق لاستلامها في قائمة الدخل الموحدة، إلا إذا اعتبرت هذه العوائد كاسترداد لجزء من قيمة الاستثمار.

إعادة تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يمكن تصنيف أدوات الدين كموجودات موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل إذا تحقق الشرطان التاليان:

- أن يتم الاحتفاظ بأداة الدينّ ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية وبيعها.

- أن تعطي الشروط التعاقدية للأداة في تواريخ محددة حق الانتفاع من التدفقات النقدية التي تمثل دفعات من الأصل وفائدة على الرصيد القائم.

انخفاض قيمة الأصول المالية

نظرة عامة حول الخسائر الائتمانية المتوقعة

أدى تطبيق معيار التقارير المالي الدولي رقم (9) إلى تغيير طريقة احتساب خسارة التدني التسهيلات للبنك بشكل جوهري من خلال نهج طريقة الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات نظرة مستقبلية بدلاً من الاعتراف بالخسارة عند تكبد الخسارة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (39) اعتباراً من 1 كانون الثاني 2018.

يقوم البنك بتسجيل المخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع التسهيلات وموجودات الدين المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، إضافة إلى التزامات التسهيلات وعقود الضمان المالية، والمشار إليها جميعاً “الأدوات المالية”.

لا تخضع أدوات الملكية لاختبار التدني بموجب معيار التقارير المالي الدولي رقم (9).

يستند مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على الخسائر الائتمانية المتوقع حدوثها على مدى عمر الأصل، وفي حال لم يكن هناك تغير ملموس على مخاطر الائتمان من تاريخ الاعتراف الأولي، يستند المخصص على الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

إن الخسارة الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهر هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأصل الناتجة عن أحداث تعثر بالأدوات المالية التي يمكن حدوثها خلال 12 شهر من تاريخ القوائم المالية الموحدة.

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني والخسائر الائتمانية المتوقعة خلال 12 شهراً بناءً على طبيعة الأدوات المالية.

قام البنك بوضع سياسة لإجراء تقييم، بشكل دوري، فيما إذ كانت مخاطر الائتمان للأداة المالية قد زادت بشكل ملموس من تاريخ الاعتراف الأولي، من خلال الأخذ بعين الاعتبار التغير في مخاطر التعثر على مدى العمر المتبقي للأدوات المالية.

بناءً على ما ذكر أعلاه، يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية إلى المرحلة (الأولى) والمرحلة (الثانية) والمرحلة (الثالثة)، كما هو موضح أدناه:

المرحلة الأولى:	تشمل الأدوات المالية التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني منذ منحها . يقوم البنك بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً .
المرحلة الثانية:	تشمل الأدوات المالية التي زادت مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي والتي لم يحدث عليها تدني ائتماني. يقوم البنك بقيد مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.
المرحلة الثالثة:	تشمل الأدوات المالية المتدنية ائتمانياً . يقوم البنك بقيد مخصص خسائر ائتمانية على مدى العمر المتوقع لتلك الأدوات المالية .

بالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوفر لدى البنك توقعات معقولة لاسترداد إما كامل المبلغ القائم أو جزء منه فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للموجودات المالية ويعتبر بمثابة إلغاء جزئي للموجودات المالية.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقوم البنك باحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بناءً على المتوسط المرجح لثلاثة سيناريوهات لقياس العجز النقدي المتوقع، مخصومة بسعر تقريبي لأسعار الأرباح الفعلية. إن العجز النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للبنك وفقاً للعقد والتدفقات النقدية المتوقع تحصيلها.

يتم توضيح آلية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية على النحو التالي:

احتمالية التعثر	احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التخلف عن السداد خلال فترة زمنية معينة. التعثر من الممكن ان يحدث في فترة محددة خلال فترة التقييم.
التعرض الائتماني عند التعثر	إن التعرض الائتماني عند التعثر هو تقدير المبلغ القائم الخاضع للتعثر في تاريخ مستقبلي، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات المتوقعة على المبلغ القائم بعد تاريخ التقرير، بما في ذلك دفعات سداد أصل الدين والربح، سواء كان مجدول ضمن عقد، السحوبات المتوقعة من التسهيلات الملتزم بها، الأرباح المستحقة عن تأخير الدفعات المستحقة.
الخسارة المفترضة عند التعثر	إن الخسارة المفترضة عند التعثر هي تقدير للخسارة الناشئة عند التعثر في وقت معين. وهي تمثل الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والمبلغ الذي يتوقع تحصيله مع الأخذ بعين الاعتبار الضمانات. عادة ما يتم التعبير عن الخسارة المفترضة عند التعثر كنسبة مئوية من التعرض الائتماني عند التعثر.

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوأ)، ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

إن آلية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة والعناصر الرئيسية هي على النحو التالي:

المرحلة الأولى:	يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة باحتمالية التعثر للتعرض الائتماني خلال 12 شهر كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدة حياة الأصل وبالتالي يقوم البنك باحتساب المخصص من احتمالية حدوث تعثر للأدوات المالية خلال 12 شهر بعد تاريخ القوائم المالية الموحدة. يتم تطبيق هذه الاحتمالات الافتراضية المتوقعة لمدة 12 شهراً على مبلغ التعرض الائتماني عند التعثر مضروبة بنسبة الخسارة بافتراض التعثر مخصومة بسعر الفائدة الفعلي. ويتم إجراء هذا الاحتساب لكل من السيناريوهات الثلاثة، كما هو موضح أعلاه.
-----------------	---

المرحلة الثانية:	عند حدوث زيادة مؤثرة بالمخاطر الائتمانية من تاريخ الاعتراف الأولي، يقوم البنك باحتساب مخصص الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني، وتتماثل آلية احتساب المخصص بنفس الطريقة الموضحة أعلاه، بما في ذلك استخدام السيناريوهات المختلفة، ولكن يتم استخدام احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر لكامل عمر الأداة المالية، ويتم خصم مبلغ العجز النقدي المتوقع بمعدل الفائدة الفعلي.
------------------	--

المرحلة الثالثة:	بالنسبة للموجودات المالية التي ينطبق عليها مفهوم التدني (التعثر)، يقوم البنك باحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر التعرض الائتماني. وتتماثل آلية احتساب المخصص بالطريقة المتبعة بالمرحلة الثانية، ويتم تحديد احتمالية التعثر بنسبة 100% ونسبة خسارة بافتراض التعثر أكبر من تلك المطبقة في المرحلتين الأولى والثانية.
------------------	---

الالتزامات والارتباطات المحتملة:	يقوم البنك بتقدير الجزء المتبقي من تلك الالتزامات والذي من المتوقع استغلاله على مدى العمر المتوقع. وتحسب الخسائر الائتمانية المتوقعة بعد ذلك بناء على القيمة الحالية للعجز النقدي كما لو تم استغلال مبلغ التمويل كاملاً حسب المتوسط المرجح للثلاثة سيناريوهات المستخدمة في الاحتساب، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي.
----------------------------------	--

بطاقات الائتمان والتسهيلات الائتمانية الدوارة

يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى فترة تعكس توقعات البنك بسلوك العميل واحتمال تخلفه عن السداد وإجراءات تخفيف المخاطر المستقبلية على البنك والتي يمكن أن تشمل الحد من أو إلغاء التمويل.

إن التقييم المستمر حول وجود زيادة مؤثرة في المخاطر الائتمانية للتمويلات الائتمانية المتجددة تشبه التقييمات المطبقة على التمويلات الأخرى. إن سعر الفائدة المستخدم لخصم الخسائر الائتمانية المتوقعة لبطاقات الائتمان هو سعر الفائدة الفعلي.

النظرة المستقبلية للمعلومات

يعتمد البنك على مجموعة واسعة من المعلومات المستقبلية المستخدمة كمدخلات في نموذج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، وعلى سبيل المثال:

- الناتج المحلي الإجمالي.
- معدلات البطالة.

إن المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة قد لا تشتمل على كافة خصائص السوق كما في تاريخ القوائم المالية الموحدة. نتيجة لذلك، يتم إجراء تعديلات نوعية في بعض الأحيان كتعديلات مؤقتة في حال وجود اختلافات كبيرة.

تقييم الضمانات

يقوم البنك لغايات التقليل من مخاطر الائتمان باستخدام الضمانات، حيثما أمكن. وهناك عدة أشكال للضمانات، مثل الضمانات النقدية والأوراق المالية وحوالات الحق والعقارات والمبالغ مستحقة القبض والمخزون وغيرها من الموجودات غير المالية. إن السياسة المحاسبية المتبعة من قبل البنك لمعالجة الضمانات حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) هي نفسها كما هي بموجب معيار المحاسبي الدولي رقم (39) وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

لا يتم تسجيل الضمانات، ما لم يتم استردادها، في قائمة المركز المالي الموحد للبنك. ولكن تؤثر القيمة العادلة للضمانات على احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة للبنك. يتم تقييم الضمانات عند الاعتراف الأولي ويتم إعادة تقييمها بشكل دوري. ومع ذلك، بعض الضمانات، على سبيل المثال النقد أو الأوراق المالية يتم تقييمها بشكل يومي.

يستخدم البنك بيانات السوق النشط لتقييم الموجودات المالية المحفظ بها كضمان. ويتم تقدير قيمة الموجودات المالية الأخرى التي ليس لديها سوق نشط باستخدام طرق تقييم مناسبة. يتم تقييم الضمانات غير المالية، مثل الضمان العقاري، بناءً على البيانات المقدمة من أطراف خارجية مثل مقيمين الرهن العقاري.

إعدام الدين

إن السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنك فيما يخص إعدام الدين حسب معيار التقارير المالي الدولي رقم (9) لا تختلف مقارنة مع معيار المحاسبة الدولي رقم (39) وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية. يتم إعدام الموجودات المالية إما بشكل جزئي أو كلي فقط عند توقف البنك عن الاسترداد.

في حال كان المبلغ المعدم أكبر من مخصص الخسائر المتراكمة، يتم معالجة الفرق كإضافة إلى المخصص. يتم تسجيل المبالغ المستردة لاحقاً في الإيرادات الأخرى.

التعديل على التسهيلات والتمويلات

يقوم البنك أحيانا بإجراء تعديلات على شروط العقد للتسهيلات كاستجابة لطلب العميل نتيجة الصعوبات المالية بدلاً من استرداد أو تحصيل الضمانات ويقوم البنك بتعديل شروط التمويل نتيجة لظهور أو وجود صعوبات مالية للعميل. قد تشمل الشروط تمديد دفعات السداد أو الاتفاق على شروط تمويل جديدة. تتمثل سياسة البنك في مراقبة التسهيلات المجدولة من أجل المساعدة على ضمان استمرار حدوث الدفعات المستقبلية. إن قرار البنك بتعديل التصنيف بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة يتم على أساس كل حالة على حدة.

قام البنك الإسلامي الفلسطيني (شركة تابعة) وفقاً لتعليمات من سلطة النقد الفلسطينية بتصنيف التمويلات غير المنتظمة وغير المجدولة لموظفي القطاع العام في المحافظات الجنوبية ضمن المرحلة الثانية وقام بقيد الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والقيمة الدفترية في قائمة الدخل وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وذلك بافتراض وجود جدولة ضمنية لهذه التمويلات، بالإضافة إلى ذلك قام البنك بتعليق الأرباح على تمويلات موظفي القطاع العام غير المنتظمة وغير المجدولة من تاريخ عدم انتظام الراتب.

قياس القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة لبعض الأدوات المالية مثل المشتقات والموجودات غير المالية في تاريخ القوائم المالية الموحدة. القيمة العادلة هي المقابل المالي لبيع أصل أو سداد التزام وذلك من خلال عملية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية بيع الموجودات أو سداد المطلوبات إما في:

- سوق رئيسي للموجودات أو المطلوبات.

- أو في حال غياب السوق الرئيسي، في سوق أكثر ملاءمة للموجودات والمطلوبات.

يجب أن يكون للبنك القدرة على الوصول للسوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الفرضيات التي سيستخدمها المشاركين عند تسعير الموجودات والمطلوبات، على فرض أن المشاركين في السوق هدفهم تحقيق منافع اقتصادية.

يستخدم البنك أساليب التقييم المناسبة حسب الظروف التي توفر معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، وذلك من خلال زيادة استخدام معطيات ذات صلة يمكن ملاحظتها والتقليل من استخدام المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها.

جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس بالقيمة العادلة المصرح عنها في القوائم المالية الموحدة تصنف ضمن هرم القيمة العادلة، كما هو موضح أدناه:

المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة.

المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.

المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها .

في نهاية كل فترة مالية يحدد البنك فيما إذا كانت هنالك عمليات نقل بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى معطيات له أثر جوهري على قياس القيمة العادلة ككل) للموجودات والمطلوبات و يتم الاعتراف بها في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر.

يقوم مخمنين خارجيين معتمدين بالمشاركة في تقييم الموجودات الجوهرية. بعد النقاش مع هؤلاء المخمنين الخارجيين، يقوم البنك باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد شرائح من الموجودات وفقاً لطبيعة وخصائص ومخاطر ومستوى القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات.

استثمار في شركات حليفة

يتم قيد الاستثمار في الشركات الحليفة باستخدام طريقة حقوق الملكية. الشركة الحليفة هي تلك التي يكون للبنك نفوذاً مؤثراً عليها وهو القدرة على المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها وليس التحكم بهذه السياسات.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يظهر الاستثمار في الشركات الحليفة في قائمة المركز المالي الموحدة بالكلفة، مضافاً إليه التغيرات اللاحقة في حصة البنك من صافي موجودات الشركات الحليفة. يتم قيد الشهرة

الناتجة عن شراء الشركات الحليفة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمارات فيها، حيث لا يتم إطفاء هذه الشهرة أو دراسة التدني في قيمتها بشكل منفصل.

يتم إظهار حصة البنك من صافي نتائج أعمال الشركات الحليفة في قائمة الدخل الموحدة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر الناتجة عن المعاملات بين البنك والشركات الحليفة وفقاً لنسبة ملكية البنك في الشركات الحليفة.

إن السنة المالية للشركات الحليفة هي ذات السنة المالية للبنك. عند الضرورة يقوم البنك بإجراء تعديلات لتتوافق السياسات المتبعة في الشركات الحليفة مع السياسات المحاسبية للبنك.

لاحقاً لاستخدام طريقة حقوق الملكية يقرر البنك ما إذا كان هناك ضرورة لقيد خسائر تدن إضافية على استثماراته في الشركات الحليفة. يقوم البنك في تاريخ القوائم المالية الموحدة بتحديد ما إذا كان هناك وجود لأدلة موضوعية تشير إلى تدني في قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة. في حال وجود هذه الأدلة، يقوم البنك باحتساب قيمة التدني والتي تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والقيمة المتوقع استردادها ويتم قيد هذا الفرق في قائمة الدخل الموحدة.

العقارات والآلات والمعدات

تظهر العقارات والآلات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. تشمل كلفة العقارات والآلات والمعدات الكلفة المتكبدة لاستبدال أي من مكونات العقارات والآلات والمعدات ومصاريف التمويل للمشاريع الإنشائية طويلة الأجل إذا تحققت شروط الاعتراف. لا يتم استهلاك الأراضي. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة عند تحققها.

يتم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة القسط الثابت وفقاً للعمر الإنتاجي المتوقع كما يلي:

العمر الإنتاجي		
(سنوات)		
40	عقارات	
6 - 25	أثاث ومعدات وتحسينات مأجور	
6	أجهزة حاسوب	
6	سيارات	

يتم شطب أي بند من بنود العقارات والآلات والمعدات وأي أجزاء جوهرية منها عند التخلص منها أو عند عدم وجود منفعة اقتصادية متوقعة من استخدام البند أو التخلص منه. يتم قيد أي ربح أو خسارة ناتجة عن شطب البند، والذي يمثل الفرق بين العائد من التخلص وصافي القيمة الدفترية للبند، في قائمة الدخل الموحدة.

تتم مراجعة القيم المتبقية لبنود العقارات والآلات والمعدات والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك في كل سنة مالية ويتم تعديلها لاحقاً، إن لزم الأمر.

توحيد الأعمال وشهرة الشراء

يتم قيد عمليات توحيد الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. تمثل كلفة الاستحواذ مجموع القيمة العادلة للمقابل المالي المدفوع بتاريخ الاستحواذ وقيمة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركات المستحوذ عليها. عند أي توحيد للأعمال يقوم البنك بتقييم حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة أو بنسبة حصة الجهات غير المسيطرة إلى صافي موجودات الشركة المستحوذ عليها. يتم الاعتراف بمصاريف الاستحواذ ضمن المصاريف الإدارية في قائمة الدخل الموحدة.

يقوم البنك عند الاستحواذ بتقدير وتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية للشركة المستحوذ عليها وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية بتاريخ الاستحواذ.

في حال توحيد الأعمال نتيجة الاستحواذ التدريجي، يتم قياس الاستثمار المصنف سابقاً للشركة المستحوذ عليها بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ. يتم قيد الفرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية المصنف سابقاً في قائمة الدخل الموحدة.

يتم إثبات الشهرة الناتجة عن شراء الشركات التابعة بالكلفة والتي تمثل الزيادة في المقابل المالي الذي تم تحويله والمبلغ الذي تم قيده لحقوق الجهات غير المسيطرة عن حصة البنك في صافي الموجودات والمطلوبات التي تم الحصول عليها من الشركة التابعة. إذا كان المقابل المالي أقل من القيمة العادلة لصافي الموجودات للشركة التابعة، يتم تسجيل الفرق كربح في قائمة الدخل الموحدة.

لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إثبات الشهرة بالكلفة بعد تنزيل أية خسائر تدن متراكمة في القيمة الدفترية. لغرض إجراء دراسة حول وجود تدني في القيمة الدفترية للشهرة، يتم توزيع قيمة الشهرة بتاريخ الشراء على الوحدات، أو مجموعة الوحدات المنتجة للنقد، والمتوقع أن تستفيد من عملية توحيد الأعمال، بغض النظر عن كون الموجودات والمطلوبات الأخرى للشركة المستحوذ عليها قد تم توزيعها على هذه الوحدات أم لا.

عند استبعاد أحد الأنشطة التشغيلية ضمن وحدة منتجة للنقد، يتم اعتبار الشهرة المرتبطة بالنشاط التشغيلي المستبعد كجزء من القيمة الدفترية لذلك النشاط لتحديد مبلغ الربح أو الخسارة. يتم تحديد مبلغ الشهرة المستبعد وفقاً لنسبة القيمة الدفترية للنشاط المستبعد إلى صافي القيمة المتبقية من الوحدة المنتجة للنقد.

استثمارات عقارية

تظهر الاستثمارات العقارية بالكلفة بعد تنزيل أية خسائر تدن متراكمة في القيمة الدفترية. يتم دراسة تدني القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية عند وجود أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى عدم توافر إمكانية استرداد قيمتها الدفترية. عند وجود مثل هذه الأدلة وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة المتوقع استردادها، يتم تخفيض القيمة الدفترية للقيمة المتوقع استردادها .

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند التوقف عن استخدامها وعدم وجود أي منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة نتيجة بيعها . يتم قيد الفرق بين العائد من استبعاد الأصل والقيمة الدفترية في قائمة الدخل الموحدة في فترة الاستبعاد .

يتم التحويل من أو إلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هنالك تغيير في الاستخدام. عند التحويل من الاستثمارات العقارية إلى بند الممتلكات والآلات والمعدات والتي يتم استخدامها من قبل البنك، فإن كلفة الممتلكات المحولة للاستخدام هي قيمتها الدفترية في تاريخ التحويل. إذا ارتأى البنك تحويل ممتلكاتها إلى استثمارات عقارية، يستمر البنك باستخدام السياسات المحاسبية للممتلكات والآلات والمعدات حتى تاريخ التغيير في الاستخدام .

الموجودات غير الملموسة

مبدئياً، يتم قيد الموجودات غير الملموسة، التي تم الحصول عليها بشكل منفصل بالكلفة. لاحقاً للإثبات المبدئي، يتم إظهار الموجودات غير الملموسة بالكلفة بعد تنزيل الإطفاء المتراكم وأية خسائر تدنٍ متراكمة في القيمة الدفترية.

يتم تصنيف العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة بكونه لفترة محددة أو غير محددة.

يتم إجراء دراسة لوجود تدن في القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة غير محددة، بشكل سنوي، كما أنه لا يتم إطفاء هذه الموجودات غير الملموسة. تتم مراجعة تصنيف هذه الموجودات سنوياً لتحديد ما إذا كان سبب التصنيف لا يزال قائماً، في حالة الحاجة إلى إعادة تصنيف هذه الموجودات غير المقدر عمرها الزمني بفترة محددة إلى موجودات ملموسة لفترة محددة فيتم ذلك بناءً على أساس تقديري، وبأثر مستقبلي.

يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد الموجودات غير الملموسة والتي تمثل الفرق بين العائد من التخلص من الأصل والقيمة الدفترية للأصل في قائمة الدخل الموحدة.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة حسب العمر الإنتاجي المتوقع، ويتم دراسة تدني قيمتها الدفترية عند وجود مؤشرات تدل على ذلك. يتم مراجعة فترة الإطفاء وطريقة احتسابه للموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة مرة على الأقل في نهاية السنة المالية. يتم قيد مصروف إطفاء الموجودات غير الملموسة المقدر عمرها الزمني بفترة محددة في قائمة الدخل الموحدة.

تشمل الموجودات غير الملموسة أنظمة وبرامج الحاسب الآلي ورخصة البنك الإسلامي الفلسطيني وودائع العملاء وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني بحيث يتم إطفاء أنظمة وبرامج الحاسب الآلي بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المتوقع و يتراوح بين خمسة إلى عشرة سنوات. وفيما يتعلق برخصة البنك الإسلامي الفلسطيني عمرها الزمني غير محدد ولا يتم إطفاءها .

المشاريع تحت التنفيذ

تمثل المشاريع تحت التنفيذ كافة تكاليف تجهيز الفروع والمكاتب وتكاليف تطوير النظام البنكي الجديد والمشاريع الأخرى غير المنتهية حتى تاريخ القوائم المالية الموحدة. عند الانتهاء من تنفيذ كل مشروع يحول إلى حساب العقارات والممتلكات والمعدات أو الموجودات غير الملموسة.

يتم إجراء دراسة تدني في القيمة الدفترية للمشاريع تحت التنفيذ عند وجود أدلة تشير إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية لهذه المشاريع. في حال وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تخفيض القيمة الدفترية للمشاريع للقيمة المتوقع استردادها .

التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي الموحد فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

المخصصات

تم احتساب مخصصات عندما يترتب على البنك التزامات (قانونية أو ضمنية) ناشئة عن أحداث سابقة على أن يكون من المرجح نشوء هذه الالتزامات وتوافر إمكانية تحديد قيمتها بشكل موضوعي.

مخصص الضرائب

يقوم البنك باقتطاع مخصصات الضريبة وفقاً لمعيار المحاسبي الدولي رقم (12) وبموجب النسب الضريبية المقررة وفقاً للقوانين السارية المفعول. يقضي المعيار المحاسبي الدولي رقم (12) بالاعتراف بالفروقات الزمنية المؤقتة كما بتاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، كضرائب مؤجلة، نتيجة لذلك قد يترتب على البنك قيد موجودات أو مطلوبات ضريبية مؤجلة. إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في القوائم المالية الموحدة والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام بقائمة المركز المالي الموحدة وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في القوائم المالية الموحدة لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو خسائر متراكمة مقبولة ضريبياً أو بنوداً ليست خاضعة أو مقبولة للتزيل لأغراض ضريبية.

يتم إجراء تقاص بين الموجودات الضريبية المؤجلة والمطلوبات الضريبية المؤجلة وإظهار المبلغ الصافي في القوائم المالية الموحدة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالبنك. هذا وكان من المتوقع تطبيق قانون الضمان الاجتماعي الفلسطيني خلال عام 2018 والذي تم إيقاف تنفيذه وفقاً لقرار بقانون رئاسي بتاريخ 28 كانون الثاني 2019 على أن يستمر الحوار مع الجهات ذات العلاقة من أجل الوصول لتوافق وطني على أحكام القانون وموعد نفاذه. هذا ويلزم القانون بنسخته الحالية صاحب العمل بتسوية مكافأة نهاية الخدمة للفرترات السابقة لتطبيق أحكام هذا القانون.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات.

يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة إلى الدولار الأمريكي في تاريخ تحديد قيمتها العادلة.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي في قائمة الدخل الموحدة.

النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر. ويتضمن النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر بعد تنزيل ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب.

معلومات القطاعات

قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.

القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات اقتصادية أخرى.

استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام عدة تقديرات وافتراضات محاسبية تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات والإفصاحات في القوائم المالية الموحدة. نظراً لاستخدام هذه التقديرات والافتراضات، قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات، وقد يستدعي ذلك تعديل القيم الدفترية للموجودات أو المطلوبات في المستقبل.

تشمل الإفصاحات الأخرى والتي تبين مدى تعرض البنك للمخاطر الإفصاحات التالية:

- إدارة المخاطر (إيضاح 45)

- إدارة رأس المال (إيضاح 49)

فيما يلي تفاصيل الاجتهادات الجوهرية التي قام بها البنك:

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم تقييم الموجودات المالية لتحديد التدني على الأساس المبين في فقرة «انخفاض قيمة الأصول المالية».

يتم مراجعة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن الأسس الموضوعة من قبل سلطة النقد الفلسطينية ومعيار التقارير المالية الدولية رقم (9). يتطلب تحديد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للموجودات المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة.

تدني الشهرة

يعتمد تحديد تدني قيمة الشهرة على تقدير «القيمة في الاستخدام» للوحدات المنتجة للنقد والتي تم توزيع الشهرة عليها، يتطلب ذلك تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من الوحدات المنتجة للنقد واختيار نسب الخصم لاحساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية المستقبلية.

الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة

تقوم إدارة البنك بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة وتقوم بتعديلها، إن لزم الأمر، في نهاية كل سنة مالية.

مخصص القضايا

يتم التخصيص للقضايا المرفوعة على البنك لمواجهة أية التزامات قضائية استناداً لرأي المستشار القانوني للبنك.

مخصصات منافع الموظفين

تستخدم إدارة البنك تقديرات معينة لتحديد مبلغ مخصصات منافع الموظفين. تعتقد إدارة البنك بأن هذه التقديرات والافتراضات معقولة.

مخصص ضريبة الدخل

تستخدم إدارة البنك تقديرات معينة لتحديد مبلغ مخصص ضريبة الدخل. تعتقد إدارة البنك بأن هذه التقديرات والافتراضات معقولة.

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتطلب تحديد مخصص الخسائر الائتمانية للتسهيلات الائتمانية من إدارة البنك إصدار أحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها، بالإضافة إلى تقدير أي زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للأصول المالية بعد الاعتراف المبدئي بها، بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار معلومات القياس المستقبلية للخسائر الائتمانية المتوقعة.

قام البنك باحساب قيمة مخصص الخسائر الائتمانية للموجودات المالية وفقاً لمعايير التقارير الدولية والمتوافقة مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

إن سياسة البنك في تحديد العناصر (المواصفات) المشتركة لقياس مخاطر الائتمان والخسارة الائتمانية المتوقعة على أساس إفرادي تتم بناءً على ما يلي:

- التسهيلات الائتمانية الفردية: إفرادي على مستوى التسهيل/العميل.
- التسهيلات الائتمانية للشركات: إفرادي على مستوى التسهيل/العميل.
- التسهيلات الائتمانية للبنوك: إفرادي على مستوى التسهيل/البنك
- أدوات الدين بالكلفة المطفأة: إفرادي على مستوى أداة الدين.

منهجية تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية): المدخلات، الأليات والافتراضات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

إن المفاهيم الرئيسية ذات الأثر الجوهري والتي تتطلب قدر عالي من اجتهادات الإدارة والتي تم أخذها بعين الاعتبار من قبل البنك عند تطبيق المعيار تتضمن ما يلي:

• تقييم الزيادة الجوهريّة في المخاطر الائتمانية:

يتم تقييم فيما إذا كان هنالك زيادة جوهريّة للمخاطر الائتمانية منذ تاريخ نشأتها، حيث يقوم البنك بمقارنة مخاطر التعثر للعمر المتوقع للأداة المالية في نهاية كل فترة مالية مع مخاطر التعثر عند نشوء الأداة المالية باستخدام المفاهيم الرئيسية لعمليات إدارة المخاطر المتوفرة لدى البنك.

يتم تقييم الزيادة الجوهريّة للمخاطر الائتمانية مرة واحدة كل ثلاثة أشهر وبشكل منفصل لكل من التعرضات لمخاطر الائتمان وبناء على ثلاثة عوامل. إذا أشار أحد هذه العوامل إلى وجود زيادة جوهريّة للمخاطر الائتمانية فإنه يتم إعادة تصنيف الأداة المالية من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية:

1. يتم القيام بتحديد حدود لقياس الزيادة الجوهريّة في المخاطر الائتمانية بناء على التغير في مخاطر حدوث التعثر للأداة المالية مقارنة مع تاريخ نشأتها.
2. يتم الأخذ بعين الاعتبار أية جدوليات أو تعديلات تتم على حسابات العملاء أثناء فترة التقييم كمؤشر للزيادة الجوهريّة في مخاطر الائتمان.
3. يتضمن معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) (الأدوات المالية) افتراضاً بوجود زيادة جوهريّة في المخاطر الائتمانية للأدوات المالية التي تعثرت واستحقت لأكثر من 30 يوم. بهذا الخصوص قام البنك باعتماد فترة 30 يوم.

يعتمد التغير بين المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة على ما إذا كانت الأدوات المالية متعثرة كما في نهاية الفترة المالية. إن طريقة تحديد تعثر الأدوات المالية وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي (9) هي مشابهة لطريقة تحديد حدوث التعثر للموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس). كما هو موضح في تعريف التعثر أدناه.

• عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة:

يجب الأخذ بعين الاعتبار المعلومات التاريخيّة والأوضاع الحالية بالإضافة للأحداث المستقبلية المتوقعة وفقاً لمعلومات موثوقة عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لكل مرحلة ان قياس وتطبيق المعلومات المستقبلية المتوقعة يتطلب من إدارة البنك القيام باجتهادات جوهريّة مبنية على التعاون مع جهات دولية ذو خبرة في هذا المجال.

احتمالية حدوث التعثر وخسارة التعثر المفترضة والأثر عند التعثر والمدخلات المستخدمة في المرحلة الأولى والمرحلة الثانية لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة مصممة بناءً على عوامل اقتصادية متغيرة (أو التغير في عوامل الاقتصاد الكلي) والمرتبطة بشكل مباشر بالمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمحفظة.

• تعريف التعثر:

إن تعريف التعثر المستخدم في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والمستخدم في تقييم التغير بين المراحل يتماشى ويتفق مع تعريف التعثر المستخدم من قبل إدارة المخاطر الائتمانية الداخلية لدى البنك. إن التعثر غير معرف من قبل المعيار، وهناك افتراض قابل للنقض بأنه التوقف عن الدفع لمدة 90 يوم فأكثر.

• العمر المتوقع:

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، يقوم البنك بالأخذ بعين الاعتبار أقصى مدى للتدفقات النقدية المتوقعة والتي يعتبرها البنك معرضة لمخاطر التدني. يتم الأخذ بعين الاعتبار جميع الالتزامات التعاقدية للعمر المتوقع، وبما فيها خيارات الدفع المقدم، وخيارات التمديد. يتم قياس العمر المتوقع لبعض التسهيلات الائتمانية المتجددة والتي لا يوجد لها تاريخ سداد محدد بناء على الفترة المعرض بها البنك لمخاطر الائتمان التي لا يمكن للإدارة تجنبها.

• حوكمة تطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)

لضمان الالتزام بمتطلبات تطبيق المعيار والتأكد من سير التطبيق فقد تم إنشاء لجنة توجيه خاصة تتكون من قبل السادة مدير إدارة المخاطر، مدير إدارة الائتمان، المدير المالي للبنك علاوة على مدير إدارة أنظمة المعلومات. حيث تقوم اللجنة باتخاذ القرارات اللازمة بخصوص آليات التطبيق، التأكد من تحديث السياسات العامة وإجراءات العمل الأنظمة بما يتلاءم مع متطلبات المعيار، كما تقوم بعرض نتائج احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى المعيار إلى الإدارة العليا وإلى مجلس الإدارة عن طريق اللجان المنبثقة عنه.

4. حصص مؤثرة في شركة تابعة

فيما يلي معلومات مالية عن الشركة التابعة وغير مملوكة بالكامل والتي لديها حصص جوهريّة لجهات غير مسيطرة:

نسبة الملكية لجهات غير مسيطرة:

اسم الشركة	بلد المنشأ والأعمال	2019 %	2018 %
الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات	فلسطين	45.22	45.22
حصص الجهات غير المسيطرة في الشركة التابعة الجوهريّة:			
الشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات	الأرباح العائدة لجهات غير مسيطرة في الشركة التابعة الجوهريّة:	99,163,149	93,473,741
		99,163,149	93,473,741
		10,174,840	9,471,780
		10,174,840	9,471,780
		153,282	(441,568)
		10,328,122	9,030,212

فيما يلي ملخص لمعلومات مالية عن هذه الشركة التابعة قبل استبعاد الأرصدة والمعاملات مع البنك:

ملخص بيانات قائمة الدخل والدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 و 2018:

	2019	*2018
الإيرادات	59,202,781	46,782,130
نفقات الموظفين	(20,855,139)	(17,512,187)
مصاريف إدارية وعامة	(18,980,805)	(13,469,320)
استهلاكات وإطفاءات	(5,078,377)	(2,181,744)
إيرادات أخرى	167,293	675,484
الربح قبل الضريبة	14,455,753	14,294,363
ضريبة الدخل	(1,219,039)	(2,047,083)
ربح السنة	13,236,714	12,247,280
بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة	203,968	(587,582)
إجمالي الدخل الشامل للسنة	13,440,682	11,659,698
ويعود إلى:		
مساهمي البنك	3,112,560	2,629,486
جهات غير مسيطرة	10,328,122	9,030,212
	13,440,682	11,659,698

*تمثل بيانات قائمة الدخل والدخل الشامل للشركة الإسلامية الوطنية للاستثمارات ملخص بيانات قائمة الدخل والدخل الشامل للفترة من تاريخ التأسيس وحتى 31 كانون الأول 2018 (إيضاح 2).

	2018	2019	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
إجمالي الموجودات	1,129,490,770	1,344,967,166	
إجمالي المطلوبات	(994,306,994)	(1,202,437,606)	
مجموع حقوق الملكية	135,183,776	142,529,560	
ويعود إلى:			
مساهمي البنك	41,710,035	43,366,411	
لجهات غير مسيطرة	93,473,741	99,163,149	
	135,183,776	142,529,560	

ملخص بيانات قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 و2018:

	2018	2019	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
أنشطة التشغيل	20,017,676	(60,248,250)	
أنشطة الاستثمار	189,751,422	(9,738,129)	
أنشطة التمويل	(2,660,500)	84,647,269	
الزيادة في النقد والتقد المعادل	207,108,598	14,660,890	

31 كانون الأول 2019				
المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
220,168,496	--	-	220,168,496	الرصيد في بداية السنة
42,182,189	-	-	42,182,189	صافي التغير خلال العام
262,350,685	-	-	262,350,685	رصيد نهاية السنة

31 كانون الأول 2018				
المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
83,573,761	-	-	83,573,761	الرصيد في بداية السنة
136,594,735	-	-	136,594,735	صافي التغير خلال العام
220,168,496	-	-	220,168,496	رصيد نهاية السنة

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية هي كما يلي:

31 كانون الأول 2019				
المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
200,231	-	-	200,231	كما في 1 كانون الثاني 2019
170,100	-	-	170,100	صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة
370,331	-	-	370,331	كما في 31 كانون الأول 2018

31 كانون الأول 2018				
المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
-	-	-	-	كما في 1 كانون الثاني 2018
223,984	-	-	223,984	اثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)
223,984	-	-	223,984	كما في 1 كانون الثاني 2018 (معدلة)
(23,753)	-	-	(23,753)	صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة
200,231	-	-	200,231	كما في 31 كانون الأول 2018

5. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2018	2019	
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
نقد في الخزينة	226,684,932	296,719,608	
أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية:			
حسابات جارية وتحت الطلب	79,520,145	90,496,690	
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	7,757,405	19,040,903	
متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي	131,743,946	152,666,092	
مبالغ محجوزة	1,147,000	147,000	
	446,853,428	559,070,293	
	(200,231)	(370,331)	
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	446,653,197	558,699,962	

- يتعين على البنك حسب التعميم رقم (2010/67) الاحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية باحتياطي إلزامي نقدي مقيد السحب بنسبة 9% من ودائع العملاء. لا تعمل سلطة النقد الفلسطينية على دفع فوائد على هذه الاحتياطيات الإلزامية. وبموجب التعليمات رقم (2012/2) يتم تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات والتمويلات الممنوحة في مدينة القدس لبعض القطاعات قبل احتساب الاحتياطي الإلزامي النقدي.

- لا تدفع سلطة النقد الفلسطينية للبنوك أية فوائد على أرصدة الحسابات الجارية.

- تدفع سلطة النقد الفلسطينية فوائد على الودائع لأجل وفقاً لأسعار الفائدة السائدة في السوق.

- بلغت المبالغ المحجوزة مبلغ 147,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019.

6. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

	2018	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	73,930,064	24,628,573
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	29,601,914	30,784,517
	103,531,978	55,413,090
بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	40,083,691	40,643,000
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	46,832,524	63,781,228
	86,916,215	104,424,228
	190,448,193	159,837,318
	[1,794,593]	[1,777,423]
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	188,653,600	158,059,895

- بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2019 و2018 مبلغ 63,488,574 دولار أمريكي و126,208,458 دولار أمريكي، على التوالي، يتضمن هذا المبلغ ودائع تبادلية بقيمة 4,540,326 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018، (2019: لا شيء).

- بلغت الأرصدة مقيدة السحب لدى البنوك والمؤسسات المصرفية كما في 31 كانون الأول 2019 و2018 مبلغ 9,368,968 دولار أمريكي و5,843,143 دولار أمريكي، على التوالي.

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية:

31 كانون الأول 2019			
المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
188,758,290	-	1,689,903	190,448,193
[30,610,875]	-	-	[30,610,875]
158,147,415	-	1,689,903	159,837,318

الرصيد في بداية السنة
صافي التغير خلال العام
رصيد نهاية السنة

31 كانون الأول 2018			
المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
94,097,832	-	1,689,903	95,787,735
89,986,574	-	-	89,986,574
4,673,884	-	-	4,673,884
188,758,290	-	1,689,903	190,448,193

الرصيد في بداية السنة
إندماج أعمال
صافي التغير خلال العام
رصيد نهاية السنة

إن الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية هي كما يلي:

31 كانون الأول 2019			
المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
104,690	-	-	104,690
-	1,689,903	-	1,689,903
104,690	1,689,903	-	1,794,593
[17,170]	-	-	[17,170]
87,520	1,689,903	-	1,777,423

كما في 1 كانون الثاني 2019 - قبل التعديل

تعديلات سنوات سابقة (إيضاح 2)

كما في 1 كانون الثاني 2019 - (معدل)

صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة

كما في 31 كانون الأول 2019

31 كانون الأول 2018			
المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
-	-	-	-
27,332	-	-	27,332
27,332	-	-	27,332
1,720,139	-	-	1,720,139
47,122	-	-	47,122
1,794,593	-	-	1,794,593

كما في 1 كانون الثاني 2018

أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)

كما في 1 كانون الثاني 2018 (معدل)

خسائر ائتمانية محولة للبنك نتيجة إندماج أعمال

صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة

كما في 31 كانون الأول 2018

7. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يمثل هذا البند استثمار البنك في أسهم مدرجة في بورصة فلسطين والتي بلغت قيمتها العادلة كما في 31 كانون الأول 2019 و31 كانون الأول 2018 مبلغ 2,687,473 دولار أمريكي ومبلغ 2,811,221 دولار أمريكي، على التوالي.

8. تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة

	2018	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حسابات جارية مدينة	6,301,813	11,336,805
قروض وكمبيالات*	162,315,126	171,467,495
تمويلات	472,500,581	512,925,310
الشركات		
حسابات جارية مدينة	36,071,368	33,381,239
قروض وكمبيالات*	95,961,824	106,123,223
تمويلات	91,758,642	147,188,823
مؤسسات صغيرة ومتوسطة		
حسابات جارية مدينة	24,419,678	18,811,790
قروض وكمبيالات*	106,101,593	92,024,588
تمويلات	83,152,687	74,236,863
الحكومة والقطاع العام		
حسابات جارية مدينة	53,310,469	59,338,899
قروض وكمبيالات*	178,797,014	187,584,044
تمويلات	46,755,623	50,895,568
	1,357,446,418	1,465,314,647
	(4,229,266)	(8,918,144)
	(26,215,689)	(29,655,425)
	1,327,001,463	1,426,741,078

فوائد وأرباح معلقة
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

*تظهر القروض والكمبيالات بالصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً بمبلغ 5.431.364 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 مقابل 6.268.415 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2018.

- تشمل التمويلات الائتمانية مبلغ 30,775,849 دولار أمريكي تمثل تمويلات غير منتظمة وغير مجدولة لموظفي القطاع العام في المحافظات الجنوبية والتي تم تصنيفها ضمن المرحلة الثانية حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية. بلغ رصيد الأرباح المعلقة على هذه التمويلات 1,788,990 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019، كما بلغ رصيد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على هذه التمويلات 2,454,032 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019.
- بلغ إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية غير العاملة والمصنفة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2019 و2018 مبلغ 228,429,520 دولار أمريكي ومبلغ 203,658,617 دولار أمريكي أي ما نسبته 15.68% و15.05% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة، على التوالي.
- بلغ إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المتعثرة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2019 و2018 مبلغ 62,526,053 دولار أمريكي ومبلغ 42,020,390 دولار أمريكي أي ما نسبته 4.29% و3.11% من رصيد التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة، على التوالي.
- بلغت التسهيلات والتمويلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين كما في 31 كانون الأول 2019 و2018 مبلغ 660.484 دولار أمريكي ومبلغ 1,419,542 دولار أمريكي، على التوالي.
- بلغت القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات والتمويلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2019 و2018 مبلغ 709,002,705 دولار أمريكي ومبلغ 584,210,823 دولار أمريكي، على التوالي.

الفوائد والأرباح المعلقة

فيما يلي ملخص الحركة على الفوائد المعلقة:

	2018	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة		
أرباح معلقة محولة للبنك نتيجة اندماج أعمال	1,777,283	4,229,266
فوائد وأرباح معلقة خلال السنة	528,118	-
فوائد وأرباح معلقة حولت للإيرادات خلال السنة	2,656,519	6,113,379
استبعاد فوائد وأرباح معلقة على تسهيلات وتمويلات ائتمانية مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات	(662,891)	(953,402)
فروقات عملة	(40,302)	(545,837)
الرصيد في نهاية السنة	(29,461)	74,738
	4,229,266	8,918,144

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة:

31 كانون الأول 2019			
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
1,357,446,418	46,249,656	225,917,289	1,085,279,473
108,736,684	(4,804,744)	(35,671,731)	149,213,159
-	(2,907,651)	(36,417,515)	39,325,166
-	(3,398,144)	106,386,986	(102,988,842)
-	35,384,545	(19,456,506)	(15,928,039)
(868,455)	(868,455)	-	-
1,465,314,647	69,655,207	240,758,523	1,154,900,917

الرصيد في بداية السنة

صافي التغير خلال العام

المحول للمرحلة (1)

المحول للمرحلة (2)

المحول للمرحلة (3)

التسهيلات المدومة

رصيد في نهاية السنة

31 كانون الأول 2018			
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
660,464,594	17,174,876	85,934,597	557,355,121
638,655,097	14,224,344	126,274,803	498,155,950
58,582,757	(7,217,388)	(21,869,352)	87,669,497
-	(1,448,232)	(29,797,951)	31,246,183
-	(1,415,034)	79,230,203	(77,815,169)
-	25,187,120	(13,855,011)	(11,332,109)
(256,030)	(256,030)	-	-
1,357,446,418	46,249,656	225,917,289	1,085,279,473

الرصيد في بداية السنة

اندماج أعمال (إيضاح 2)

صافي التغير خلال العام

المحول للمرحلة (1)

المحول للمرحلة (2)

المحول للمرحلة (3)

التسهيلات المدومة

رصيد في نهاية السنة

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي الحركة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات ولتمويلات الائتمانية المباشرة:

2018	2019
دولار أمريكي	دولار أمريكي
1,213,251	3,211,605
1,921,037	-
256,030	868,455
(104,856)	(85,247)
(73,857)	91,438
3,211,605	4,086,251

الرصيد في بداية السنة
مخصص محول للبنك نتيجة إندماج أعمال
الإضافات
استردادات
فروقات عملة
الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي توزيع التسهيلات الائتمانية بعد تنزيل الفوائد المعلقة حسب النشاط الاقتصادي للعملاء:

2018	2019
دولار أمريكي	دولار أمريكي
278,863,106	297,818,511
297,318,237	324,250,298
450,901,412	406,638,412
9,116,267	23,189,833
8,402,718	12,163,615
308,615,412	392,335,834
1,353,217,152	1,456,396,503

القطاع العام
القروض العقارية
تمويل الصناعة والتجارة
قطاع الزراعة
قطاع خدماتي
قروض استهلاكية

9. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

2018	2019
دولار أمريكي	دولار أمريكي
14,870,943	14,110,663
945,952	875,882
692,883	720,996
16,509,778	15,707,541

أسهم مدرجة في بورصة فلسطين
أسهم مدرجة في أسواق مالية أجنبية
أسهم غير مدرجة

لقد كانت الحركة على حساب احتياطي القيمة العادلة كما يلي:

2018	2019
دولار أمريكي	دولار أمريكي
(4,339,168)	(5,123,395)
(617,902)	(455,808)
(146,014)	50,686
(20,311)	8,190
(5,123,395)	(5,520,327)

الرصيد في بداية السنة
التغير في القيمة العادلة
حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى للشركات الحليفة
خسائر (أرباح) بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال
الدخل الشامل مثبتة في الأرباح المدورة
الرصيد في نهاية السنة

تمت عمليات البيع خلال عامي 2019 و2018 بهدف تمويل أنشطة استثمارية أخرى وبهدف الخروج من بعض الاستثمارات التي لا تحقق العائد المطلوب من قبل البنك.

31 كانون الأول 2019

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
26,215,689	11,572,465	6,474,874	8,168,350
-	(824,578)	(771,887)	1,596,465
-	(958,049)	1,835,383	(877,334)
-	1,263,244	(1,138,203)	(125,041)
4,229,552	6,552,296	(929,268)	(1,393,476)
(868,455)	(868,455)	-	-
78,639	78,639	-	-
29,655,425	16,815,562	5,470,899	7,368,964

كما في 1 كانون الثاني 2019

المحول للمرحلة (1)
المحول للمرحلة (2)
المحول للمرحلة (3)
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية خلال السنة
استبعاد مخصص تسهيلات وتمويلات مضي على
تعثرها أكثر من 6 سنوات
فروقات عملة

كما في 31 كانون الأول 2019

31 كانون الأول 2018

المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
4,839,785	4,839,785	-	-
8,793,165	-	3,835,633	4,957,532
13,632,950	4,839,785	3,835,633	4,957,532
14,916,572	5,441,738	6,106,126	3,368,708
-	(37,464)	(982,455)	1,019,919
-	(2,310)	443,392	(441,082)
-	382,857	(341,937)	(40,920)
(2,066,087)	1,215,605	(2,585,885)	(695,807)
(256,030)	(256,030)	-	-
(11,716)	(11,716)	-	-
26,215,689	11,572,465	6,474,874	8,168,350

كما في 1 كانون الثاني 2018

أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)
كما في 1 كانون الثاني 2018 (معدلة)
مخصص تدبّر محول للبنك نتيجة إندماج أعمال
(إيضاح 2)
المحول للمرحلة (1)
المحول للمرحلة (2)
المحول للمرحلة (3)
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية خلال السنة
استبعاد مخصص تسهيلات وتمويلات مضي على
تعثرها أكثر من 6 سنوات
فروقات عملة

كما في 31 كانون الأول 2018

10. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

تشمل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة ما يلي:

المجموع	صكوك إسلامية غير مدرجة في أسواق مالية****	صكوك إسلامية مدرجة في أسواق مالية****	سندات مالية غير مدرجة في أسواق مالية***	سندات مالية مدرجة في أسواق مالية**	أذونات خزينة حكومية*	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
31 كانون الأول 2019						
36,622,414	-	-	7,910,000	-	28,712,414	محلي
29,236,014	16,104,372	3,749,925	-	4,471,262	4,910,455	أجنبي
65,858,428	16,104,372	3,749,925	7,910,000	4,471,262	33,622,869	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(1,583,320)	(194,790)	(965)	(120,292)	(4,341)	(1,262,932)	
31 كانون الأول 2018						
64,275,108	15,909,582	3,748,960	7,789,708	4,466,921	32,359,937	محلي
29,901,487	-	-	7,910,000	-	21,991,487	أجنبي
26,977,757	9,052,190	5,193,808	-	-	12,731,759	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
56,879,244	9,052,190	5,193,808	7,910,000	-	34,723,246	
(493,108)	(105,162)	(255)	(108,457)	-	(279,234)	
56,386,136	8,947,028	5,193,553	7,801,543	-	34,444,012	

* تمثل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة المحلية استثمار البنك في أذونات خزينة حكومية فلسطينية حسب تعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2016/64) بحيث يكون الحد الأعلى لسعر الخصم على الأذونات الصادرة بعملة الشيكال 8% وعلى الأذونات الصادرة بعملة الدولار (لايبور) شهور + 3%) سنويا. تمثل الموجودات المالية بالكلفة المطفأة الأجنبية استثمار البنك في أذونات خزينة أردنية ولبنانية مدرجة حيث تتراوح نسبة الفائدة على هذه الموجودات من 6.1% إلى 8.25% وتستحق خلال خمس سنوات. استحققت خلال العام جميع سندات الخزينة الأردنية.

** يمثل هذا البند استثمار البنك في سندات مالية صادرة من شركات أجنبية تستحق خلال ست إلى ثمان سنوات، تتراوح أسعار الفائدة على السندات بين 4% إلى 6.62%.

*** يمثل هذا البند استثمار البنك في سندات مالية صادرة من شركات محلية تستحق خلال سنتين إلى ثلاث سنوات، تتراوح أسعار الفائدة على السندات بين 5% إلى 5.50%.

**** يمثل هذا البند استثمار البنك الإسلامي الفلسطيني في صكوك إسلامية في أسواق أجنبية بعائد متوقع يتراوح بين 4.5% و8% وتستحق خلال ثماني سنوات.

قام البنك باحتساب وزن مرجح بنسبة 100% للسيناريو الأسوأ عند تقدير الخسائر الائتمانية للسندات الخزينة اللبنانية، عدا عن ذلك قام البنك باستخدام الأوزان المرجحة المشار إليها في إيضاح 45.

فيما يلي ملخص الحركة على إجمالي الموجودات المالية بالكلفة المطفأة:

31 كانون الثاني 2019			
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
56,879,244	-	6,293,736	50,585,508
8,979,184	-	2,103,079	6,876,105
-	-	2,263,565	(2,263,565)
65,858,428	-	10,660,380	55,198,048
31 كانون الثاني 2018			
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
43,700,954	-	-	43,700,954
11,277,673	-	-	11,277,673
1,900,617	-	2,118,079	(217,462)
-	-	4,175,657	(4,175,657)
56,879,244	-	6,293,736	50,585,508

الرصيد في بداية السنة

صافي التغير خلال العام

المحول للمرحلة (2)

رصيد نهاية السنة

الرصيد في بداية السنة

إندماج أعمال

صافي التغير خلال العام

المحول للمرحلة (2)

رصيد نهاية السنة

إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة هي كما يلي:

31 كانون الثاني 2019			
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
493,108	-	93,410	399,698
1,090,212	-	947,863	142,349
-	-	74	(74)
1,583,320	-	1,041,347	541,973
كما في 1 كانون الثاني 2019			
صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة المحول للمرحلة (2)			
كما في 31 كانون الأول 2019			
31 كانون الثاني 2018			
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
-	-	-	-
352,421	-	-	352,421
352,421	-	-	352,421
44,894	-	-	44,894
95,793	-	93,410	2,383
493,108	-	93,410	399,698

كما في 1 كانون الثاني 2018

اثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)

كما في 1 كانون الثاني 2018 (معدلة)

خسائر ائتمانية محولة للبنك نتيجة اندماج أعمال

صافي إعادة القياس للخسائر الائتمانية المتوقعة

كما في 31 كانون الأول 2018

11. استثمار في شركات حليفة

القيمة الدفترية		نسبة الملكية	
2018	2019	2018	2019
دولار أمريكي	دولار أمريكي	%	%
7,911,358	8,041,161	27.83	27.83
3,539,426	3,594,421	33.33	33.33
11,450,784	11,635,582		

شركة التكافل الفلسطينية للتأمين*
شركة الإجارة الفلسطينية**

* يمثل هذا البند استثمار البنك الإسلامي الفلسطيني (شركة تابعة) في أسهم شركة التكافل الفلسطينية المساهمة العامة المحدودة (شركة التكافل) ناتجة عن اندماج الأعمال (إيضاح 2). تأسست شركة التكافل ومقرها الرئيسي في مدينة رام الله وبشرت نشاطها في نهاية عام 2006 من خلال القيام بممارسة جميع أعمال التأمين وإعادة التأمين وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال مركزها الرئيسي بمدينة رام الله وفروعها المنتشرة في فلسطين. بلغ رأس مال شركة التكافل كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 10,000,000 دولار أمريكي.

** يمثل هذا البند استثمار البنك الإسلامي الفلسطيني (شركة تابعة) في أسهم شركة الإجارة الفلسطينية المساهمة الخصوصية (شركة الإجارة) ناتجة عن اندماج الأعمال (إيضاح 2). تأسست شركة الإجارة ومقرها الرئيسي في مدينة رام الله، تقوم الشركة بممارسة التأجير الإسلامي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. بلغ رأس مال شركة الإجارة كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 12,000,000 دولار أمريكي.

قام البنك خلال عام 2018 ببيع كامل حصته في الرهن العقاري ونتج عنها قيد خسارة بمبلغ 342,796 في قائمة الدخل الموحدة.

يوضح الجدول التالي ملخص المعلومات المالية المتعلقة باستثمار البنك في شركاته الحليفة:

2018		2019		المركز المالي للشركات الحليفة
الرهن العقاري	شركة الإجارة	شركة التكافل	شركة الإجارة	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
77,293,176	18,553,904	62,125,264	26,687,572	70,862,330
(55,170,620)	(7,935,626)	(44,566,959)	(15,904,307)	(52,839,073)
22,122,556	10,618,278	17,558,305	10,783,265	18,023,257
-	3,539,426	4,886,476	3,594,421	5,015,872
-	3,539,426	4,886,476	3,594,421	5,015,872
-	-	3,024,882	-	3,025,289
-	3,539,426	7,911,358	3,594,421	8,041,161
الإيرادات ونتائج الأعمال				
صافي الإيرادات	814,991	1,059,793	7,448,604	1,953,508
مصاريف تشغيلية وإدارية وعمامة	(165,739)	(926,143)	(3,893,138)	(1,138,834)
استهلاكات وإطفاءات	(28,337)	(33,068)	(403,605)	(33,779)
مصاريف تمويل	(153,308)	(130,393)	(18,673)	(397,649)
(مصاريف) إيرادات أخرى	133,877	19,225	347,857	142,624
الربح قبل الضريبة	601,484	(10,586)	3,481,045	525,870
مصروف الضريبة	(325,089)	-	(1,201,055)	(116,405)
صافي الربح للسنة بعد الضريبة	276,395	(10,586)	2,279,990	409,465
تعديلات	-	(323,195)	(244,480)	(1,342,804)
صافي الربح للسنة بعد الضريبة - بعد التعديلات	276,395	(10,586)	1,956,795	164,985
حصة البنك من نتائج أعمال السنة	55,279	(3,529)	544,576	54,995
حصة البنك من بنود الدخل الشامل	-	-	(283,905)	-
حصة البنك من إجمالي الدخل الشامل	55,279	(3,529)	260,671	54,995

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على قيمة الاستثمار في الشركات الحليفة:

2018	2019	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
3,767,516	11,450,784	الرصيد في بداية السنة
11,471,943	-	إندماج أعمال (إيضاح 2)
596,326	175,762	صافي حصة البنك من نتائج أعمال الشركات الحليفة
(283,905)	287,336	حصة البنك من بنود الدخل الشامل الأخرى للشركات الحليفة
(3,822,796)	-	بيع استثمار في شركات حليفة
(278,300)	(278,300)	توزيعات نقدية
11,450,784	11,635,582	الرصيد في نهاية السنة

12. استثمارات عقارية

يمثل هذا البند استثمارات عقارية ناتجة عن اندماج الأعمال (إيضاح 2). تظهر الاستثمارات العقارية بالتكلفة. فيما يلي تفاصيل الحركة التي تمت على الاستثمارات العقارية خلال السنة:

	2018	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	-	12,371,257
إندماج أعمال (إيضاح 2)	8,898,030	-
إضافات	3,524,327	-
استثمارات عقارية تم بيعها	(51,100)	-
خسائر تدني استثمارات عقارية	-	(527,459)
رصيد نهاية السنة	12,371,257	11,843,798

13. عقارات وآلات ومعدات

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب العقارات والآلات والمعدات خلال السنة:

	عقارات	أثاث ومعدات وتحسينات مأجور	أجهزة حاسوب	سيارات	المجموع
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
31 كانون الأول 2019					
الكلفة:					
الرصيد في بداية السنة	21,230,878	37,525,293	9,188,289	831,278	68,775,738
إضافات	73,222	2,395,289	129,307	1,098,825	3,696,643
المحول من المشاريع تحت التنفيذ (إيضاح 14)	-	1,158,446	-	330,600	1,489,046
استبعادات	-	(810,639)	(203,750)	(467,164)	(1,481,553)
الرصيد في نهاية السنة	21,304,100	40,268,389	9,113,846	1,793,539	72,479,874
الاستهلاك المتراكم:					
الرصيد في بداية السنة	4,247,167	14,899,337	5,945,290	440,898	25,532,692
استهلاك السنة	508,036	3,296,615	123,992	818,421	4,747,064
استبعادات	-	(752,168)	(150,547)	(466,148)	(1,368,863)
الرصيد في نهاية السنة	4,755,203	17,443,784	5,918,735	793,171	28,910,893
صافي القيمة الدفترية					
كما في 31 كانون الأول 2019	16,548,897	22,824,605	3,195,111	1,000,368	43,568,981

14. حق استخدام الأصول

فيما يلي تفاصيل الحركة التي تمت على حق استخدام الأصول:

	2019
	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	-
أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (16)	19,528,112
رصيد بداية السنة المعدل	19,528,112
إضافات خلال السنة	236,526
استهلاك السنة	(2,414,970)
رصيد نهاية السنة	17,349,668

15. مشاريع تحت التنفيذ

يشمل هذا البند أعمال تطوير أنظمة الحاسب الآلي للبنك الوطني والبنك الإسلامي الفلسطيني وأعمال تشطيب وتوسيع وتحسينات مأجور لشركة وطن، وأعمال تشطيب وتوسيع وتحسينات مأجور لفروع البنك الإسلامي الفلسطيني. فيما يلي تفاصيل الحركة على المشاريع تحت التنفيذ:

	2018	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	554,407	1,639,918
إندماج أعمال (إيضاح 2)	3,093,023	-
إضافات*	3,622,743	3,256,662
محول إلى عقارات وآلات ومعدات (إيضاح 13)	(3,844,084)	(1,489,046)
محول إلى موجودات غير ملموسة (إيضاح 16)	(200,464)	(166,966)
إطفاءات مشاريع تحت التنفيذ	(1,585,707)	-
الرصيد في نهاية السنة	1,639,918	3,240,568

* تمثل الإضافات على مشاريع تحت التنفيذ دفعات للنظام البنكي الجديد للبنك الإسلامي الفلسطيني ولتجهيز فروع جديدة، ما زال النظام البنكي والفروع طور التحضير والتجهيز للاستخدام.

إن الكلفة المتوقعة لاستكمال المشاريع تحت التنفيذ كما في 31 كانون الأول 2019 تقدر بمبلغ 2,081,707 دولار أمريكي.

16. موجودات غير ملموسة

	2018	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
برامج الحاسب الآلي	6,240,613	6,467,875
موجودات غير ملموسة ناتجة عن أستحواذ (إيضاح 2)	27,111,033	26,290,844
	33,351,646	32,758,719

لقد كانت الحركة على برامج الحاسب الآلي خلال السنة كما يلي:

17. موجودات ضريبية مؤجلة

يتم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة على خسائر التدني المتعلقة بالتسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة والأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية والموجودات المالية بالكلفة المطفأة بالإضافة إلى بعض الحسابات الأخرى، فيما يلي تفاصيل الحركة على حساب الموجودات الضريبية المؤجلة:

	2018	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رصيد بداية السنة	778,606	1,277,577
إضافات	552,496	6,841,416
إطفاءات	(53,525)	(158,908)
رصيد نهاية السنة	1,277,577	7,960,085

18. موجودات أخرى

يشمل هذا البند ما يلي:

	2018	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
فوائد مستحقة وغير مقبوضة	22,237,406	34,843,139
شيكات المقاصة	26,135,987	19,826,809
ذمم مدينة وسلف ومصاريف مؤقتة لشركات تابعة*	3,117,686	5,531,205
مصاريف مدفوعة مقدماً	2,593,587	3,348,714
قرطاسية ومطبوعات	849,167	667,720
مستحق من دائرة ضريبة القيمة المضافة	658,583	565,335
مستحق من جهة ذات علاقة	3,480,000	-
أخرى	2,536,654	2,363,639
	61,609,070	67,146,561

* يتضمن هذا البند حسابات وسيطة لنقل الأموال بمبلغ 1.446.466 دولار أمريكي، وذمم مدينة مقابل تمويلات عملاء بمبلغ 4,084,739 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019.

19. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

	2018	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنوك ومؤسسات مصرفية داخل فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	59,021,985	15,951,782
ودائع تستحق خلال فترة ثلاثة أشهر	98,294,866	93,037,808
	157,316,851	108,989,590
بنوك ومؤسسات مصرفية خارج فلسطين:		
حسابات جارية وتحت الطلب	1,427,470	2,081,960
	1,427,470	2,081,960
	158,744,321	111,071,550

31 كانون الأول 2019

	المجموع	أخرى*	الشهرة*	رخصة بنك (قيمة عادلة)*	برامج الحاسب الآلي	الرصيد في بداية السنة
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
2018	5,106,971	33,351,646	2,684,256	19,452,065	4,974,712	6,240,613
	27,842,396	-	-	-	-	-
	1,156,435	1,270,509	-	-	-	1,270,509
	200,464	166,966	-	-	-	166,966
	(954,620)	(2,030,402)	(820,189)	-	-	(1,210,213)
	33,351,646	32,758,719	1,864,067	19,452,065	4,974,712	6,467,875

* تمثل هذه البنود الموجودات غير الملموسة نتيجة استحواذ البنك على البنك الإسلامي الفلسطيني خلال عام 2018، بالإضافة إلى ذلك يمثل بند الموجودات غير الملموسة (أخرى) القيمة العادلة لودائع عملاء أساسية كأصل غير ملموس والناتج من عملية توزيع مبلغ شراء البنك الإسلامي الفلسطيني (إيضاح 2).

20. ودائع العملاء

	2019	2018
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حسابات جارية وتحت الطلب	542,914,325	466,874,843
ودائع التوفير	214,837,204	161,418,981
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	338,695,072	331,251,291
حسابات مدينة - مؤقتاً دائنة	4,497,068	4,306,493
	1,100,943,669	963,851,608
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		
ودائع التوفير	507,622,850	427,426,899
ودائع لأجل	228,782,562	216,959,857
	1,837,349,081	1,608,238,364

- بلغت ودائع القطاع العام كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018 مبلغ 112,695,603 دولار أمريكي و78,832,746 دولار أمريكي أي ما نسبته 6.13% و4.90% من إجمالي الودائع، على التوالي.
- بلغت الودائع التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2019 و2018 مبلغ 650,541,094 دولار أمريكي و587,683,991 دولار أمريكي أي ما نسبته 35.41% و36.54% من إجمالي الودائع، على التوالي.

21. تأمينات نقدية

يشمل هذا البند تأمينات نقدية مقابل:

	2019	2018
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	96,231,774	77,463,793
تسهيلات وتمويلات ائتمانية غير مباشرة	19,460,702	19,602,532
أخرى	19,040,482	11,375,768
	134,732,958	108,442,093

22. أموال مقترضة

	المبلغ	الضمانات	سعر فائدة الإقراض (%)
	بالدولار الأمريكي		
2019			
سلطة النقد الفلسطينية	23,143,461	لا يوجد	0,5
بنك الاستثمار الفلسطيني*	2,000,000	أسهم وكمبيالات	4,375
البنك الأوروبي للتنمية**	4,444,444	لا يوجد	6,71
صندوق سند للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة***	5,000,000	لا يوجد	6,4127
	34,587,905		
2018			
سلطة النقد الفلسطينية	31,891,145	لا يوجد	0,5
بنك الاستثمار الفلسطيني*	2,500,000	أسهم وكمبيالات	4,375
البنك الأوروبي للتنمية**	5,000,000	لا يوجد	6,71
صندوق سند للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة***	5,000,000	لا يوجد	6,4127
	44,391,145		

- * يمثل هذا البند قرض متناقص لشركة وطن للاستثمار (شركة تابعة) بمبلغ 4,000,000 دولار أمريكي. ويسد هذا القرض بموجب 8 أقساط سنوية متساوية، يبدأ السداد بعد فترة سماح 12 شهر، استحق القسط الأول بتاريخ 1 حزيران 2016 وينتهي السداد بتاريخ 1 حزيران 2023. يستحق على القرض فائدة بمعدل 4.375%. تم الحصول على القرض برهن أسهم مملوكة للبنك.
- ** قام البنك خلال عام 2018 بالتوقيع على اتفاقية مع البنك الأوروبي للتنمية - تحت مسمى برنامج تيسير التجارة الخاص بالبنك الأوروبي للتنمية الذي أطلق عام 1999 والذي يهدف إلى تعزيز التجارة الخارجية بين الاقتصادات - بمبلغ خمسة مليون دولار أمريكي وذلك بهدف إعادة الإعمار والتنمية في فلسطين من خلال دعم تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة. يسد هذا القرض بموجب 9 أقساط سنوية متساوية، يبدأ السداد بعد فترة سماح 24 شهر، استحق القسط الأول بتاريخ 10 كانون الأول 2019 وينتهي السداد بتاريخ 11 كانون الأول 2023. يستحق على القرض فائدة بمعدل 6.71%.
- *** قام البنك خلال عام 2018 بالتوقيع على اتفاقية مع صندوق سند للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمبلغ خمسة مليون دولار أمريكي بهدف دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة. يسد هذا القرض بموجب 9 أقساط سنوية متساوية، يستحق القسط الأول بتاريخ 5 كانون الثاني 2020 وينتهي السداد بتاريخ 5 كانون الثاني 2024. يستحق على القرض فائدة بمعدل 6.4127%.

23. قروض مساندة

- حصل البنك خلال الأعوام 2017 و2018 على قروض مساندة بموجب اتفاقيات تم توقيعها مع عدة أشخاص وشركات محلية بمجموع 40,000,000 دولار أمريكي بنسبة فائدة سنوية تتراوح بين 5.15% إلى 5.75%، تسدد على أساس شهري في حين يسد أصل القرض عند الاستحقاق خلال عامي 2024 و2025. يقوم البنك ولأغراض احتساب كفاية رأس المال باحتساب القروض كجزء من الشريحة الثانية لرأس المال البنك وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ومقررات لجنة بازل. بلغ رصيد القروض المساندة مبلغ 40,000,000 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 و31 كانون الأول 2018.

24. مخصصات متنوعة

فيما يلي ملخص الحركة التي تمت على حساب مخصصات متنوعة خلال السنة:

	رصيد بداية السنة دولار أمريكي	إندماج أعمال (إيضاح 2) دولار أمريكي	المكون (المسترد) خلال السنة دولار أمريكي	المدفوع خلال السنة دولار أمريكي	رصيد نهاية السنة دولار أمريكي
31 كانون الأول 2019					
تعويض نهاية الخدمة	12,427,901	-	3,415,276	(884,878)	14,958,299
مخصص قضايا	673,733	-	20,949	(46,718)	647,964
	13,101,634	-	3,436,225	(931,596)	15,606,263
31 كانون الأول 2018					
تعويض نهاية الخدمة	3,255,103	6,674,592	3,242,196	(743,990)	12,427,901
مخصص قضايا	-	1,166,857	(481,450)	(11,674)	673,733
	3,255,103	7,841,449	2,760,746	(755,664)	13,101,634

يتم التخصيص لتعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري المفعول في فلسطين ونظام شؤون الموظفين الخاص بالبنك.

25. مخصصات الضرائب

2019

دولار أمريكي	2018
3,599,718	1,326,170
-	3,639,385
8,612,361	6,828,157
(131,825)	(175,133)
(71,895)	(1,626,970)
(8,744,442)	(6,857,183)
(146,872)	465,292
3,117,045	3,599,718

توصل البنك وشركاته التابعة إلى مخالصات نهائية مع دائرتي ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة عن نتائج أعماله حتى العام 2018. بلغت نسبة الضريبة القانونية على الدخل 15%، كما بلغت نسبة ضريبة القيمة المضافة 16% وذلك لعامي 2018 و2017. استناداً لأحكام القرار بقانون رقم (4) لسنة 2014 بشأن تعديل القرار بقانون رقم (8) لسنة 2011 المتعلق بضريبة الدخل، فإن ضريبة الدخل على الأرباح الناجمة عن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستوفى بنسبة 10% من تلك الأرباح.

تمثل الضرائب الظاهرة في قائمة الدخل الموحدة ما يلي:

2019

دولار أمريكي	2018
8,612,361	6,828,157
(6,682,508)	(498,971)
(131,825)	(175,133)
-	(1,626,970)
1,798,028	4,527,083

* يمثل هذا البند رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة المحسوبة على خسائر التدني المتعلقة بالتسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة والأرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية والموجودات المالية بالكلفة المطفأة بالإضافة إلى بعض الحسابات الأخرى. قامت إدارة البنك خلال العام بتغيير تقديراتها المحاسبية بخصوص الاستفادة من الضرائب المؤجلة المحسوبة على هذه البنود وذلك بناءً على خبراتها المبنية على آخر المخالصات مع الدوائر الضريبية وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة المعمول بها في فلسطين.

فيما يلي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2019	2018	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
19,920,466	23,782,938	الربح المحاسبي للبنك
22,496,645	25,068,911	الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة
16,111,945	17,401,347	الربح الخاضع لضريبة الدخل
3,102,985	3,457,781	ضريبة القيمة المضافة على الربح للسنة
2,016,792	2,411,791	ضريبة الدخل على الربح
5,119,777	5,869,572	الضرائب للسنة
8,612,361	6,828,157	المخصص المكون
43,23%	28,71%	نسبة الضريبة الفعلية

حسب رأي الإدارة والمستشار الضريبي للبنك، فإن المخصصات المكونة لمواجهة الالتزامات الضريبية كافية.

26. مطلوبات عقود الإيجار

فيما يلي تفاصيل الحركة التي تمت على مطلوبات عقود الإيجار:

2019	
دولار أمريكي	
-	رصيد بداية السنة
18,309,858	أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (16)
18,309,858	رصيد بداية السنة المعدل
236,526	إضافات
(2,647,173)	الإيجارات المدفوعة
576,271	فوائد مطلوبات عقود الإيجار مدفوعة
16,475,482	رصيد نهاية السنة

تمثل التزامات العقود المستأجرة الاعتراف بمطلوبات عقود الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي يتعين دفعها خلال مدة العقد. تتضمن دفعات الإيجار الدفعات الثابتة (والتي تتضمن الدفعات التي في مضمونها تعتبر دفعات إيجار ثابتة) مطروحا منها حوافز الإيجار المستحقة ودفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشرات أو معدلات متفق عليها وفقاً لشروط العقد، والمبالغ المتوقعة تحصيلها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. تتضمن دفعات الإيجار أيضاً القيمة المستحقة عند ممارسة خيار الشراء والذي من المؤكد أن يمارسه البنك وقيمة غرامات إنهاء عقد الإيجار، إذا كان البنك ينوي ان يمارس خيار الإنهاء وفقاً لشروط العقد.

تم خصم التزامات العقود المستأجرة باستخدام نسبة عائد 4% كما في 1 كانون الثاني 2019.

2019	
دولار أمريكي	
2,474,357	التزامات قصيرة الأجل
14,001,125	التزامات طويلة الأجل
16,475,482	

إن قيمة مصروف الإيجار للعقود قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة والتي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019 بلغت 315,051 دولار أمريكي.

27. مطلوبات أخرى

2018	2019
دولار أمريكي	دولار أمريكي
18,020,447	8,688,141
6,592,911	6,034,290
2,039,099	4,107,853
4,343,169	3,268,072
2,630,288	2,979,932
1,925,800	2,357,328
1,105,914	1,206,018
810,384	1,068,389
866,269	963,236
765,579	955,887
390,909	354,767
822,230	1,140,519
40,312,999	33,124,432

شيكات مصدقة وحوالات واردة
فوائد وعمولات مقبوضة مقدماً
أمانات مؤقتة وحسابات وسيطة لشركات تابعة
مصاريف مستحقة
فوائد مستحقة غير مدفوعة
ذمم دائنة
مخصص مؤسسة ضمان الودائع
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة مستحقة الدفع
عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
توزيعات أرباح نقدية غير مدفوعة
ضرائب مستحقة على الرواتب
أخرى

28. علاوة إصدار

تم بتاريخ 25 كانون الثاني 2015 توقيع اتفاقية مع بنك الاتحاد في الأردن والتي تم بموجبها إدخال بنك الاتحاد في الأردن كشريك إستراتيجي للبنك بمساهمة 5.4% من رأسمال البنك أي ما يعادل 4.031.794 سهماً بقيمة اسمية مقدارها دولار أمريكي واحد للسهم وعلاوة إصدار بقيمة (0.14) دولار أمريكي للسهم الواحد، بمجموع علاوة إصدار قدرها 564.451 دولار أمريكي.

29. توزيعات أرباح نقدية

قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 16 نيسان 2019 الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن نتائج أعمال عام 2018 بقيمة 0.05 دولار أمريكي لكل سهم بإجمالي مبلغ 3,750,000 دولار أمريكي. وكذلك أقرت في نفس الجلسة توزيع أسهم مجانية بنسبة 4% من القيمة الاسمية للسهم بإجمالي مبلغ 3,000,000 دولار أمريكي.

قررت الهيئة العامة للبنك في اجتماعها المنعقد بتاريخ 24 نيسان 2018 الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 0,05 دولار أمريكي لكل سهم بمبلغ 3,750,000 دولار أمريكي.

30. احتياطات

● احتياطي إجباري

وفقاً لقانون المصارف يقتطع ما نسبته 10% من الأرباح الصافية سنوياً تخصص لحساب الاحتياطي الإجباري ولا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل رأسمال البنك. لا يجوز توزيع الاحتياطي الإجباري على المساهمين إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

● احتياطي مخاطر مصرفية عامة

يمثل هذا البند قيمة احتياطي المخاطر الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) بنسبة 1.5% من التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للتسهيلات والتمويلات الائتمانية والفوائد والأرباح المعلقة و0.5% من التسهيلات التمويلات الائتمانية غير المباشرة. وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية رقم (2013/53)، لا يتم تكوين احتياطي مخاطر مصرفية عامة مقابل التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حال انطبقت عليها الشروط الواردة في التعميم. قام البنك خلال عام 2018 بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) وتسجيل أثر المعيار من حساب هذا الاحتياطي بما يتعلق بالخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بالمرحلتين الأولى والثانية وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/2). لا يجوز التصرف بهذا الاحتياطي أو توزيعه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

● احتياطي التقلبات الدورية

يمثل هذا البند قيمة احتياطي المخاطر الذي تم اقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) بنسبة 15% من الأرباح الصافية لتدعيم رأسمال البنك لمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي. لا يجوز وقف هذا الاقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة لهذا الحساب ما يعادل 20% من رأسمال البنك المدفوع، لا يجوز استخدام أي جزء من احتياطي التقلبات الدورية أو تخفيضه على أي وجه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية. تم خلال عام 2019 إصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2019/13) بشأن احتساب مصدر رأس المال المضاد للتقلبات الدورية، حيث سيتم احتسابه كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر تقررها سلطة النقد الفلسطينية تتراوح بين (0%-2.5%) تم تحديد هذه النسبة لعام 2019 و2018 بحيث تكون 0.66% و0.57% على التوالي، من الأصول المرجحة بالمخاطر. لم يتم البنك باحتساب احتياطي التقلبات الدورية بناءً على تفاهات مع سلطة النقد الفلسطينية.

31. الفوائد الدائنة

يشمل هذا البند الفوائد الدائنة على الحسابات التالية:

أفراد	2019	2018
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حسابات جارية مدينة	2,001,276	2,586,471
قروض وكمبيالات	11,625,871	10,485,644
	13,627,147	13,072,115
شركات		
حسابات جارية مدينة	3,219,499	3,327,630
قروض وكمبيالات	11,352,537	11,212,458
	14,572,036	14,540,088
	14,348,498	13,765,207
	42,547,681	41,377,410
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	1,072,800	1,730,977
موجودات مالية	3,539,304	2,593,925
	47,159,785	45,702,312

32. الفوائد المدينة

يشمل هذا البند ما يلي:

فوائد على ودائع العملاء:	2019	2018
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
حسابات جارية وتحت الطلب	812,909	500,559
ودائع التوفير	4,154	5,591
ودائع لأجل وخاضعة لإشعار	11,393,923	12,594,974
تأمينات نقدية	1,062,517	691,821
فوائد على الأموال المقترضة	344,783	288,317
فوائد مؤسسات ضمان القروض	662,970	35,561
فوائد على القروض المساندة	2,253,481	2,064,521
فوائد على ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	2,131,570	2,458,187
فوائد مدفوعة على مطلوبات عقود الإيجار	576,271	-
	19,242,578	18,639,531

33. صافي إيرادات التمويل والاستثمار

للفترة منذ الاستحواذ وحتى
31 كانون الأول

2018	2019
دولار أمريكي	دولار أمريكي
38,928,443	49,161,723
645,863	1,041,217
39,574,306	50,202,940
(5,412,019)	(6,929,453)
34,162,287	43,273,487

إيرادات عوائد تمويلات
عوائد استثمارات

ينزل: عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلق

34. صافي إيرادات العمليات

2018	2019
دولار أمريكي	دولار أمريكي
6,960,090	7,319,663
1,333,470	1,497,679
2,648,157	3,256,759
997,823	1,120,382
2,974,638	3,767,562
638,073	1,223,995
1,056,809	1,521,156
16,609,060	19,707,196
(1,764,383)	(1,954,469)
14,844,677	17,752,727

عمولات دائنة

تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
تسهيلات وتمويلات ائتمانية غير مباشرة
شيكات مرتجعة ومعادة ومؤجلة
حوالات
إدارة حساب
عمولة إيداع نقدي
خدمات مصرفية متفرقة

عمولات مدينة

35. صافي أرباح محفظة موجودات مالية

2018	2019
دولار أمريكي	دولار أمريكي
1,068,745	1,193,551
135,402	162,193
(222,133)	(17,733)
(17,096)	-
964,918	1,338,011

عوائد توزيعات موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
عوائد توزيعات موجودات مالية من خلال قائمة الدخل
خسائر موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
خسائر بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة

36. صافي إعادة قياس مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة

يشمل هذا البند صافي إعادة القياس لمخصص الخسائر الائتمانية:

2019			
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
170,100	-	-	170,100
(17,170)	-	-	(17,170)
4,229,552	6,552,296	(929,268)	(1,393,476)
1,090,212	-	947,863	142,349
5,472,694	6,552,296	18,595	(1,098,197)

أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
موجودات مالية بالكلفة المطفأة

2018			
المجموع	المرحلة (3)	المرحلة (2)	المرحلة (1)
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
(23,753)	-	-	(23,753)
47,122	-	-	47,122
(2,066,087)	1,215,605	(2,585,885)	(695,807)
95,793	-	93,410	2,383
785,756	785,756	-	-
(1,161,169)	2,001,361	(2,492,475)	(670,055)

أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
موجودات مالية بالكلفة المطفأة
خسائر ائتمانية ناتجة عن استحواذ أعمال (إيضاح 2)

37. نفقات الموظفين

2018	2019
دولار أمريكي	دولار أمريكي
22,743,868	25,851,937
3,242,196	3,415,276
3,205,849	4,106,225
1,284,417	1,519,022
1,017,778	1,248,302
542,554	315,704
242,806	234,452
287,952	233,826
68,608	484,408
32,636,028	37,409,152

رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
مخصص تعويض نهاية الخدمة
ضريبة القيمة المضافة على الرواتب
مساهمة البنك في صندوق الادخار*
تأمين صحي
سفر وانتقال
مصاريق تدريب
ملابس
أخرى

* يساهم البنك بنسبة 10% من الراتب الأساسي للموظف ويساهم الموظف بنسبة تتراوح بين 5% و10% من راتبه الأساسي لصندوق الادخار حسب سنوات الخدمة.. يظهر رصيد صندوق الادخار ضمن بند ودائع العملاء.

38. مصاريف تشغيلية أخرى

	2019	2018
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
رسوم ورخص واشتراكات	4,823,374	3,945,244
صندوق ضمان الودائع*	4,779,528	4,240,766
مصاريف دعاية وإعلان	3,287,805	2,021,229
صيانة وتنظيفات	2,486,441	2,202,596
بريد وبرق وهاتف	1,491,970	1,112,786
أتعاب مهنية واستشارية	1,090,282	813,115
تبرعات ورعايات**	999,217	711,309
مياه وكهرباء وتدفئة	975,761	961,527
نفقات أعضاء مجلس الإدارة	922,370	869,719
قرطاسية ومطبوعات	843,160	653,808
تأمينات	864,661	712,734
مواصلات ومصاريف سيارات	494,421	449,741
ضيافة	261,197	277,639
إيجارات	197,663	2,365,043
رسوم تأمين قروض الرهن العقاري	187,827	132,290
ضريبة الأملاك	103,631	97,443
مصاريف نقل النقد	61,920	73,644
مصاريف اجتماعات الهيئة العامة	21,291	16,028
أخرى	847,005	718,311
	24,739,524	22,374,972

* يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشتراك سنوية لحساب مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية بنسبة 0.3% من إجمالي رصيد الودائع المحددة بموجب قرار بقانون رقم (7) لسنة 2013. صدر بتاريخ 1 كانون الأول 2019 تعميم من المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع رقم (2019/03) بشأن تخفيض الحد الأدنى لرسوم الاشتراك لتصبح (0.2% - 0.8%)، حيث واعتباراً من 1 كانون الثاني 2020 ستكون نسبة رسوم الاشتراك 0.2% من متوسط إجمالي الودائع بدلاً من 0.3% من متوسط إجمالي الودائع.

** يقوم البنك بتقديم التبرعات والرعايات في المجالات الاجتماعية والرياضية وغيرها من المجالات وذلك ضمن سياسة البنك لبناء أو اصر الثقة بين لبنات المجتمع المختلفة. بلغت نسبة التبرعات من صافي ربح السنة 5.51% لعام 2019 مقابل 3.69% لعام 2018.

39. غرامات سلطة النقد الفلسطينية

	2019	2018
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
غرامة نتيجة مخالفة البنك للقوانين والتعليمات الخاصة بالتعرف على العملاء - البنك الإسلامي الفلسطيني	14,104	41,403
غرامة نتيجة عدم حصول البنك على الموافقة المسبقة من سلطة النقد بمنح تسهيلات ائتمانية وعدم الإفصاح عن كافة التسهيلات في التقارير الشهرية - البنك الوطني	-	20,000
غرامة نتيجة قيام البنك بشراء مقر المكتب المصري في منطقة نابلس دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية - البنك الإسلامي الفلسطيني	-	5,000
غرامة نتيجة عدم حصول البنك على موافقة سلطة النقد قبل منح قرض لذوي العلاقة - البنك الإسلامي الفلسطيني	-	5,000
	14,104	71,403

40. الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

	2019	2018
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ربح السنة العائد لمساهمي البنك	7,947,598	8,998,319
المعدل المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها	78,000,000	78,000,000
الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة	0,10	0,12

41. النقد وما في حكمه

	2019	2018
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	559,070,293	446,853,428
يضاف: أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية تستحق خلال ثلاثة أشهر	159,837,318	190,448,193
ينزل: ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر	(111,071,550)	(158,744,321)
أرصدة مقيدة السحب لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	(9,368,968)	(5,843,143)
متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي	(152,666,092)	(131,743,946)
مبالغ محجوزة لدى سلطة النقد الفلسطينية	(147,000)	(1,147,000)
	445,654,001	339,823,211

42. المعاملات مع جهات ذات العلاقة

يعتبر البنك المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها كجهات ذات علاقة. فيما يلي الأرصدة كما في 31 كانون الأول 2019 والمعاملات التي تمت مع هذه الجهات ذات العلاقة:

	2019	2018
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
بنود داخل قائمة المركز المالي الموحد:		
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	38,190,052	43,868,691
ودائع العملاء	57,845,606	59,602,803
تأمينات نقدية	5,337,609	6,282,555
ذمم دائنة	132,433	120,514
عناصر قائمة الدخل الموحدة:		
فوائد وعمولات دائنة	1,397,632	2,102,075
فوائد وعمولات مدينة	502,302	625,317
مصاريف دعاية وإعلان	437,093	322,811
بريد وبرق وهاتف	242,175	252,677
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحد:		
اعتمادات وكفالات	8,205,110	5,713,592
سقوف ائتمانية غير مستغلة	4,946,712	8,582,434

* يتضمن هذا البند مدراء الفروع وموظفين من غير الإدارة التنفيذية وأقاربهم ومساهمين غير رئيسيين وذلك حسب ما يتم الإفصاح عنه لسلطة النقد الفلسطينية.

- تشكل التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2019 و2018 ما نسبته 2.68% و3.31%، على التوالي من صافي التسهيلات والتمويلات الائتمانية المباشرة. علماً بأن تسهيلات جهات ذات علاقة تمثل تسهيلات ممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أو بكفالتهم.
- تشكل التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة لجهات ذات علاقة كما في 31 كانون الأول 2019 و2018 ما نسبته 18.27% و20.64%، على التوالي من قاعدة رأسمال البنك.
- تتراوح أسعار الفائدة على التسهيلات ما بين 0.5% إلى 8%.

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة العليا:

2018	2019
دولار أمريكي	دولار أمريكي
2,193,418	2,336,372
177,613	226,146
869,719	922,370

حصصة الإدارة العليا من الرواتب والمصاريف المتعلقة بها (منافع قصيرة الأجل)
حصصة الإدارة العليا من مصروف تعويض نهاية الخدمة (منافع طويلة الأجل)
نفقات مجلس الإدارة

4.3. قياس القيمة العادلة

يمثل الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك. فيما يلي الإفصاحات الكمية لقياس القيمة العادلة والتسلسل الهرمي للموجودات كما في 31 كانون الأول 2019 و2018:

31 كانون الأول 2019				
قياس القيمة العادلة باستخدام	المجموع	تاريخ القياس	دولار أمريكي	دولار أمريكي
معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)	أسعار التداول في أسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	أسواق مالية نشطة (المستوى الثاني)	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية بالقيمة العادلة:				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (إيضاح 7):				
مدرجة - بورصة فلسطين	2,687,473	2,687,473	31 كانون الأول 2019	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (إيضاح 9):				
مدرجة - بورصة فلسطين	14,110,663	14,110,663	31 كانون الأول 2019	-
مدرجة - أسواق أجنبية	875,882	875,882	31 كانون الأول 2019	-
غير مدرجة	720,996	720,996	31 كانون الأول 2019	-
موجودات مالية تم الإفصاح عن قيمتها العادلة				
موجودات مالية بالكلفة المطلقة (إيضاح 10):				
مدرجة	11,567,627	11,567,627	31 كانون الأول 2019	-
غير مدرجة	52,189,002	52,189,002	31 كانون الأول 2019	-
استثمارات عقارية (إيضاح 12):	11,843,798	11,843,798	31 كانون الأول 2019	-

31 كانون الأول 2018

موجودات مالية بالقيمة العادلة:

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (إيضاح 7):

مدرجة - بورصة فلسطين

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (إيضاح 9):

مدرجة - بورصة فلسطين

مدرجة - أسواق أجنبية

غير مدرجة

موجودات مالية تم الإفصاح عن قيمتها العادلة

موجودات مالية بالكلفة المطلقة (إيضاح 10):

مدرجة

غير مدرجة

استثمارات عقارية (إيضاح 12):

قياس القيمة العادلة باستخدام	المجموع	تاريخ القياس	دولار أمريكي	دولار أمريكي
معطيات جوهرية يمكن ملاحظتها لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث)	أسعار التداول في أسواق مالية نشطة (المستوى الأول)	أسواق مالية نشطة (المستوى الثاني)	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية بالقيمة العادلة:				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (إيضاح 7):				
مدرجة - بورصة فلسطين	2,811,221	2,811,221	31 كانون الأول 2018	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (إيضاح 9):				
مدرجة - بورصة فلسطين	14,870,943	14,870,943	31 كانون الأول 2018	-
مدرجة - أسواق أجنبية	945,952	945,952	31 كانون الأول 2018	-
غير مدرجة	692,883	692,883	31 كانون الأول 2018	-
موجودات مالية تم الإفصاح عن قيمتها العادلة				
موجودات مالية بالكلفة المطلقة (إيضاح 10):				
مدرجة	17,706,271	17,706,271	31 كانون الأول 2018	-
غير مدرجة	38,860,226	38,860,226	31 كانون الأول 2018	-
استثمارات عقارية (إيضاح 12):	12,742,899	12,742,899	31 كانون الأول 2018	-

لم يتم البنك بإجراء أي تحويلات بين المستويات المذكور أعلاه خلال العامين 2019 و2018.

حساسية المعطيات التي لا يمكن ملاحظتها (المستوى الثالث):

يتم تكليف مخمّنين خارجيين معتمدين لتقييم الموجودات الجوهرية مثل الاستثمارات العقارية والاستثمار في موجودات مالية غير مدرجة بالسوق المالي. بعد النقاش مع هؤلاء المخمّنين الخارجيين، يقوم البنك باختيار الأساليب والمدخلات والتي ستستخدم للتقييم في كل حالة، والتي تمثل في الأغلب أسعار بيع لأراضي مشابهة خلال العام والتي يتم احتسابها بالقيمة العادلة للمتر المربع من الأرض مضروباً بعدد الأمتار المربعة.

يمثل الجدول التالي حساسية القيمة العادلة للاستثمارات العقارية:

الزيادة/النقص في القيمة العادلة	الأثر على القيمة العادلة
%	دولار أمريكي

2019

القيمة العادلة للمتر المربع الواحد

القيمة العادلة للمتر المربع الواحد

2018

القيمة العادلة للمتر المربع الواحد

القيمة العادلة للمتر المربع الواحد

5 +	592,190
5 -	(592,190)
5 +	637,145
5 -	(637,145)

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يمثل الجدول التالي مقارنة للقيم الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية كما في 31 كانون الأول 2019 و2018:

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
	2018	2019	2018	2019
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات مالية				
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	558,699,962	558,699,962	446,653,197	446,653,197
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	158,059,895	158,059,895	188,653,600	188,653,600
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	2,687,473	2,687,473	2,811,221	2,811,221
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	1,426,741,078	1,426,741,078	1,327,001,463	1,327,001,463
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	15,707,541	15,707,541	16,509,778	16,509,778
موجودات مالية بالكلفة المطفأة:				
سندات دين محلية غير مدرجة	7,789,708	7,789,708	7,801,543	7,801,543
سندات دين أجنبية مدرجة	4,466,921	4,821,136	-	-
أذونات خزينة حكومية	32,359,937	31,200,606	34,444,012	34,723,246
صكوك إسلامية	19,658,542	19,945,179	14,140,581	14,041,708
موجودات مالية أخرى	63,130,127	63,130,127	58,166,316	58,166,316
مجموع الموجودات	2,289,301,184	2,288,782,705	2,096,181,711	2,096,362,072
مطلوبات مالية				
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	111,071,550	111,071,550	158,744,321	158,744,321
ودائع العملاء	1,837,349,081	1,837,349,081	1,608,238,364	1,608,238,364
تأمينات نقدية	134,732,958	134,732,958	108,442,093	108,442,093
أموال مقترضة	34,587,905	34,587,905	44,391,145	44,391,145
قروض مساندة	40,000,000	40,000,000	40,000,000	40,000,000
مطلوبات عقود الإيجار	16,475,482	16,475,482	-	-
مطلوبات مالية أخرى	27,090,142	27,090,142	33,720,088	33,720,088
مجموع المطلوبات	2,201,307,118	2,201,307,118	1,993,536,011	1,993,536,011

- تم إظهار القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للقيم التي يمكن أن تتم بها عمليات التبادل بين جهات معنية بذلك، باستثناء عمليات البيع الإجبارية أو التصفية.

- إن القيم العادلة للنقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية والموجودات المالية الأخرى وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وودائع العملاء والتأمينات النقدية والمطلوبات المالية الأخرى هي مقارنة بشكل كبير لقيمتها الدفترية وذلك لكون تلك الأدوات ذات فترات سداد أو تحصيل قصيرة الأجل.

- تم تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل المدرجة في الأسواق المالية وفقاً لأسعار تداولها في تاريخ القوائم المالية الموحدة.

- تم إظهار الأموال المقترضة والقروض المساندة والمطلوبات المتعلقة بعقود الإيجار والموجودات المالية بالكلفة المطفأة بطريقة خصم التدفقات النقدية المتوقعة باستخدام أسعار الفوائد السائدة في الأسواق المالية.

- تم تحديد القيمة العادلة للتسهيلات والتمويلات الائتمانية من خلال دراسة المتغيرات المختلفة مثل أسعار الفوائد وعوامل المخاطر وقدرة المدين. لا تختلف القيمة الدفترية للتسهيلات والتمويلات الائتمانية عن قيمتها العادلة كما في 31 كانون الأول 2019.

4.4. التركيز في الموجودات والمطلوبات

2019

المجموع	أخرى	أمريكا	أوروبا	الأردن	داخل فلسطين	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
558,699,962	-	-	-	-	558,699,962	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
158,059,895	31,687,546	10,187,409	29,895,442	30,879,697	55,409,801	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,687,473	-	-	-	-	2,687,473	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1,426,741,078	124,615	-	-	535,869	1,426,080,594	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
15,707,541	-	-	-	875,882	14,831,659	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
64,275,108	13,125,323	-	960,631	13,909,733	36,279,421	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
11,635,582	-	-	-	-	11,635,582	استثمار في شركات حلينة
11,843,798	-	-	-	-	11,843,798	استثمارات عقارية
43,568,981	-	-	-	-	43,568,981	عقارات وآلات ومعدات
17,349,668	-	-	-	-	17,349,668	حق استخدام الأصول
3,240,568	-	-	-	-	3,240,568	مشاريع تحت التنفيذ
32,758,719	-	-	-	-	32,758,719	موجودات غير ملموسة
7,960,085	-	-	-	-	7,960,085	موجودات ضريبية مؤجلة
67,146,561	112,912	-	12,599	15,824	67,005,226	موجودات أخرى
2,421,675,019	45,050,396	10,187,409	30,868,672	46,217,005	2,289,351,537	مجموع الموجودات
111,071,550	1,876,726	-	-	205,234	108,989,590	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
1,837,349,081	12,291,997	674,429	877,850	297,147	1,823,207,658	ودائع العملاء
134,732,958	4,850,796	864,191	254,702	579	128,762,690	تأمينات نقدية
34,587,905	-	-	9,444,444	-	25,143,461	أموال مقترضة
40,000,000	-	-	-	-	40,000,000	قروض مساندة
15,606,263	-	-	-	-	15,606,263	مخصصات متنوعة
3,117,045	-	-	-	-	3,117,045	مخصصات الضرائب
16,475,482	-	-	-	-	16,475,482	مطلوبات عقود الإيجار
33,124,432	-	-	-	-	33,124,432	مطلوبات أخرى
2,226,064,716	19,019,519	1,538,620	10,576,996	502,960	2,194,426,621	مجموع المطلوبات
78,000,000	-	-	-	-	78,000,000	رأس المال المدفوع
564,451	-	-	-	-	564,451	علاوة إصدار
5,311,248	-	-	-	-	5,311,248	احتياطي إجباري
3,425,111	-	-	-	-	3,425,111	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
5,216,291	-	-	-	-	5,216,291	احتياطي التقلبات الدورية
[5,520,327]	-	-	-	-	[5,520,327]	احتياطي القيمة العادلة
9,450,380	-	-	-	-	9,450,380	أرباح مدورة
96,447,154	-	-	-	-	96,447,154	صافي حقوق ملكية مساهمي البنك
99,163,149	-	-	-	-	99,163,149	حقوق جهات غير مسيطرة
195,610,303	-	-	-	-	195,610,303	صافي حقوق الملكية
2,421,675,019	19,019,519	1,538,620	10,576,996	502,960	2,390,036,924	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:						
89,656,585	-	-	-	-	89,656,585	كفالات
17,851,974	-	-	3,837,778	-	14,014,196	اعتمادات مستتدية
105,921,852	-	-	-	-	105,921,852	سقوف تسهيلات وتمويلات ائتمانية
213,430,411	-	-	3,837,778	-	209,592,633	مباشرة غير مستغلة

45. إدارة المخاطر

تشرف لجنة إدارة المخاطر المكونة من أعضاء من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على وضع الإطار العام لإدارة المخاطر للبنك، والتي تهدف إلى قياس ومراقبة وضبط مخاطر الائتمان والتشغيل ومخاطر السيولة والسوق وأية مخاطر أخرى يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلاً. يعمل البنك على تطوير إدارة المخاطر من حيث البرامج وأنظمة القياس والضبط والرقابة .

تتلخص المخاطر بما يلي:

أولاً: مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تتجم عن تخلف أو عجز الطرف الآخر للأداة المالية عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك مما يؤدي إلى حدوث خسائر. يعمل البنك على إدارة مخاطر الائتمان من خلال وضع سقف لمبالغ التسهيلات الائتمانية المباشرة (فرد أو مؤسسة) ومجموع القروض والديون الممنوحة لكل قطاع وكل منطقة جغرافية. كذلك يعمل البنك على مراقبة مخاطر الائتمان ويعمل باستمرار على تقييم الوضع الائتماني للعملاء، إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء.

1. التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والفوائد المعلقة وقيل الضمانات ومخففات المخاطر)

2018	2019
دولار أمريكي	دولار أمريكي
219,968,265	261,980,354
188,653,600	158,059,895
1,327,001,463	1,426,741,078
56,386,136	64,275,108
58,166,316	63,130,127
1,850,175,780	1,974,186,562
81,360,837	89,656,585
21,401,813	17,851,974
92,510,292	105,921,852
195,272,942	213,430,411
2,045,448,722	2,187,616,973

بنود داخل قائمة المركز المالي الموحدة

أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
موجودات مالية بالكلفة المطفأة
موجودات مالية أخرى

بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة

كفالات
اعتمادات مستندية
سقف تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة

2018

داخل فلسطين	الأردن	أوروبا	أمريكا	أخرى	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
446,653,197	-	-	-	-	446,653,197
103,497,783	3,810,030	30,486,294	20,877,249	29,982,244	188,653,600
2,811,221	-	-	-	-	2,811,221
1,325,581,921	348,118	-	-	1,071,424	1,327,001,463
15,563,826	945,952	-	-	-	16,509,778
29,670,928	17,496,825	-	-	9,218,383	56,386,136
11,450,784	-	-	-	-	11,450,784
12,371,257	-	-	-	-	12,371,257
43,243,046	-	-	-	-	43,243,046
1,639,918	-	-	-	-	1,639,918
33,351,646	-	-	-	-	33,351,646
1,277,577	-	-	-	-	1,277,577
61,360,060	219,255	-	-	29,755	61,609,070
2,088,473,164	22,820,180	30,486,294	20,877,249	40,301,806	2,202,958,693
157,316,851	-	-	-	1,427,470	158,744,321
1,597,363,221	-	386,975	964,332	9,523,836	1,608,238,364
108,442,093	-	-	-	-	108,442,093
34,391,145	-	10,000,000	-	-	44,391,145
40,000,000	-	-	-	-	40,000,000
13,101,634	-	-	-	-	13,101,634
3,599,718	-	-	-	-	3,599,718
40,312,999	-	-	-	-	40,312,999
1,994,527,661	-	10,386,975	964,332	10,951,306	2,016,830,274
75,000,000	-	-	-	-	75,000,000
564,451	-	-	-	-	564,451
4,516,488	-	-	-	-	4,516,488
2,251,463	-	-	-	-	2,251,463
5,216,291	-	-	-	-	5,216,291
(5,123,395)	-	-	-	-	(5,123,395)
10,229,380	-	-	-	-	10,229,380
92,654,678	-	-	-	-	92,654,678
93,473,741	-	-	-	-	93,473,741
186,128,419	-	-	-	-	186,128,419
2,180,656,080	-	10,386,975	964,332	10,951,306	2,202,958,693
81,345,637	15,200	-	-	-	81,360,837
14,854,989	-	6,546,824	-	-	21,401,813
92,510,292	-	-	-	-	92,510,292
188,710,918	15,200	6,546,824	-	-	195,272,942

بنود خارج قائمة المركز المالي الموحدة:

كفالات
إعمادات مستندية
سقف تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة

2. تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2019	التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:			
	الأفراد	القروض العقارية	الشركات	الحكومة والقطاع العام
متدنية المخاطر	186,128,195	324,575,672	112,976,835	297,818,511
مقبولة المخاطر	106,219,176	-	209,166,738	-
تحت المراقبة غير عاملة:	125,645,170	-	40,258,297	-
دون المستوى	4,904,182	-	10,510,634	-
مشكوك فيها	8,062,311	-	5,552,976	-
هالكة	13,735,117	-	19,760,833	-
المجموع	444,694,151	324,575,672	398,226,313	297,818,511
فوائد معلقة	[4,465,023]	[325,374]	[4,127,747]	-
خسائر ائتمانية متوقعة	[17,995,501]	[1,036,506]	[8,554,703]	[2,068,715]
	422,233,627	323,213,792	385,543,863	295,749,796
31 كانون الأول 2018	الأفراد	القروض العقارية	الشركات	الحكومة والقطاع العام
متدنية المخاطر	124,108,744	298,098,454	56,065,550	278,863,106
مقبولة المخاطر	215,281,763	-	177,140,918	-
تحت المراقبة غير عاملة:	88,686,830	-	72,951,397	-
دون المستوى	5,469,294	-	3,559,166	-
مشكوك فيها	6,357,273	-	8,636,022	-
هالكة	10,077,408	-	12,150,493	-
المجموع	449,981,312	298,098,454	330,503,546	278,863,106
فوائد معلقة	[1,153,624]	[780,217]	[2,295,425]	-
خسائر ائتمانية متوقعة	[11,587,628]	[5,028,912]	[7,602,301]	[1,996,848]
	437,240,060	292,289,325	320,605,820	276,866,258

3. فيما يلي القيمة العادلة للضمانات لإجمالي التعرضات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018:

الخصائر الائتمانية المتوقعة	القيمة العادلة للضمانات						
	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات والآلات	أسهم	عقارية	تأمينات
دولار أمريكي <td>دولار أمريكي </td></td></td></td></td></td></td>	دولار أمريكي <td>دولار أمريكي <td>دولار أمريكي <td>دولار أمريكي <td>دولار أمريكي <td>دولار أمريكي <td>دولار أمريكي </td></td></td></td></td></td>	دولار أمريكي <td>دولار أمريكي <td>دولار أمريكي <td>دولار أمريكي <td>دولار أمريكي <td>دولار أمريكي </td></td></td></td></td>	دولار أمريكي <td>دولار أمريكي <td>دولار أمريكي <td>دولار أمريكي <td>دولار أمريكي </td></td></td></td>	دولار أمريكي <td>دولار أمريكي <td>دولار أمريكي <td>دولار أمريكي </td></td></td>	دولار أمريكي <td>دولار أمريكي <td>دولار أمريكي </td></td>	دولار أمريكي <td>دولار أمريكي </td>	دولار أمريكي
370,331	262,350,685	-	-	-	-	-	262,350,685
1,777,423	159,837,318	-	-	-	-	-	159,837,318
18,271,934	275,115,548	4,15,857,325	2,095,674	132,619,422	2,408,353	237,285,418	690,972,873
5,078,364	50,769,302	132,659,031	1,405,845	28,462,577	4,479,799	80,856,948	183,428,333
4,236,412	126,542,983	157,633,803	-	27,118,223	9,279,022	96,420,034	284,176,786
2,068,715	294,965,965	2,852,546	-	-	-	-	297,818,511
1,583,320	65,858,428	-	-	-	-	-	65,858,428
33,386,499	1,298,570,356	709,002,705	3,501,519	188,200,222	16,167,174	414,562,400	2,007,573,061
95,429	199,457,480	13,972,931	-	-	-	-	213,430,411
95,429	199,457,480	13,972,931	-	-	-	-	213,430,411
95,429	199,457,480	13,972,931	-	-	-	-	213,430,411

التعرض الائتماني المرتبط
بينود داخل قائمة المركز
المالي الموحدة:
أرصدة لدى سلطة النقد
الفلسطينية
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات
مصرفية
التسهيلات والتمويلات
الائتمانية المباشرة:
الأفراد
المؤسسات الصغيرة
والتوسطة
الشركات الكبرى
للحكومة والقطاع العام
موجودات مالية بالتكلفة
الطنانة
موجودات مالية أخرى
المجموع

التعرض الائتماني المرتبط
لبنود خارج قائمة المركز
المالي الموحدة:

القيمة العادلة للضمانات

الضمانات الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات	أسهم	مضاربة	تأمينات	إجمالي قيمة التعرض
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	سيارات وآلات	أسهم متداولة	مضاربة	تفدية	دولار أمريكي
200,231	220,168,496	-	-	-	-	-	-	220,168,496
1,794,593	190,448,193	-	-	-	-	-	-	190,448,193
17,147,917	310,104,360	345,666,096	896,955	98,942,072	8,448,723	204,042,863	33,335,483	655,770,456
4,839,629	141,359,559	77,118,495	381,189	21,366,903	1,354,334	43,009,854	11,006,215	218,478,054
2,181,402	39,155,544	160,949,992	79,209	25,928,744	8,047,071	106,100,375	20,794,593	200,105,536
1,996,848	278,386,866	476,240	-	-	-	-	476,240	278,863,106
493,108	56,879,244	-	-	-	-	-	-	56,879,244
-	58,166,316	-	-	-	-	-	-	58,166,316
28,653,728	1,294,668,578	584,210,823	1,357,353	146,237,719	17,850,128	353,153,092	65,612,531	1,878,879,401
49,893	179,230,756	16,042,186	-	-	-	-	16,042,186	195,272,942
49,893	179,230,756	16,042,186	-	-	-	-	16,042,186	195,272,942
49,893	179,230,756	16,042,186	-	-	-	-	16,042,186	195,272,942

التعرض الائتماني المرتبط
لبنود خارج قائمة المركز
المالي الموحد:

المجموع

4. فيما يلي القيمة العادلة للضمانات المعرضة للمدرجة ضمن المرحلة الثالثة كما في 31 كانون الأول 2019 و 2018:

القيمة العادلة للضمانات

الضمانات الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات وآلات	أسهم متداولة	مضاربة	كفالات مصرفية مقبولة	تأمينات تفدية	إجمالي قيمة التعرض
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	سيارات وآلات	أسهم متداولة	مضاربة	كفالات مصرفية مقبولة	تأمينات تفدية	دولار أمريكي
6,071,366	7,605,596	16,585,808	20,327	756,680	-	13,152,973	-	2,655,828	24,191,404
8,049,535	13,820,405	13,048,831	-	886,285	-	10,973,077	-	1,189,469	26,869,236
2,694,661	3,024,074	8,441,339	2,999,583	609,986	-	4,713,359	-	118,411	11,465,413
16,815,562	24,450,075	38,075,978	3,019,910	2,252,951	-	28,839,409	-	3,963,708	62,526,053

المجموع

31 كانون الأول 2019

التعرض الائتماني
المرتبط ببنود داخل
قائمة المركز المالي
الموحد:

الأفراد
الؤسسات الصغيرة
والتوسطة

الشركات الكبرى

31 كانون الأول 2018

الضمانات الائتمانية المتوقعة	صافي التعرض بعد الضمانات	إجمالي قيمة الضمانات	أخرى	سيارات وآلات	أسهم متداولة	مضاربة	كفالات مصرفية مقبولة	تأمينات تفدية	إجمالي قيمة التعرض
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	سيارات وآلات	أسهم متداولة	مضاربة	كفالات مصرفية مقبولة	تأمينات تفدية	دولار أمريكي
7,342,943	9,609,826	11,140,525	26,406	635,928	706	7,324,434	-	3,153,051	20,750,351
2,196,102	4,553,811	5,141,069	3,401	101,738	-	3,634,130	-	1,401,800	9,694,880
2,033,420	5,098,665	6,476,494	-	218,281	-	5,997,211	-	261,002	11,575,159
11,572,465	19,262,302	22,758,088	29,807	955,947	706	16,955,775	-	4,815,853	42,020,390

المجموع

التعرض الائتماني
المرتبط ببنود داخل
قائمة المركز المالي
الموحد:

الأفراد
الؤسسات الصغيرة
والتوسطة

الشركات الكبرى

إجمالي	أخرى	أمريكا	أوروبا	دول عربية	داخل فلسطين
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
261,980,354	-	-	-	-	261,980,354
158,059,895	31,565,455	10,187,409	29,895,442	30,879,697	55,531,892
1,426,741,078	124,615	-	-	535,869	1,426,080,594
64,275,108	13,125,323	-	960,631	13,909,733	36,279,421
63,130,127	112,913	-	12,599	15,824	62,988,791
1,974,186,562	44,928,306	10,187,409	30,868,672	45,341,123	1,842,861,052
1,850,175,780	40,301,806	20,877,249	30,486,294	21,874,228	1,736,636,203
89,656,585	-	-	-	-	89,656,585
17,851,974	-	-	3,837,778	-	14,014,196
105,921,852	-	-	-	-	105,921,852
213,430,411	-	-	3,837,778	-	209,592,633
195,272,942	-	-	6,546,824	15,200	188,710,918

أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
موجودات مالية بالكلية الملتفئة
موجودات مالية الأخرى

المجموع كما في 31 كانون الأول 2019
المجموع كما في 31 كانون الأول 2018

يورد خارج المركز المالي الموحدة:

كفالات

اعتمادات مستقبلية

سقوط تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة

المجموع كما في 31 كانون الأول 2019

المجموع كما في 31 كانون الأول 2018

6. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2019 و2018:

31 كانون الأول 2019				
المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	داخل فلسطين
1,563,682,172	233,468,389	45,710,491	1,842,861,052	دول عربية
37,950,511	7,390,612	-	45,341,123	أوروبا
30,868,672	-	-	30,868,672	أمريكا
10,187,409	-	-	10,187,409	أخرى
42,669,640	2,258,666	-	44,928,306	المجموع
1,685,358,404	243,117,667	45,710,491	1,974,186,562	

31 كانون الأول 2018				
المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	داخل فلسطين
1,486,745,863	219,442,415	30,447,925	1,736,636,203	دول عربية
15,673,902	6,200,326	-	21,874,228	أوروبا
30,486,294	-	-	30,486,294	أمريكا
20,877,249	-	-	20,877,249	أخرى
40,301,806	-	-	40,301,806	المجموع
1,594,085,114	225,642,741	30,447,925	1,850,175,780	

إجمالي	أخرى	زراعي	عقاري	تجاري	مالي	قطاع عام			
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي			
261,980,354	-	-	-	-	261,980,354	-			
158,059,895	-	-	-	-	158,059,895	-			
1,426,741,078	386,754,492	22,878,591	323,213,792	398,144,407	-	295,749,796			
64,275,108	-	-	-	-	64,275,108	-			
63,130,127	63,130,127	-	-	-	-	-			
1,974,186,562	449,884,619	22,878,591	323,213,792	398,144,407	484,315,357	295,749,796			
إجمالي	أخرى	زراعي	عقاري	تجاري	مالي	قطاع عام			
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي			
219,968,265	-	-	-	-	219,968,265	-			
188,653,600	-	-	-	-	188,653,600	-			
1,327,001,463	304,430,338	9,116,043	292,289,325	444,299,499	-	276,866,258			
56,386,136	-	-	-	-	56,386,136	-			
58,166,316	58,166,316	-	-	-	-	-			
1,850,175,780	362,596,654	9,116,043	292,289,325	444,299,499	465,008,001	276,866,258			
أرصدة لدى سلطة النقد	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	قطاع عام	القروض العقارية	الصناعة والتجارة والزراعة	قطاع خدماتي	قروض استهلاكية	موجودات مالية بالكلفة المطفأة	موجودات مالية أخرى	المجموع
2019	2019	2019	2019	2019	2019	2019	2019	2019	

أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
موجودات مالية بالكلفة المطفأة
الموجودات المالية الأخرى

المجموع كما في 31 كانون الأول 2019

أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
موجودات مالية بالكلفة المطفأة
الموجودات المالية الأخرى

المجموع كما في 31 كانون الأول 2018

8. توزيع التعرضات حسب مراحل التصنيف وفق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9) كما في 31 كانون الأول 2019 و2018:

31 كانون الأول 2019									
المرحلة (1)	المرحلة (2)	المرحلة (3)	المجموع						
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي						
261,980,354	-	-	261,980,354						
158,059,895	-	-	158,059,895						
295,749,796	-	-	295,749,796						
230,847,058	82,848,294	9,518,440	323,213,792						
328,732,322	64,062,394	28,303,006	421,097,722						
9,119,181	1,148,395	385,095	10,652,671						
283,083,596	85,439,551	7,503,950	376,027,097						
54,656,075	9,619,033	-	64,275,108						
63,130,127	-	-	63,130,127						
1,685,358,404	243,117,667	45,710,491	1,974,186,562						
أرصدة لدى سلطة النقد	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	قطاع عام	القروض العقارية	الصناعة والتجارة والزراعة	قطاع خدماتي	قروض استهلاكية	موجودات مالية بالكلفة المطفأة	موجودات مالية أخرى	المجموع
2018	2018	2018	2018	2018	2018	2018	2018	2018	

أرصدة لدى سلطة النقد
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
قطاع عام
القروض العقارية
الصناعة والتجارة والزراعة
قطاع خدماتي
قروض استهلاكية
موجودات مالية بالكلفة المطفأة
موجودات مالية أخرى
المجموع

المجموع كما في 31 كانون الأول 2018

9. عوامل الاقتصاد الكلي، الأحداث المستقبلية المتوقعة واستخدام أكثر من سيناريو:

عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار ثلاثة سيناريوهات (السيناريو العادي، السيناريو الأفضل، والسيناريو الأسوأ). ويرتبط كل منها بأوزان مختلفة من احتمالية التعثر والتعرض الائتماني عند التعثر والخسارة المفترضة عند التعثر.

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيناريو كما في 31 كانون الأول 2019:

عوامل الاقتصاد الكلي	السيناريو المستخدم	الوزن المرجح لكل سيناريو (%)	نسبة التغيير في	
			عوامل الاقتصاد الكلي (%)	2019
الناتج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	80	0.40	
	السيناريو الأفضل	10	2.32	
	السيناريو الأسوأ	10	(1.52)	
معدلات البطالة	السيناريو العادي	80	0.97	
	السيناريو الأفضل	10	(5.37)	
	السيناريو الأسوأ	10	7.31	

فيما يلي أثر عوامل الاقتصاد الكلي على الأحداث المستقبلية المتوقعة باستخدام أكثر من سيناريو كما في 31 كانون الأول 2018:

عوامل الاقتصاد الكلي	السيناريو المستخدم	الوزن المرجح لكل سيناريو (%)	نسبة التغيير في	
			عوامل الاقتصاد الكلي (%)	2018
الناتج المحلي الإجمالي	السيناريو العادي	80	(0.8)	
	السيناريو الأفضل	10	0.58	
	السيناريو الأسوأ	10	(2.18)	
معدلات البطالة	السيناريو العادي	80	(2.71)	
	السيناريو الأفضل	10	(4.59)	
	السيناريو الأسوأ	10	(0.83)	

* قام البنك باحتساب وزن مرجح بنسبة 100% للسيناريو الأسوأ عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لموظفي القطاع العام في المحافظات الجنوبية.

10. تصنيف سندات الدين حسب درجة المخاطر

الجدول التالي يبين تصنيف سندات الدين حسب درجة المخاطر باستخدام التصنيف الائتماني لوكالات التصنيف الائتمانية العالمية:

2018	2019	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
		القطاع الخاص:
753,230	1,226,214	من AAA+ الى A-
8,360,070	8,989,515	من BBB+ الى B-
-	3,870,225	من CCC الى C
14,853,729	21,699,442	غير مصنف
32,419,107	28,489,712	حكومات وقطاع عام
56,386,136	64,275,108	المجموع

ثانياً: مخاطر السوق

تشأ مخاطر السوق عن التقلبات في أسعار الفوائد وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيمة المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل إدارة البنك بشكل دوري.

1. مخاطر أسعار الفائدة

تتجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية، يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات من خلال استراتيجية إدارة المخاطر.

يتم مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطلوبات بشكل دوري كما يتم متابعة كلفة الأموال الفعلية واتخاذ القرارات المناسبة بخصوص التسعير استناداً للأسعار السائدة.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الفائدة مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبيئة أدناه:

2018		2019		العملة
حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	حساسية إيراد الفائدة (قائمة الدخل الموحدة)	الزيادة بسعر الفائدة (نقطة مئوية)	
(60,910)	10	(127,795)	10	دولار أمريكي
(129,591)	10	(109,589)	10	شيقل إسرائيلي
(19,263)	10	23,709	10	دينار أردني
(38,864)	10	(18,786)	10	عملات أخرى

2. مخاطر التغيير في أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغيير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. إن أثر النقص المتوقع في أسعار الأسهم مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه.

المؤشر	2018			2019		
	الأثر على حقوق الملكية الموحدة	الزيادة في المؤشر (%)	الأثر على حقوق الملكية الموحدة	الزيادة في المؤشر (%)	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الأثر على قائمة الدخل الموحدة
بورصة فلسطين	1,487,094	10	1,411,066	10	268,747	10
أسواق مالية أجنبية	94,595	10	87,588	10	-	10
أسهم غير مدرجة	69,288	10	72,100	10	-	10

3. مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيير في أسعار العملات الأجنبية. يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك. يقوم مجلس الإدارة بتحديد العملات المقبولة أخذ مراكز بها ووضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك سنوياً. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي بحيث يتم التحقق من عدم وجود أية تجاوزات في هذه المراكز قد تؤدي إلى تحمل البنك لمخاطر أعلى من المستوى المقبول، كما يتم إتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمركز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة.

إن سعر صرف الدينار الأردني مربوط بسعر ثابت مع الدولار الأمريكي وبالتالي فإن أثر مخاطر التغيير في سعر الدينار الأردني غير جوهري على القوائم المالية الموحدة للبنك.

إن أثر النقص المتوقع في أسعار الصرف مساوٍ ومعاكس لأثر الزيادة المبينة أدناه:

العملة	2018		2019	
	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الزيادة في سعر صرف العملة (%)	الأثر على قائمة الدخل الموحدة	الزيادة في سعر صرف العملة (%)
شيقل إسرائيلي	3,352,770	10	14,746,879	10
عملات أخرى	159,689	10	668,816	10

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية لدى البنك:

31 كانون الأول 2019			
الموجودات	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	98,426,606	334,098,813	443,446,790
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	42,709,848	19,989,421	76,029,568
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	236,896,965	610,484,311	905,760,322
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	13,909,734	2,919,152	16,828,886
موجودات أخرى	21,497,946	34,780,980	58,582,696
مجموع الموجودات	413,441,099	1,002,272,677	1,500,648,262
المطلوبات	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	8,815,257	82,575,260	92,489,588
ودائع العملاء	411,998,714	710,782,636	1,190,894,248
تأمينات نقدية	13,348,342	50,839,336	71,381,903
مطلوبات أخرى	8,397,665	10,606,659	20,844,458
مجموع المطلوبات	442,559,978	854,803,891	1,375,610,197
	[29,118,879]	147,468,786	125,038,065
	7,135,721	34,944,344	71,089,071

صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة

التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة

31 كانون الأول 2018			
الموجودات	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	80,428,584	265,660,898	353,992,426
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	23,108,971	16,458,037	49,770,253
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	228,840,214	525,877,484	810,285,916
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	17,665,866	11,991,487	29,657,353
موجودات أخرى	12,229,362	29,670,627	43,490,745
مجموع الموجودات	362,272,997	849,658,533	1,287,196,693
المطلوبات	دينار أردني	شيقل إسرائيلي	إجمالي
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	11,283,707	131,685,641	149,340,208
ودائع العملاء	359,636,382	636,789,959	1,058,284,611
تأمينات نقدية	13,360,792	40,542,911	57,246,420
مطلوبات أخرى	7,017,502	7,112,326	16,226,251
مجموع المطلوبات	391,298,383	816,130,837	1,281,097,490
	[29,025,386]	33,527,696	6,099,203
	7,658,318	41,116,886	76,152,242

صافي التركيز داخل قائمة المركز المالي الموحدة

التزامات محتملة خارج قائمة المركز المالي الموحدة

ثالثاً: مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، ولتجنب هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

تهدف سياسة إدارة السيولة في البنك إلى تعظيم إمكانية الحصول على السيولة بأقل التكاليف الممكنة. ومن خلال إدارة السيولة يسعى البنك إلى الحفاظ على مصادر تمويل مستقرة يمكن الاعتماد عليها وبمعدل تكلفة مناسب.

يتم قياس ورقابة وإدارة السيولة على أساس الظروف الطبيعية والطارئة. ويشمل ذلك استخدام تحليل آجال الاستحقاق للموجودات والمطلوبات والنسب المالية المختلفة.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ القوائم المالية الموحدة:

المجموع	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق
31 كانون الأول 2019	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المطلوبات:							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	111,149,930	-	-	-	-	-	111,149,930
ودائع العملاء	1,549,585,495	77,961,881	77,751,536	129,877,856	4,019,238	633,795	1,839,829,801
تأمينات نقدية	1,658,128	12,179,648	3,736,607	76,677,052	40,657,446	-	134,908,881
أموال مقترضة	-	23,388,369	778,288	759,417	1,722,628	9,498,774	36,147,476
قروض مساندة	186,599	373,198	559,796	1,119,593	6,591,150	42,286,697	51,117,033
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	15,606,263
مخصصات الضرائب	-	-	-	3,117,045	-	-	3,117,045
مطلوبات عقود الإيجار	191,013	382,024	573,037	1,146,073	6,876,438	7,965,916	17,134,501
مطلوبات أخرى	26,737,181	955,887	-	5,431,364	-	-	33,124,432
مجموع المطلوبات	1,689,508,346	115,241,007	83,399,264	218,128,400	59,866,900	60,385,182	15,606,263

المجموع	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق
المجموع	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي

31 كانون الأول 2018

المطلوبات:	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق
31 كانون الأول 2018	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المطلوبات:							
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	158,803,997	-	-	-	-	-	158,803,997
ودائع العملاء	1,215,213,774	142,601,586	71,100,394	89,601,885	91,374,295	669,021	1,610,560,955
تأمينات نقدية	22,154,219	3,172,430	20,381,493	59,508,735	3,226,357	-	108,443,234
أموال مقترضة	-	21,919,709	-	-	11,673,340	11,035,561	44,628,610
قروض مساندة	189,820	555,412	560,095	939,735	6,729,019	44,765,171	53,739,252
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	13,101,634
مخصصات الضرائب	-	-	-	3,599,718	-	-	3,599,718
مطلوبات أخرى	33,279,005	765,579	-	6,268,415	-	-	40,312,999
مجموع المطلوبات	1,429,640,815	169,014,716	92,041,982	159,918,488	113,003,011	56,469,753	13,101,634

تم خلال عام 2018 إصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/4) بشأن تطبيق نسبة تغطية السيولة، والتي تعتبر أداة من أدوات الإصلاحات الكمية المقررة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، بحيث يجب ألا تقل هذه النسبة في جميع الأحوال عن 100%، حيث تهدف نسبة تغطية السيولة إلى تعزيز قدرة البنك على مواجهة مخاطر السيولة على المدى القصير من خلال ضمان توافر مخزون كاف من الأصول السائلة عالية الجودة لتلبية احتياجات السيولة التي قد تطرأ وفقاً لسيناريو الإجهاد ولمدة 30 يوماً، وبغرض استمرار البنك بتقديم خدماته خلال الفترة المذكورة منذ بداية تاريخ الإجهاد ولحين اتخاذ البنك الإجراءات لحل المشكلة بطريقة منظمة.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة تغطية السيولة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019:

القيمة قبل تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)	القيمة بعد تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)
دولار أمريكي	دولار أمريكي
612,495,391	596,340,629
مجموع الأصول عالية الجودة	
ودائع التجزئة بما فيها ودائع مؤسسات صغيرة الحجم:	
أ- الودائع المستقرة	672,310,221
ب- الودائع الأقل استقراراً	835,534,282
الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتباريين من غير عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:	
أ- الودائع التشغيلية	58,597,715
ب- الودائع غير التشغيلية	454,267,941
الودائع والتمويل المضمون	
خطوط الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى الخطوط القابلة للإلغاء خلال فترة 30 يوم	2,020,710,159
أي تدفقات نقدية تعاقدية خارجة أخرى	46,302,140
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	157,494,371
الإقراض المضمون	2,224,506,670
التدفقات النقدية الداخلة من القروض المنتظمة	11,196,152
أي تدفقات نقدية تعاقدية داخلة أخرى	156,859,945
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	168,056,097
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات	372,011,449
مجموع الأصول عالية الجودة بعد التعديلات	596,340,629
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات	372,011,449
نسبة تغطية السيولة (%)	160%

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة تغطية السيولة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018:

القيمة قبل تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)	القيمة بعد تطبيق نسب الخصم / التدفقات (المتوسط)
دولار أمريكي	دولار أمريكي
498,163,146	480,205,308
أ- الودائع المستقرة	210,276,160
ب- الودائع الأقل استقراراً	1,082,321,337
الودائع وأشكال التمويل غير المضمونة للأشخاص الاعتباريين من غير عملاء التجزئة ومؤسسات صغيرة الحجم:	
أ- الودائع التشغيلية	73,820,902
ب- الودائع غير التشغيلية	305,965,633
الودائع والتمويل المضمون	1,672,384,032
خطوط الائتمان والسيولة الملزمة غير القابلة للإلغاء وعلى الخطوط القابلة للإلغاء خلال فترة 30 يوم	50,695,954
أي تدفقات نقدية تعاقدية خارجة أخرى	75,717,623
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة	1,798,797,609
الإقراض المضمون	
التدفقات النقدية الداخلة من القروض المنتظمة	85,035,980
أي تدفقات نقدية تعاقدية داخلية أخرى	165,470,413
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة	250,506,393
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات	275,163,863
مجموع الأصول عالية الجودة بعد التعديلات	480,205,308
صافي التدفقات النقدية الخارجة بعد التعديلات	275,163,863
نسبة تغطية السيولة (%)	175%

تم إصدار تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2018/5) بشأن تطبيق نسبة صافي التمويل المستقر، حيث تهدف نسبة صافي التمويل المستقر إلى تعزيز إدارة مخاطر السيولة لدى البنك من خلال الاحتفاظ بمصادر تمويل أكثر استقراراً لمواءمة استحقاقات الأصول داخل وخارج الميزانية، والحد من اعتماد البنك على مصادر تمويل قصيرة الأجل وغير مستقرة في تمويل أصولها.

يبين الجدول أدناه احتساب نسبة صافي التمويل المستقر للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2019:

2018	2019	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
256,005,751	255,373,930	رأس المال الرقابي
490,556,448	620,605,705	ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (المستقرة)
817,356,254	881,187,036	ودائع التجزئة والمؤسسات صغيرة الحجم (أقل استقراراً)
161,792,114	55,322,808	التمويل (الودائع) المضمون وغير المضمون
10,850,500	207,000	تمويل وودائع أخرى
132,371,000	10,077,000	فئات الالتزامات الأخرى (والتي لم يتم إدراجها في الفئات أعلاه)
1,868,932,067	1,822,773,479	إجمالي التمويل المستقر المتاح
-	-	الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الأول غير المرهونة
11,695,142	6,677,408	الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/الفئة (أ) غير المرهونة
9,698,231	10,928,107	الأصول السائلة عالية الجودة من المستوى الثاني/الفئة (ب) غير المرهونة
936,212,978	1,064,437,784	القروض
25,287,000	-	أدوات الدين المصدرة أو المضمونة من المؤسسات المالية والبنوك
12,188,036	18,405,103	الاستثمارات غير المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه
1,777,000	-	الاستثمارات المدرجة بخلاف ما ذكر أعلاه
52,918,000	45,296,000	القروض غير المنتظمة
103,304,877	91,981,436	جميع الأصول الأخرى
2,090,717	5,286,477	تسهيلات الائتمان والسيولة غير القابلة للإلغاء والقابلة للإلغاء المشروطة
50,290,836	5,183,522	التزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى:
1,205,462,817	1,248,195,837	إجمالي التمويل المستقر المطلوب
%155	%146	نسبة صافي التمويل المستقر

46. معلومات عن قطاعات أعمال البنك

أ. معلومات عن أنشطة البنك:

لأغراض إدارية تم توزيع أنشطة البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

- حسابات الأفراد: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد ومنحهم القروض والديون والبطاقات الائتمانية وخدمات أخرى.
- حسابات الشركات والمؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى الخاصة بالعملاء من الشركات والمؤسسات.
- الخزينة: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك والاستثمارات.

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال موزعة حسب الأنشطة:

المجموع	أخرى	الخزينة	شركات ومؤسسات وقطاع عام		أفراد	إجمالي الإيرادات
			2018	2019		
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	مخصص خسائر الائتمان
109,760,384	125,423,284	4,885,848	13,711,478	51,523,649	55,302,309	نتائج قطاع الأعمال
[1,161,169]	5,472,694	-	1,243,142	1,412,519	2,817,033	مصاريغ غير موزعة
84,762,824	91,803,141	3,190,278	6,995,493	42,717,389	38,899,981	ريغ السنة قبل الضرائب
[61,765,642]	[71,882,675]					مصروف الضرائب
22,997,182	19,920,466					ريغ السنة
[4,527,083]	[1,798,028]					معلومات أخرى
18,470,099	18,122,438					إجمالي موجودات القطاع
						إجمالي مطلوبات القطاع
						استثمار في شركات حليفة
						مصاريغ رأسمالية
						استهلاكات وإطفاءات

ب. معلومات التوزيع الجغرافي:

فيما يلي توزيع إيرادات وموجودات البنك ومصاريغه الرأسمالية حسب القطاع الجغرافي:

المجموع	دولي		محلي		إجمالي الإيرادات
	2018	2019	2018	2019	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	مجموع الموجودات
109,760,384	125,423,284	3,105,270	2,842,044	106,655,114	122,581,240
2,202,958,693	2,421,675,019	114,485,529	132,201,391	2,088,473,164	2,289,473,628
9,290,502	8,223,814	-	-	9,290,502	8,223,814

47. تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	من سنة حتى 3 سنوات	من 6 شهور حتى سنة	من 3 شهور إلى 6 شهور	من شهر إلى 3 شهور	أقل من شهر	31 كانون الأول 2019
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
558,699,962	78,718,451	-	-	-	-	4,231,312	475,750,199	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
158,059,895	9,437,897	-	-	-	-	37,796,270	110,825,728	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
2,687,473	2,687,473	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
1,426,741,078	-	306,452,025	603,618,764	203,717,497	77,614,624	103,268,851	132,069,317	تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة
15,707,541	15,707,541	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
64,275,108	-	5,258,391	27,506,481	20,606,849	518,345	10,312,957	72,085	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
11,635,582	11,635,582	-	-	-	-	-	-	استثمار في شركات حليفة
11,843,798	11,843,798	-	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية
43,568,981	43,568,981	-	-	-	-	-	-	عقارات وآلات ومعدات
17,349,668	17,349,668	-	-	-	-	-	-	حق استخدام الأصول
3,240,568	3,240,568	-	-	-	-	-	-	مشاريع تحت التنفيذ
32,758,719	32,758,719	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
7,960,085	7,960,085	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
67,146,561	53,727,634	-	1,803,082	-	814,867	870,463	9,930,515	موجودات أخرى
2,421,675,019	288,636,397	311,710,416	632,928,327	224,324,346	78,947,836	156,479,853	728,647,844	مجموع الموجودات
111,071,550	-	-	-	-	-	-	111,071,550	مطلوبات
1,837,349,081	-	626,520	4,014,739	129,277,132	77,279,876	77,236,229	1,548,914,585	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
134,732,958	-	-	40,657,446	76,677,052	3,736,607	12,003,725	1,658,128	ودائع العملاء
34,587,905	-	9,444,444	1,000,000	500,000	500,000	23,143,461	-	تأمينات نقدية
40,000,000	-	40,000,000	-	-	-	-	-	أموال مقترضة
15,606,263	15,606,263	-	-	-	-	-	-	قروض مساندة
3,117,045	-	-	-	3,117,045	-	-	-	مخصصات متنوعة
16,475,482	-	6,438,208	7,562,917	1,372,363	550,997	367,331	183,666	مخصصات الضرائب
33,124,432	-	-	-	5,431,364	-	955,887	26,737,181	مطلوبات عقود الإيجار
2,226,064,716	15,606,263	56,509,172	53,235,102	216,374,956	82,067,480	113,706,633	1,688,565,110	مطلوبات أخرى
78,000,000	78,000,000	-	-	-	-	-	-	مجموع المطلوبات
564,451	564,451	-	-	-	-	-	-	حقوق الملكية
5,311,248	5,311,248	-	-	-	-	-	-	رأس المال المدفوع
3,425,111	3,425,111	-	-	-	-	-	-	علاوة إصدار
5,216,291	5,216,291	-	-	-	-	-	-	احتياطي إجباري
(5,520,327)	(5,520,327)	-	-	-	-	-	-	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
9,450,380	9,450,380	-	-	-	-	-	-	احتياطي التقلبات الدورية
96,447,154	96,447,154	-	-	-	-	-	-	احتياطي القيمة العادلة
99,163,149	99,163,149	-	-	-	-	-	-	أرباح مدورة
195,610,303	195,610,303	-	-	-	-	-	-	صافي حقوق ملكية مساهمي البنك
2,421,675,019	211,216,566	56,509,172	53,235,102	216,374,956	82,067,480	113,706,633	1,688,565,110	حقوق جهات غير مسيطرة
-	77,419,831	255,201,244	579,693,225	7,949,390	[3,119,644]	42,773,220	[959,917,266]	صافي حقوق الملكية
-	-	[77,419,831]	[332,621,075]	[912,314,300]	[920,263,690]	[917,144,046]	[959,917,266]	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية
-	-	-	-	-	-	-	-	فجوة الاستحقاق
-	-	-	-	-	-	-	-	الفجوة التراكمية

48. السياسات التطورية للبنك

انطلاقاً من الخطة الاستراتيجية للبنك وحرصاً من البنك على تلبية احتياجات العملاء المصرفية وخدمتهم بصورة متكاملة قام البنك بالتوسع في العديد من القطاعات الجديدة لخدمة هذا الهدف حيث أن أبرز ما تتضمنه الخطة الاستراتيجية للبنك الأمور التالية:

- بناء شبكة فروع تغطي كافة المناطق في الضفة الغربية.
- تطوير منتجات جديدة غير تقليدية تلبي حاجات العملاء المصرفية المتعددة فيما يتعلق بالإقراض والاستثمار في جميع القطاعات المصرفية (أفراد، شركات، مشاريع صغيرة، الخزينة، والشركات الصغيرة والمتوسطة).
- تحسين الإجراءات المتبعة لخدمة العملاء بالسرعة والكفاءة التي تعكس رؤية البنك وأهدافه.
- بناء ذراع استثماري خاص بالبنك يقوم بإدارة الاستثمارات لصالح العملاء والبنك.
- بناء وتطوير شراكات استراتيجية مع المؤسسات والشركات المالية.
- تطوير وتدريب طاقم متخصص في الأمور المصرفية المتعددة من الطاقم البشري في البنك.
- تطوير وتحسين الأنظمة البنكية التكنولوجية التي تخدم العملاء عن بعد بسهولة ويسر وسرعة.

49. إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس المال البنك هو الحفاظ على نسب رأس المال ملائمة بشكل يدعم نشاط البنك ويُعظم حقوق المساهمين. يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات الظروف الاقتصادية وطبيعة العمل. لم يتم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

يتم احتساب نسبة كفاية رأس المال وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2015/6) المستمدة لمقررات بازل. وفيما يلي نسبة كفاية رأس المال للسنة:

2018			2019			رأس المال التنظيمي	رأس المال الأساسي
نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	نسبته إلى الموجودات	المبلغ	نسبته إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر	نسبته إلى الموجودات	المبلغ		
%	%	دولار أمريكي	%	%	دولار أمريكي		
15.21	9.65	212,561,256	14.22	8.63	209,081,074		
11.24	7.17	157,166,897	10.68	6.48	156,986,715		

يبين الجدول التالي تحليل الموجودات والمطلوبات وفقاً للفترة المتوقعة لاستردادها أو تسويتها:

31 كانون الأول 2018	أقل من شهر	من شهر إلى 3 شهور	من 3 شهور إلى 6 شهور	من 6 شهور حتى سنة	من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 3 سنوات	بدون استحقاق	المجموع
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
موجودات								
نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية	313,761,251	1,147,000	-	-	-	-	131,744,946	446,653,197
أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية	182,810,457	-	-	-	-	-	5,843,143	188,653,600
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	-	-	-	-	-	-	2,811,221	2,811,221
تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة	238,333,668	85,250,275	112,836,094	387,370,466	196,958,652	306,252,308	-	1,327,001,463
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	16,509,778	16,509,778
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	5,863,036	11,200,174	16,200,409	8,166,925	14,420,274	535,318	-	56,386,136
استثمار في شركات حليفة	-	-	-	-	-	-	11,450,784	11,450,784
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	12,371,257	12,371,257
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	-	-	43,243,046	43,243,046
مشاريع تحت التنفيذ	-	-	-	-	-	-	1,639,918	1,639,918
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	33,351,646	33,351,646
موجودات ضريبية مؤجلة	-	-	-	-	-	-	1,277,577	1,277,577
موجودات أخرى	23,004,585	23,026,558	986,345	6,428,337	2,182,518	-	5,980,727	61,609,070
مجموع الموجودات	763,772,997	120,624,007	130,022,848	401,965,728	213,561,444	306,787,626	266,224,043	2,202,958,693
مطلوبات								
ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية	158,744,321	-	-	-	-	-	-	158,744,321
ودائع العملاء	1,214,737,871	141,733,235	70,492,654	89,335,572	91,273,167	665,865	-	1,608,238,364
تأمينات نقدية	22,154,219	3,172,430	20,380,352	59,508,735	3,226,357	-	-	108,442,093
أموال مقترضة	-	21,760,763	-	-	11,630,382	11,000,000	-	44,391,145
قروض مساندة	-	-	-	-	-	40,000,000	-	40,000,000
مخصصات متنوعة	-	-	-	-	-	-	13,101,634	13,101,634
مخصصات الضرائب	-	-	-	3,599,718	-	-	-	3,599,718
مطلوبات أخرى	33,279,005	765,579	-	6,268,415	-	-	-	40,312,999
مجموع المطلوبات	1,428,915,416	167,432,007	90,873,006	158,712,440	106,129,906	51,665,865	13,101,634	2,016,830,274
حقوق الملكية								
رأس المال المدفوع	-	-	-	-	-	-	75,000,000	75,000,000
علاوة إصدار	-	-	-	-	-	-	564,451	564,451
احتياطي إجباري	-	-	-	-	-	-	4,516,488	4,516,488
احتياطي مخاطر مصرفية عامة	-	-	-	-	-	-	2,251,463	2,251,463
احتياطي التقلبات الدورية	-	-	-	-	-	-	5,216,291	5,216,291
احتياطي القيمة العادلة	-	-	-	-	-	-	(5,123,395)	(5,123,395)
أرباح مدورة	-	-	-	-	-	-	10,229,380	10,229,380
صافي حقوق ملكية مساهمي البنك	-	-	-	-	-	-	92,654,678	92,654,678
حقوق جهات غير مسيطرة								
صافي حقوق الملكية	-	-	-	-	-	-	93,473,741	93,473,741
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	1,428,915,416	167,432,007	90,873,006	158,712,440	106,129,906	51,665,865	199,230,053	2,202,958,693
فجوة الاستحقاق	(665,142,419)	(46,808,000)	39,149,842	243,253,288	107,431,538	255,121,761	66,993,990	-
الفجوة التراكمية	(665,142,419)	(711,950,419)	(672,800,577)	(429,547,289)	(322,115,751)	(66,993,990)	-	-

50. ارتباطات والتزامات محتملة

على البنك بتاريخ القوائم المالية الموحدة التزامات محتمل أن تطرأ مقابل ما يلي:

	2019	2018
كفالات	دولار أمريكي	دولار أمريكي
اعتمادات مستندية	89,656,585	81,360,837
سقوف تسهيلات وتمويلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة	17,851,974	21,401,813
	105,921,852	92,510,292
	213,430,411	195,272,942

بلغت العقود الآجلة لبيع وشراء العملات للعملاء القائمة كما في 31 كانون الأول 2019 مبلغ 21,983,274 دولار أمريكي، ولا يتم الإفصاح عنها ضمن الارتباطات والالتزامات المحتملة نظراً لقيام البنك بتغطية مخاطر هذه العقود عبر إبرام عقود مقابلة لها لدى بنوك أخرى، بالإضافة إلى قيامه بحجز تأمينات نقدية بنسبة 5% إلى 10% من كل عقد لتغطية أية انحرافات قد تحدث في الأسعار أو عدم التزام العميل بالعقد.

51. القضايا المقامة على البنك.

بلغت قيمة القضايا المقامة على البنك وذلك ضمن النشاط الطبيعي مبلغ 16,126,529 دولار أمريكي و11,617,759 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2019 و2018، على التوالي. في تقدير إدارة البنك والمستشار القانوني للبنك فإنه لن يترتب على البنك أية التزامات لقاء هذه القضايا.

52. تركيز المخاطر في المنطقة الجغرافية

يمارس البنك أنشطته في فلسطين. إن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في المنطقة يزيد من خطر ممارسة البنك لأنشطته وقد يؤثر سلباً على أدائه.

53. أحداث لاحقة

لاحقاً لتاريخ القوائم المالية الموحدة ونتيجة انتشار فايروس كورونا (19 covid) في مناطق متعددة من العالم فقد فرضت الكثير من الدول ومن بينها فلسطين قيوداً على التنقل والسفر وإجراءات حجر صحي مما أثر على مختلف الأنشطة الاقتصادية.

كما أصدرت سلطة النقد الفلسطينية بتاريخ 15 آذار 2020 تعليمات رقم (2020/4) والمتعلقة بإجراءات سلطة النقد للتخفيف من آثار الأزمة الصحية، حيث تضمنت مجموعة من القرارات أبرزها الإيعاز إلى البنوك بتأجيل أقساط العملاء أربعة شهور والقطاع السياحي ستة شهور قابلة للتمديد ويحظر على البنوك استيفاء أية رسوم أو عمولات أو فوائد إضافية على الأقساط المؤجلة.

من المتوقع أن يؤثر هذا الحدث اللاحق على أنشطة البنك التشغيلية واستثماراته وإيراداته ونتائج أعماله. ترى إدارة البنك أنه بسبب استمرار انتشار الوباء ما زال من المبكر في هذه المرحلة تقدير الأثر الكمي لهذا الحدث على المركز المالي للبنك.

54. أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرصدة القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2018 لتتناسب مع عرض أرصدة القوائم المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2019، إن هذه التبويبات لا تؤثر على أرباح السنوات السابقة أو حقوق الملكية.



tnb.ps

البنك الوطني | **TNB الوطني**
THE NATIONAL BANK